كتاب قراءة الديمقراطية الإجتماعية ٢

سيمون فاوت *(Simon Vaut)* وآخرون

الإقتصاد
والديمقراطية الإجتماعية

AKADEMIE FÜR SOZIALE DEMOKRATIE

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

كتاب قراءة الديمقراطية الإجتماعية ٢

سيمون فاوت *(Simon Vaut)* وآخرون

الإقتصاد
والديمقراطية الإجتماعية

المملكة الأردنية الهاشمـــية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٢/٧/٢٨٣٣)

نسخة / مركز الإيداع

٣٢١,٨
كتاب قراءة الديمقراطية الإجتماعية٢ / سيمون فاوت...وآخرون .- عمان:مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٢

(١٤٨) ص.
ر. إ. : ٢٠١٢/٧/٢٨٣٣.
الواصفات : الديمقراطية//الأحزاب السياسية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

حقوق النشر و الطبع محفوظة
غير مخصص للبيع

ترجمة الطبعة الألمانية الثالثة المنقحة

الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت
دائرة الشرق الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا
برلين في يوليو / تموز ٢٠١٢

الترجمة: د.خليل ابو عياش
تعريب التصميم: مايا الشامي – بيروت
الإخراج: البرويكتورن- برلين (DIE PROJEKTOREN, Berlin)
صورة الغلاف: Nyul/Hans12/Chesse, Fotolia
مراجعة الطباعة والإخراج الفني: علي عوض
المطبعة الإقتصادية – عمان – الأردن
ISBN: 978-9957-484-17-0

تتحمل كل كاتبة ويتحمل كل كاتب مسؤولية ذاتية عن ما عبر عنه مضمون الجزء الذي كتبته / كتبه.
وليس بالضرورة أن تكون الآراء الواردة فيه تتفق في جميع تفاصيلها مع وجهة نظر مؤسسة فريدريش إيبرت.

قائمة المحتويات (فهرست)

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الطبعة الثالثة	٦
مقدمة الطبعة الدولية	٨
١. مدخل	**١٠**
٢. نظريات إقتصادية أساسية	**١٣**
٢،١. آدم سميث – مؤسس الليبرالية الإقتصادية	١٦
٢،٢. نقد كارل ماركس للرأسمالية	٢٠
٢،٣. جون مينارد كينز: توجيه الرأسمالية	٢٤
٢،٤. الأنماط المثالية للنظرية الإقتصادية	٣٠
٢،٥. الإقتصاد اليوم	٣٢
٣. الأنظمة الإقتصادية والتنظيم الإقتصادي	**٤١**
٣،١. الرأسمالية والديمقراطية	٤١
٣،٢. رأسمالية منسقة ورأسمالية غير منسقة	٤٤
٣،٣. شروط أطرية جديدة في العولمة	٤٩
٤. توجهات الديمقراطية الإجتماعية في السياسات الإقتصادية	**٥٣**
٤،١. القيم الأساسية	٥٣
٤،٢. الحقوق الأساسية	٥٦
٤،٣. مبادئ في السياسة الإقتصادية	٦١
٤،٤. سرحة فكرية: قياس كمّي للنمو الإقتصادي	٦٨
٥. مقارنة بين البرمجة الإقتصادية للأحزاب	**٧٠**

٥،١. برنامج هامبورغ: البرنامج المبدئي للحزب الديمقراطي الإجتماعي في ألمانيا (SPD)	٧١
٥،٢. مبادئ أساسية لألمانيا - برنامج الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)	٧٤
٥،٣. «المستقبل نضر الإخضرار» - البرنامج المبدئي لإئتلاف ٩٠/الخضر	٧٦
٥،٤. «مبادئ فيزبادن»- للحزب الديمقراطي (FDP)	٧٨
٥،٥. «أركان الزوايا البرنامجية» لحزب «اليسار»	٨٠
٥،٦. تقييم البرامج على ضوء أهداف الديمقراطية الإجتماعية	٨١
٦. أنظمة إقتصادية: نماذج بلدان مختارة	**٨٥**
٦،١. الولايات المتحدة الأمريكية	٨٥
٦،٢. بريطانيا العظمى	٩٠
٦،٣ ألمانيا	٩٥
٦،٤. اليابان	١٠٣
٦،٥. السويـد	١٠٨
٧. سياسات إقتصادية محددة: أمثلة من الواقع العملي	**١١٤**
٧،١. السياسة الأيكولوجية للقطاع الصناعي - سياسة تنمية لمستقبل مستدام	١١٥
٧،٢. سياسة الموازنة العامة - بماذا ندين لألمانيا	١١٩
٧،٣. مخاطرات الخصخصة وفرصها	١٢٣
٧،٤. العمل الجيد والمشاركة في صنع القرار: سياسة العمل الجيد	١٢٨
٧،٥. السجال حول الحد الأدنى للأجور	١٣٤
٨. دعوة لمواصلة التفكير	**١٤٠**
مراجع وأدبيات	١٤١
إثنا عشر كلمة هامة كروؤس أقلام	١٤٣
تعليقات على الطبعة الأولى	١٤٤
عن المؤلفات والمؤلفين	١٤٦

مقدمة الطبعة الثالثة

كانت الأزمة التي لحقت بالأسواق المالية والإقتصادية شرخاً مفصلياً، فلا ينحصر الهم فقط في ضرورة التغلب على التبعات الحقيقية لهذه الأزمة، إذ أنها تمس المقومات الأساسية لمجتمعنا. وأصبح من الواجب علينا أن نقرر كيف نريد أن نعيش ونعمل في السنوات والعقود القادمة. ما هو الشكل الذي سيتخذه نظام إقتصادي تضامني عادل؟ ما هو التوازن الذي يجب خلقه بين السوق والدولة؟ وكيف يمكن إنجاز سياسة إقتصادية حديثة للديمقراطية الإجتماعية ترتبط بالقيم؟

تلك أسئلة حيوية لكل من يريد أن يشارك في الحديث ويساهم في التشكيل السياسي. فالإيمان بأن يترك السوق طليقاً ودون رقابة قد قاد إلى طريق مسدودة والآن أصبحت الفرصة متاحة للعمل من جديد على فتح الطريق. ولكن فقط الذي يعرف جيداً إلى أين ستقوده الطريق، يستطيع أن يضمن رأي الآخرين لجانبه لكي يتوصل إلى هدفه، ولذا فمن الأهم كذلك أن يكون قد تحقق من صحة مسيرته.

يهدف كتاب القراءة هذا أن يقدم مساهمة في مثل هذا التحقق. فهو يتناول هنا توضيحات للنظريات الإقتصادية الهامة، وتوصيات للأنظمة الإقتصادية، وتحديداً للقيم المركزية والتوجهات، فيما يتم طرح السؤال عن معنى هذه القيم بالتحديد بالنسبة للسياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية. إلا أنه من الواضح هنا أيضاً، أنه ليس بالإمكان تقديم أجوبة ناجعة لهذه الأسئلة. إذ يجب المثابرة لإعادة النظر والتفكير والتعليل من جديد، كيف يمكن التوصل إلى سياسة إقتصادية تليق بالديمقراطية الإجتماعية. ولذا فليس بالضرورة أن يقدم هذا الكتاب أجوبة ناجعة صالحة لكل زمان، بل يدعو في نفس الوقت للقراءة وتحفيز التفكير لكل من يريد.

هذا الكتاب هو الثاني في سلسلة كتب قراءة الديمقراطية الإجتماعيةويستند إلى كتاب قراءة القواعد الأساسية للديمقراطية الإجتماعية، الذي تناول شروحات عن القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية وعن النماذج المجتمعية الليبرالية والمحافظة والديمقراطية الإجتماعية والمقارنة فيما بينها، وتوضيح الفروقات بين الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الإجتماعية. عنوان الكتاب الثالث من هذه السلسلة هو الدولة الإجتماعية والديمقراطية الإجتماعية.

عندما يدور النقاش حول الإقتصاد في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن التغاضي عن التقلبات التي أتت بها عمليات العولمة. في إطار سلسلة كتب القراءة سيتم نشر كتاب آخر حول موضوع العولمة والديمقراطية الإجتماعية، حيث سيتم فيه استعراض العولمة من نواحي تأثيرها على تشكيل النظام الإقتصادي وشروطه الأطرية. فيما سيتضمن كتاب العولمة تحليلا لخلفيات العولمة وإمكانات تشكيلها السياسي.

في هذا المقام ندين بالشكر للسيدين سيمون فاوت (Simon Vaout)، وتوبياس جومبرت (Tobias Gombert)، حيث قام سيمون فاوت بتأليف الجزء الأكبر من هذا الكتاب. فيما رافق توبياس جومبرت أعمال التحرير والتوجيه بكفاءة وإخلاص للعمل منقطع النظير. الشكر الجزيل للسيدين توماس ماير(Thomas Meyer)، وميخائيل داودرشتاد (Michael Dauderstaedt) لما قدماه من نصح لفكرة هذا الكتاب، وللسيد فلهلم نولنج (Wilhelm Noelling) لملاحظاته القيمة، ولكافة المساهمات والمساهمين في كتابة أجزاء هذا الكتاب لتعاونهم المتميز. فبدون مساهماتهم ما كان بالإمكان إنجاز هذا الكتاب، وإن كان هناك من تقصير يذكر فهو يقع على عاتقنا نحن.

تم اعتماد البوصلة كرمز لأكاديمية الديمقراطية الإجتماعية. فبكل ما تعرضه الأكاديمية من إمكانات، تود مؤسسة فريدريش – إيبرت أن تقدم إطاراً يتم ضمنه توضيح المواقف والتوجهات. وسيكون من دواعي سرورنا أن تستفيدوا من عروضنا المقدمة كمساعدة من أجل تحديد معالم طريقكم السياسي. فالديمقراطية الإجتماعية تعتاش من حقيقة أن المواطنات والمواطنين يتفاعلون معها بإستمرار وملتزمون بالإنتماء إليها.

د. كريستيان كريل (Dr. Christian Krell)
رئيس
أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية

يوخن دام (Jochen Dahm)
رئيس المشروع
كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية

مدينة بون في كانون أول/ ديسمبر، ٢٠٠٩

مقدمة الطبعة الدولية

أدى اندلاع الأزمة المالية والإقتصادية عام ٢٠٠٨ إلى وضع الروابط والاعتمادية العالمية المتبادلة السائدة في عصرنا الحالي مرة أخرى تحت عدسة المجهر. ويختلف الوضع الذي نجد أنفسنا فيه نتيجة لذلك اختلافا كبيرا عن الهزات الإقتصادية العالمية للعقود السابقة. ولا يعود هذا لنطاق الأزمة الإقتصادية بحد ذاته فقط، وإنما يعود فوق كل شيء إلى تزامن وقوع مجموعة واسعة منوعة من الأزمات. ومن الأهمية بمكان أن لا تتم دراسة الأزمة المالية والإقتصادية بمزلة عن مكونات أخرى. بل إنها تبقى مرتبطة بأزمة بيئية ومناخية عارمة، وأزمة هيكلية فيما يتعلق بالعدالة، بإستنزاف النموذج المهيمن للنمو الإقتصادي المستند إلى التصدير في العديد من المناطق. من هنا تبرز أهمية معالجة كافة هذه الأعراض المتداخلة ككل في آن واحد.

إلا أنه، وفي الوقت ذاته، كانت هذه بمثابة أزمة لعلم الإقتصاد أيضا، والذي كان سجينا على مدى العديد من السنين داخل أسواره الأيديولوجية، غير قادر على تقديم إجابات لتعقيدات الأزمة. ومع هيمنة الكلاسيكية الجديدة كاتجاه سائد، وبُعده كل البُعد عن التعددية الإقتصادية المنتجة لم يتسنى صياغة علاج يناسب الفهم العالمي للنظرية الإقتصادية المعيارية.

إلا أن الانشغال بالجانب النظري ليس مجرد ممارسة هواية أكاديمية. فالفهم العالمي للنظرية الإقتصادية يشكل الإطار الذي يحيط بالنقاش السياسي والذي بناء عليه يتم إتخاذ الإستراتيجيات الفعلية والخيارات العملية. لذلك يشكل العرض الحيوي للمقاربات النظرية الرئيسية التي تعود لزمن آدم سميث وحتى يومنا هذا، جزءا هاما من مَقرَأة الديمقراطية الإجتماعية هذه.

إلا أن تحديد سيادة التفسير المحصنة يتم أولا وقبل كل شيء في تطبيق السياسة الإقتصادية. خلال الأشهر القليلة الماضية على وجه الخصوص، انطلق نقاش شامل بين كافة الأطراف حول نماذج التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة. وبعد سنوات من الركود، عاد مفهوم النمو والعلاقة بين السوق والدولة، وبين الإقتصاد والمجتمع، ليؤخذ بعين الإعتبار مرة أخرى من جديد. لكن هذا النقاش لا زال مشوباً أيضا بدرجة كبيرة من عدم اليقين فيما يتعلق بأسس السياسات الإجتماعية والتنظيمية لمفاهيم التنمية «الجيدة» أو «المستدامة».

إن مشاركة البشر كافة في عملية التطور الإجتماعي والإقتصادي لتمثل نواة متطلبات السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية على الصعيد العالمي. فالسياسة الإقتصادية غير العادلة من شأنها أن تؤدي إلى تصدعات واضطرابات مجتمعية كبيرة كما أثبتت ذلك، ليس آخراً، الثورات الجارية في العالم العربي. فبالذات، وفي الدول التي تشهد ما يسمى بالربيع العربي، تبين من خلال الثورات منذ نهاية عام ٢٠١٠، أن الفقر وانعدام الأمل في فرص في المستقبل، يمثلان الدافع الأساسي الذي يحرك الناس إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم. ولذا، فإن نهج السياسة الإقتصادية للدمقراطية الإجتماعية لا يتمثل في مجرد تبني نهج التحفيز الإقتصادي والتطور، بل أكثر من ذلك، يتضمن أيضاً نهج التوجه نحو الإنسان لتمكينه من الاندماج الإجتماعي والمشاركة المجتمعية والإقصادية.

نماذج إقتصاديات الدمقراطية في أوروبا أخذت بالتجذر منذ قرون، عندما طالبت الحركات العمالية الأوروبية أولاً بتحسين الظروف المعيشية وشروط العمل، ومع ذلك يمكن ربط تلك الظاهرة بما يجري حالياً في دول الربيع العربي بالذات بل في العالم العربي عموماً. فالأنظمة الإقتصادية لدول المنطقة غير مصممة لإعادة توزيع الثروات ومكافحة الفقر أو تقوية التكامل والاندماج الإجتماعي وخاصة فيما يتعلق بمن هم الأكثر فقراً. ولكن هذه هي المطالبات بعينها التي يتقدم بها المتظاهرون، وهم من فئة الشباب في الأغلب، الذين حاولوا الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا واليمن. ففي ألمانيا في القرن التاسع عشر، كان الخوف من غضب الطبقة العمالية التي تعيش حالة فقر ينتاب الطبقة الحاكمة، مما دفعها إلى تنفيذ إصلاحات أدت في النهاية إلى الحماية الصحية ونظام ضمان إجتماعي وظروف عمل منظمة. من هذا المنطلق يبدو الرجوع إلى تجربة وتطور الدمقراطية الإجتماعية في ألمانيا وأوروبا للاحتذاء بها أمراً شبه بديهياً.

دول العالم العربي ستجد طرقها الخاصة بها لتخطوها وقد يكون النظر في التجربة التاريخية التي خاضها جيرانها في الشمال ذا فائدة في عملية تطوير هذه الدول العربية لسياساتها. يأتي هذا الكتاب أملاً في تقديم مساهمة متواضعة في هذا المجال.

ولهذا السبب، يسرني أن يتطرق هذا المجلد أيضا لمقارنة برامج السياسات الإقتصادية المختلفة للأحزاب السياسية الألمانية، والسياسات الإقتصادية الفعلية، وأيضا، وليس أقلها، لإتجاهات السياسات الإقتصادية الأساسية للديمقراطية الإجتماعية.

ترجع جذور مجلدات المقرأة الديمقراطية الإجتماعية إلى أنشطة مؤسسة فريدريك إيبرت في حقل التثقيف السياسي في ألمانيا. ومعظم الأمثلة المستخدمة في المقرأة تعكس واقعاً من السياسات والمجتمع في ألمانيا أو في غيرها من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. ومع ذلك، فهي توضح مسارات التحرك والنماذج السياسية المثالية التي تحمل علاقة هامة أيضا بسياقات إجتماعية-سياسية أخرى. إن القناعة بعدم وجود حدود للمُثل العليا وللقيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية هي الأساس الذي يستند إليه النشاط الدولي لمؤسسة فريدريك إيبرت في أكثر من ١٠٠ بلد.

لذلك فإني أقدم أطيب تمنياتي للطبعة الدولية من مقرأة الديمقراطية الإجتماعية بأن تحظى بفئة كبيرة من القراء الملتزمين.

كريستيانه كيسبير (Christiane Kesper)
مديرة قسم التعاون الدولي

١. مدخل

أي سياسة إقتصادية تلائم الديمقراطية الإجتماعية؟

في عام ١٩٩٨ قال مستشار ألمانيا الإتحادية السابق جيرهارد شرودر(Gerhard Schroeder) في سياق إعلان برنامج حكومته، قال بأن الإئتلاف الذي يمثله لا يستند إلى إقتصاد يساري أو يميني النمط، بل إلى إقتصاد عصري حديث.

هل يعني ذلك أن في مجال السياسة الإقتصادية لم يعد هنالك فرق بين السياسيين الليبراليين والمحافظين وسياسيي الدمقراطية الاجتماعية؟[١] وهل توجد هناك نظرية إقتصادية للديمقراطية الإجتماعية تختلف عن التيارات الأخرى؟

أم أنه لم يبقى حقيقة غير التفريق ما بين سياسة إقتصادية حديثة وأخرى غير حديثة؟

ومن هو الذي يدعي لنفسه تمثيل سياسة غير حديثة، وماذا تعني «الحداثة» أصلاً في هذا السياق؟ في يوم ما، قال مدرب كرة القدم أتو ريهاجل (Otto Rehagel): «من ينتصر في المباراة هو الذي يلعب كرة حديثة». وتطبيقاً على السياسة يعني ذلك أن السياسة الإقتصادية الحديثة هي ذاتها التي يكتب لها النجاح فحسب.

ماهو مقياس النجاح في السياسة الإقتصادية

لكن ما هو مقياس هذا النجاح؟ يقول البعض بأنه يتمثل في أفضل رخاء وإزدهار ممكنين في المجتمع. في حين يؤكد البعض الآخر بأنه يتمثل في العدالة والمساواة: أي أنه لا يجوز لأي نظام إقتصادي أن يؤدي إلى عدم المساواة والظلم والإستغلال. في نفس الوقت تتعالى تلك الأصوات التي تنادي بأن الإستدامة، والحفاظ على الموارد والبيئة الأيكولوجية، هي التي تمثل مقياس النجاح الأفضل للإقتصاد: مما يعني بأنه لا يجوز أن يتمخض النمو الإقتصادي عن السطو على المقدرات التي تخص البشرعامة.

التوازن بين النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية والإستدامة الأيكولوجية

تتمثل القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية في الحرية والعدالة والتضامن. من حيث البرامج، يعني ذلك من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية وجود إجابة وحيدة فقط وهي وجوب تفعيل المبادئ الثلاثة جميعها (أي أولاً النمو الإقتصادي، وثانياً التسوية الإجتماعية، وثالثاً الإستدامة) بشكل متناغم بعضها مع البعض.

لكن الطريق المؤدي إلى هناك لم يتم ترسيمه بعد. فالسياسة الإقتصادية المرتبطة بالقيم، لا تعتمد في ضوء قراءة مقولة جيرهارد شرودر أعلاه، لا تعتمد الأدوات التقليدية لسياسات الإقتصاد اليسارية ولا لسياسات الإقتصاد اليمينية تلقائياً بشكل إنعكاسي أو حصري، إذ أن السياسة الإقتصادية الحديثة للديمقراطية المرتبطة بالقيم، تعتمد التوجه نحو النتائج قبل أي شيء آخر. فهدفها هو بناء مجتمع تسود فيه القيم الأساسية للحرية والعدالة والتضامن، ويتحقق فيه تطبيق حقوق الإنسان السياسة والإجتماعية والإقتصادية على جميع البشر بشكل شامل.

١ تحتوي النصوص صيغاً مؤنثة ومذكرة في معظمها. وإذا تم الإستغناء عن إحداها لأسباب لغوية فالصيغة تعني رغم ذلك كلا الجنسين.

هدف وهيكلة الكتاب

كتاب القراءة هذا يريد تقديم توجهات أساسية لمساءلات هامة منها: أياً من النظريات الأساسية تستطيع الديمقراطية الإجتماعية أن تبني عليها، وأي نمط إقتصادي وأي أنظمة إقتصادية من شأنها أن تحفز تحقيق ما تصبو إليه الديمقراطية الإجتماعية، وكيف هو حال الأنظمة الإقتصادية في البلدان الأخرى، وماذا تعني الإشكالات النظرية تحديداً للترسيمات السياسية.

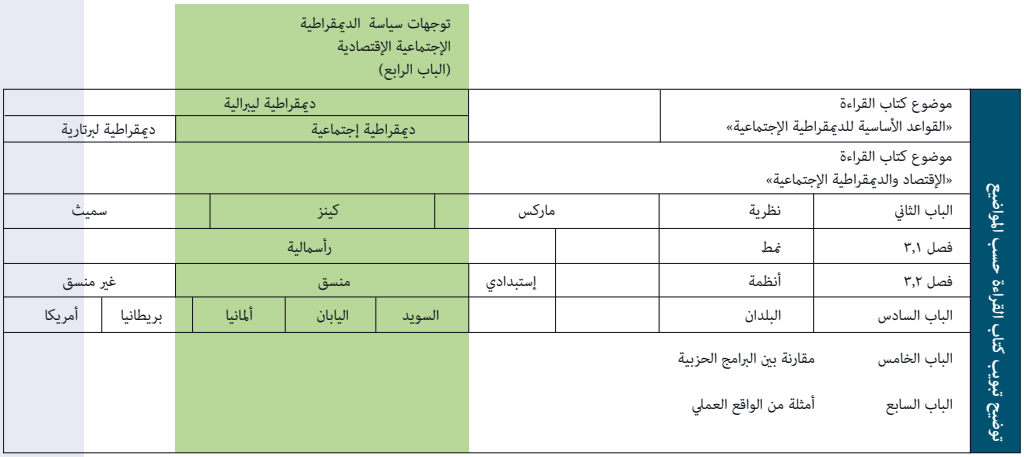

الباب الثاني: النظرية الإقتصادية

في البداية سيتم على صعيد النظرية الإقتصادية استعراض التحاليل والإستنتاجات التي يقدمها كل من آدم سميث (Adam Smith) وكارل ماركس (Karl Marx) وجون مايزد كينز (John Maynard Keynes) بصفتهم أشهر الإقتصاديين المؤثرين في التاريخ. ومن ثم سيتم تقييم الأنماط المثالية المستنتجة لليبرالية الإقتصادية وللأنماط المناهضة للرأسمالية وللرأسمالية المنضبطة (الباب الثاني) وتقييمها، وذلك من منظور الوضع الحاضر وفي ضوء أهداف الديمقراطية الإجتماعية.

الباب الثالث: الأنماط الإقتصادية والأنظمة

على صعيد الأنماط والأنظمة الإقتصادية سيتم فحص العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية كما سيتم استعراضها في البلدان الصناعية الغربية التي تسود فيها أنظمة إقتصادية رأسمالية منسقة وغير منسقة (الباب الثالث).

الباب الرابع: التوجه السياسي الإقتصادي للديمقراطية الإجتماعية

على صعيد برامج السياسة الإقتصادية، سيتم تطوير توجهات السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية من خلال التناغم المتبادل بين القيم الأساسية والحقوق الأساسية من ناحية، والمبادئ السياسية الإقتصادية من ناحية أخرى (الباب الرابع).

الباب الخامس: برامج السياسة الإقتصادية للأحزاب

من ناحية أخرى، وبناءً على المعايير الأساسية للأنظمة الإقتصادية المنسقة وغير المنسقة، وبناءً على توجهات السياسة الإقتصادية المبينة للديمقراطية الإجتماعية، ستتم المقارنة بين برامج السياسات الإقتصادية للأحزاب الممثلة في المجلس النيابي الإتحادي الألماني (بوندستاغ) على ضوء برامجها الأساسية (الباب الخامس).

ويختتم الكتاب بعرض الأنظمة الإقتصادية المختلفة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، اليابان والسويد (الباب السادس)، كما سيتم عرض مقترحات لسياسة نموذجية محددة في مجالات السياسية الإقتصادية مثل: الخصخصة، السياسة الأيكولوجية في قطاع الصناعة، «العمل الجيد»، المشاركة في صنع القرار والحد الأدنى للأجور (الباب السابع).

يتضح مما سبق، أن السؤال عن فحوى السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية يمس جوانب متعددة مختلفة، سيتم استعراضها في هذا الكتاب، وعلى وجه الخصوص السؤال عما تتميز به الديمقراطية الإجتماعية.

الجواب الأول على هذا السؤال يقدمه الحزب الديمقراطي الإجتماعي في برنامجه الأساسي:

> «الديمقراطية الإجتماعية لا تضمن كافة الحقوق الأساسية المدنية والسياسية والثقافية لجميع أفراد المجتمع فحسب، بل تضمن في نفس الوقت الحقوق الأساسية الإجتماعية والإقتصادية. فهي تؤمن المساواة التشاركية الإجتماعية من خلال دمقرطة المجتمع، وبالأخص المشاركة فيصنع القرار من خلال رعاية دولة إجتماعية مستندة على حقوق المواطنين، ومن خلال سوق إقتصادي منسق، بحيث تضمن فيه الأولوية للديمقراطية قبل متطلبات أسواقه». (برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ١٩)

٢. نظريات إقتصادية أساسية

في هذا الباب سيتم:
- عرض أكثر النظريات الإقتصادية تأثيراً على مر التاريخ؛
- بيان انعكاسات أهميتها على الحاضر؛
- بيان أهميتها بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية.

ثلاثة إقتصاديين عظماء: سميث، ماركس وكينز

«الناس العمليون، الذين يعتقدون أنهم متحررون من المؤثرات الثقافية، هم في العادة عبيد لأحد الشخصيات الإقتصادية الباهتة» (كينز ١٩٦٦: ٣٢٣)، هكذا كتب جون مايندر كينز، وهو نفسه أحد أهم علماء الإقتصاد في التاريخ. في هذا الباب من الكتاب، سيتم التعريف بالمبادئ الأساسية لنظريته ولنظريات أكثر الإقتصاديين تأثيراً بجانبه، آدم سميث وكارل ماركس وإجراء مقارنات بينها. وبهذا يتم ترسيم أقطاب أهم النظريات الإقتصادية وأكثرها تأثيراً على مر التاريخ.

هل لا زالت أعمال الكلاسيكيين موضوعاً حاضراً اليوم؟

ولكن هل يستحق أن يشغل المرء نفسه بعالم أفكار نفر من الإقتصاديين كتبوا أعمالهم قبل سنوات عديدة؟ هل لا تزال تفسيراتهم تتوافق بعد مع العالم المتعولم المتغير دوماً، أم أن الدهر أكل عليها وشرب، وأصبح منطقها غير مفهوم ولطالما ضحضتها التجارب التاريخية؟

لماذا، وعلى أي وجهة تكتسب هذه النظريات إذاً أهميتها للديمقراطية الإجتماعية؟ يمكن أن تكون هذه النظريات عاملاً مساعداً من ناحيتين:

«محاجر عقائدية»

أولاً: تكون في مجملها «محاجر عقائدية» تغترف السياسة منها ما يطيب لها. إذ أن المعرفة الصحيحة لهذه المحاجر، تساعد في التيقن من مدى مصداقية السياسة الإقتصادية، وبالتالي تفادي لأن يكون الإنسان عرضة لتزويده بما هب ودب من «إمدادات الحجارة» الأيديولوجية.

الديمقراطية الإجتماعية: إقتراض من النظريات الثلاث

ثانياً: لا تنتمي الديمقراطية الإجتماعية بالضرورة كلياً لإحدى هذه النظريات الإقتصادية بل تعتمد ترسيم حدود إطار معياري لتجاوزها. ولكنها تستمد الكثير من جميع هذه النظريات، حتى وإن كانت مرجعيتها تنحاز بوضوح نحو فكرة الرأسمالية المنضبطة كما يصفها كينز.

من المعلوم هنا أن النظريات الثلاث، قد تعرضت إلى انتقادات حادة. حيث تعددت المحاولات الهادفة لضحضها. ومع أن شهادة وفاة هذه النظريات قد صدرت، إلا أنها لا تزال تقدم البرهان من جديد، بأن شهادة الوفاة هي مدعاة للعيش لمدة أطول. فأي إنسان يريد أن يشغل نفسه بالقضايا الإقتصادية، لن يستطيع أن يتجاهل أفكار سميث وكارل ماركس وكينز.

القرينة التاريخية: سميث: منتصف القرن الثامن عشر

لدى التمعن في هؤلاء التقليديين (الكلاسيكيين)، يجب إعارة الإنتباه إلى قرائن الحقب الزمنية التي عاشها كل منهم. فقد صاغ آدم سميث أفكاره حوالي منتصف القرن الثامن عشر، في الفترة المعاصرة لنظرية «الميركانتيلية» (Mercantilism)، أي تلك النظرية التي أوحت للحكام بأنهم يستطيعون تمويل تكاليف

قصورهم الباهظة من خلال ضبط التجارة وتوجيه الإقتصاد. بمعنى أن ريبته تجاه الدولة تطورت من خبرته بممارسات هدر الأموال وقنص الثراء الذاتي من قبل العائلات الحاكمة – وليس من خبرته التي اكتسبها من مثل لدولة رخاء حديثة.

ماركس في منتصف القرن التاسع عشر

أما حملة ماركس الكلامية الشديدة في انتقاد الرأسمالية اللاذع، فقد كانت تبحث في منتصف القرن التاسع عشر عن حلول لمشاكل تفاقم البؤس في أوساط الجماهير الشعبية إبان الحقبة الباكرة من الثورة الصناعية وهجوم الموجة الأولى من العولمة. اليوم وبطغيان فكرة الدولة الإشتراكية في القرن العشرين على مداركه، باتت صورة أفكاره مشوهة إلى حد كبير.

كينز: في الثلاثينيات من القرن العشرين

أخيراً قام كينز (Keynes) في الثلاثينيات من القرن العشرين بتحليل شامل لليبرالية الإقتصاد، والتي طالما آلت إلى الترنح في سياق أزمة الإقتصاد العالمية. كانت نظريته «النظرية العامة في التشغيل والفوائد البنكية والمال» عبارة عن محاولة لتقديم مقترحات بهدف التوصل إلى إستقرار النظام الإقتصادي، وبالتالي لتجنب إنزلاق أنظمة ديمقراطية أخرى في غياهب الدكتاتوريات المتطرفة. حديثاً، وفي سياق تفاقم الأزمة الإقتصادية العالمية عام ٢٠٠٧، عادت أفكار كينز لتعيش ربيعها الثاني. حيث أخذت المناقشات والحوارات تتصاعد من جديد حول ضبط أسواق المال على الصعيد العالمي، وضبط برامج الإستثمارات الحكومية الرسمية على حد سواء.

مفاهيم دائمة الخضرة وصور الإقتصاد

من خلال التعامل مع أفكار الإقتصاديين العظام، سميث وماركس وكينز، يمكن جني فائدة عملية جداً بالإضافة إلى الإسترشادات المبدئية في علم الإقتصاد، فالكثير من الصور والتوضيحات الإقتصادية المألوفة لدينا هذه الأيام، والتي نستعملها كثيراً دون معرفة لمنشأها، تحمل بصمات هؤلاء الرجال الثلاثة الكبار.

	سميث (Smith)	ماركس (Marx)	كينز (Keynes)
الحقبة التاريخية	منتصف القرن ١٨	منتصف القرن ١٩	ثلاثينيات القرن ٢٠
المناسبة والأسباب الداعية	ميركانتلية الحكم المطلق	الثورة الصناعية وتفاقم البؤس بين جماهير الشعب	أزمة الإقتصاد العالمي ونشوء الدكتاتوريات
الهدف الرئيسي	التحرر من دولة الميركانتلية	تحسين أوضاع العمال وتحريرهم من الإستغلال	تعزيز الديمقراطية من خلال الإستقرار الإقتصادي وإستقرار أسواق العمل
نقاط الوصل مع الديمقراطية الإجتماعية	الحرية وصور نمطية للتعاون المشترك	صورة نمطية «للعمل الجيد» والبحث عن تسوية بين العمل ورأس المال	صورة نمطية للإقتصاد المنسق وسياسة إقتصادية نشطة

آدم سميث هوالذي أدخل صورة «يد السوق الخفية» المعبرة، والتي يفترض فيها توضيح فعالية أداء السوق. لكنها لم تعد اليوم تستعمل سوى كأسطورة من أساطير أحلام اليقظة بعد أن أصبح السوق يحكم كما يشاء.

بالمقابل، فمن يطمح إلى سياسة يضمن من خلالها «العمل الرشيد» لا يمكنه أن يمر على ماركس مرور الكرام. فهو الذي سك مفهوم «تغريب العمل» إلى حد بعيد.

وأخيراً فالمصطلح الذي يكثر ترديده «نحن جميعاً أموات على المدى الطويل» يرجع إلى كينز. أراد بهذا أن يؤكدعلى مسؤولية الدولة، بأن تمارس صلاحياتها لكبح فشل السوق. كأن تنبيهه هذا موجه بشكل خاص إلى أولئك الذين يراهنون على تعافي السوق ذاتياً بنفسه على المدى الطويل، بدلاً من المراهنة على مسؤولية الدولة تجاه السياسة الإقتصادية.

سميث: يد السوق الخفية

ماركس: «العمل الجيد»

كينز: «نحن جميعاً أموات على المدى الطويل »

أدبيات أخرى مختارة:

نيكولاس بيير (*Nikolaus Piper*، (الناشر)، ١٩٦٦): عظام الإقتصاد: حياة وأعمال رياديي الفكر في علم الإقتصاد، شتوتجارت.

٢،١. آدم سميث – مؤسس الليبرالية الإقتصادية

سميث: «ثروة الأمم»

تتمثل قواعد العمل والبحث الأساسية في مجال الليبرالية الإقتصادية في الكتاب الذي نشره آدم سميث عام ١٩٧٦ تحت عنوان «ثروة الأمم».

قرينة الزمان: المركنتيلية في أواسط القرن ١٨

كانت بريطانيا العظمى في تلك الفترة تعيش مرحلة إنتقالية من أنماط الميركنتيلية إلى أنماط الرأسمالية (قارن: جير ستنبرغر (Gerstenberger) ٢٠٠٦: ٤٠،٥٧-٦٥، وكونرت (Conert) ٢٠٠٢: ٦٤).

في حقبة الميركنتيلية التي امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، كان الأمراء والملوك يقيسون مدى نجاح سياساتهم الإقتصادية بحجم أكوام الفضة والذهب التي يجمعونها. كما كانوا يعتبرون التجارة عبارة عن معادلة حسابية ناتجها صفر: أي أن ما تكسبه بلد ما لابد أن تخسره بلد أخرى، أما المنفعة المتبادلة فلم تكن في الحسبان. ولذا فرضت ضرائب جمركية عالية على المستوردات، في حين إزداد تشجيع إستيراد المواد الأولية.
حاولت مؤسسات البلاط الملكية والأميرية أن توجه الإقتصاد. إذ تم تفعيل نظام الحرف والمهن بشكل دقيق وتحديد أي عمل مهني يمكن ممارسته وإلى أي حجم يمكن إنتاج السلع.

هدف سميث: تخطي الميركنيتلية

كتب سميث وثيقة «البيان الرأسمالي» بهدف اختراق هذا النمط الإقتصادي المتحجر. لاقت أفكاره حينها أرضاً خصبة. وبهذا فقد ساهم بشكل واضح في اضفاء الليبرالية على الإقتصاد والتجارة.

غير سميث النظرية حول الثراء والإقتصاد القومي بشكل جذري، واعتبر أن مقياس الثراء يتمثل حصرياً في العمل المنجز، وليس في إحتياطي الذهب كما كان سائداً في فترة الميركنتيلية.

ثلاث منابع للرخاء

إرتأى سميث أن هناك ثلاثة منابع للتوصل إلى رخاء إقتصادي عام:

- الطموح نحو المنفعة الذاتية والملكية
- تجزئة العمل والتخصص
- تجارة ومنافسة حرتان

آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)
يعتبر عراب الليبرابية الإقتصادية وقضى حياته كفيلسوف في علم الأخلاق وكان موظف جمارك في إسكتلندا.

وضع الفرضية بأنه في حال تناغم القوى وتفاعلها في لعبة السوق الحرة، عندئذٍ يعم أكبر رخاء ممكن، إذا سعى كل فرد جاهداً نحو فائدته الذاتية. في عام ١٧٧٦ نشر سميث كتابه «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها «، (يشار إليه غالباً «بثروة الأمم») الذي يعتبر المبدأ الأساسي للإقتصاد في العصر الحديث. ولا تزال أفكاره المبدئية ترد في كل كتاب حول علم الإقتصاد حتى يومنا هذا.

العمل الأقل شهرة، هو ما عرضه سميث كفيلسوف الأخلاق في مؤلفاته «نظرية المشاعر الأخلاقية»، بأن الإنصاف والثقة والصدق لا يمكن الإستغناء عنها في التعامل الإقتصادي، كما وأن الشعور مع الآخرين، من أهم المحفزات للتعايش التشاركي في المجتمع.

الطموح نحو المنفعة الذاتيه

وصف سميث على سبيل المثال، كيف يمكن أن يتولد شيء من الإنتاجية بسبب الطموح إلى المنفعة والملكية الذاتية، اللذي يقود في نهاية المطاف إلى الرخاء العام.

«لا نتوقع أن نحصل على ما نحتاج إليه من الطعام والشراب من اللحام وصانع الجعة والخباز لمجرد كرم أخلاقهم، بل لكونهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية، ونحن لا نناشد بذلك ودهم الإنساني بل حبهم لذاتهم، وفي نفس الوقت لا نذكر حاجتنا الذاتية لهم، بل نتحدث دوماً عن منفعتهم الذاتية». (سميث ١٩٧٤: ١٧)

الإنتاجية من خلال تجزئة العمل

وصف سميث رأساً في أول جملة من أطروحته «ثروة الأمم»، وصف تجزئة العمل كالمحرك الحيوي للتطورالإقتصادي.

«لعل تجزئة العمل هو الذي يحفز القوى الإنتاجية في العمل ويحسنها أكثر من أي شيء آخر». (سميث ١٩٧٤: ٩)

شرح فوائد تجزئة العمل بمثال من مصنع دبابيس الإبرة: عامل واحد يستطيع بمفرده إنتاج دبوس واحد في اليوم، أما إذا تم توزيع الإنتاج على عدة خطوات عمل يقوم بها عدة عمال متمرسين، ويركز كل منهم على خطوة إنتاج واحدة فقط، فيمكن إنتاج عدة آلاف من الدبابيس يومياً.

الرخاء من خلال التجارة والمنافسة الحرتين

أخيراً إتخذ سميث موقفاً مؤيداً للتجارة الحرة والمنافسة الحرة. فكما هو الحال في تجزئة العمل بين مختلف العمال، فيمكن للفرقاء الذين يتجرون بحرية مع بعضهم البعض، أن يتخصص كل منهم بفرع التجارة الذي يجيده بشكل أفضل. ويمكن بهذا أن ترتفع الإنتاجية بشكل عام. ويفترض سميث أن التوزيع بواسطة «يد السوق الخفية» حسب تعبيره أكثر فعالية، ويخلق محفزات أكثر مما يخلقه أي شكل من أشكال التخطيط المركزي للإقتصاد. وكمثال على ذلك، قدم سميث الحركة التجارية القائمة بين إسكتلندا والبرتغال.

إستغلال الميزة «التفضيلية» من خلال التجارة

بينما تستطيع إسكتلندا تصنيع الصوف المميز بجودته، تنتج البرتغال أنواعاً مواتية نوعاً وسعراً من النبيذ. عبر سميث عن ذلك بالميزة التفضيلية. فإذا ركز كل بلد منهما على منتجه وإتجر به، بدلاً من محاولة كل منهما أن يصنع الصوف والنبيذ معاً تحت تكاليف طائلة، فستعود الفائدة الأكبر على كلا البلدين على حد سواء.

اتضح أن هذه الأفكار، هي بمثابة إعراض عن التصورات في تلك الفترة بأن التجارة عبارة عن معادلة حسابية مجموعها صفر. ولكن من عجائب القدر، أن سميث كان موظفاً في الجمارك مسؤولاً عن تطبيق تعليمات الميركنتيلية الحازمة على التجارة لأكثر من عقد من السنين.

ماذا يعني *«Laisser-Faire»*؟ دعه يعمل كما يشاء

لكي تسهل الدولة تفعيل منابع الرخاء الإقتصادي والطموح نحو الكسب، وتجزئة العمل والإتجار والمنافسة، ينبغي عليها – حسب سميث – أن لا تؤثر على مجريات السوق سوى بشكل غير مباشر فقط، وأن تدع للسوق أكبر حيز ممكن من الحرية. ومن هنا تم إستنباط ما يسمى بمبدأ «laisser-faire»[٢]. ينص هذا

٢ تعني «laisser-faire» الفرنسية: «دعه يعمل كما يشاء».

المبدأ على أنه ينبغي على الدولة أن تحصر مهامها في ضمان الأمن العام، والدفاع عن الوطن، وتوفير القضاء العادل والبنية التحتية والتعليم، وما دون ذلك عليها أن لا تتدخل في السوق. وعندئذٍ ستفتح الأبواب لأكبر إنتاجية ممكنة على مصراعيها.

إطلاق عنان الإنتاجية

خلق سميث القواعد النظرية الأساسية لليبرالية الإقتصاد التي عملت في سياق الثورة الصناعية إبان القرن التاسع عشر على إثارة جماح القوى الإنتاجية بشكل لم يخطر إلى الأذهان حتى حينه. إلاّ أن سميث إنطلق من الفرضية بأن السوق الحر يحافظ على توازنه تلقائياً، ولم يتنبأ بالأزمات الإقتصادية والكساد الإقتصادي القادم.

مشاكل تجزئة العمل

على غرار ماركس، الذي قام في نظريته بتحليل إستغلال العمال وتغريب العمل، رأى سميث الوجه المظلم للرأسمالية أيضاً. فقد خشي أن المبالغة في تجزئة العمل إلى أجزاء صغيرة بشكل متلاحق سيقود إلى البلادة لدى العمال، وطالب بالمزيد من التأهيل والتعليم لتسوية الأمر.

سميث «نظرية المشاعر الأخلاقية»

في أطروحة عمله الكبيرة الأقل شهرة «نظرية المشاعر الأخلاقية» (١٧٥٩) يصف سميث حاجة الإنسان لأن يتحلى بالخلق والإنصاف في تصرفاته، وأن يتجاوز نزواته الأنانية كونه في حاجة لعشرة جماعية. وبهذا ضحض محاولة هؤلاء الذين أرادوا أن يصموه كشاهد ملكي على نمط الإنسان الجشع نحو تعظيم منفعته الخاصة والمسمى homo oeconomicus (الإنسان الإقتصادي).

لم يرَ سميث نفسه كشخص إقتصادي، بل كفيلسوف في الأخلاق، وأكد على أهمية الإنصاف والثقة والصدق في التعامل الإقتصادي.

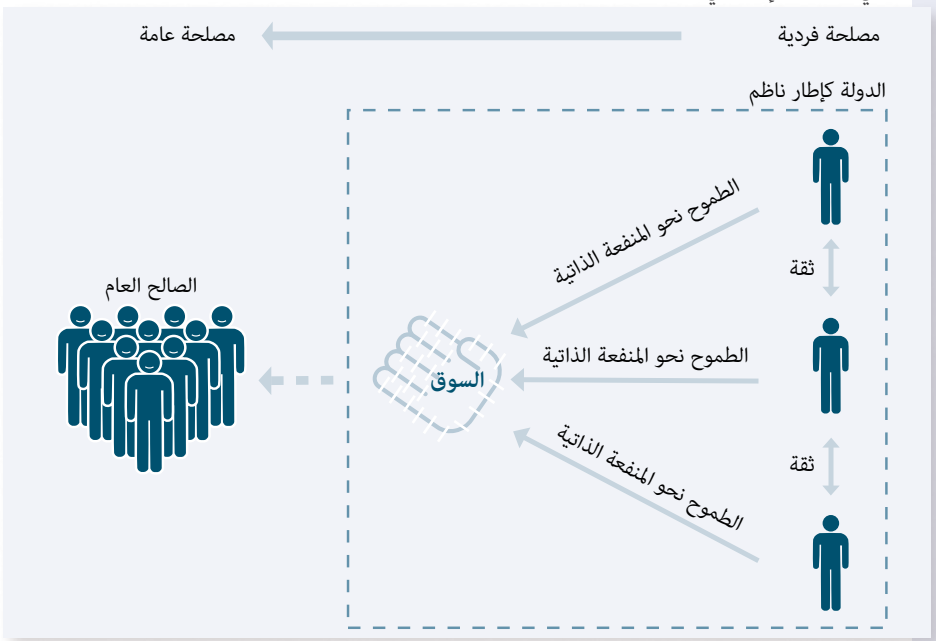

شكل رقم ١: سميث: الصالح العام من خلال المنفعة الذاتية

تأثير سميث

كانت نظرية ليبرالية الإقتصاد الكلاسيكية المنسوبة إلى سميث مسيطرة على الرأي بشكل عام، إلى أن حلت أزمة الإقتصاد العالمية عام ١٩٢٩. وبعدها فقط، بدأت الشكوك تتنامى فيما إذا تمكنت الأسواق المسيّرة من اليد الخفية أن تجد إلى توازنها دوماً. تلك الأزمة الحادة وما تبعها من بطالة عمل عارمة، لم تدع حيزاً لمنطقية مبدأ «دعه يعمل كما يشاء» «Laisser-faire». فقد إهتزت إثر ذلك أعمدة البنيان الأساسية لليبرالية الإقتصادية الكلاسيكية من قواعدها. وعلق الحائز على جائزة نوبل، جوزيف شتجلتز(Joseph E. Stiglitz) في هذا الصدد، بأن المشكلة مع «اليد الخفية» تتمثل في كون اليد ليست خفية من جراء عدم التمكن من رؤيتها، بل لأنه ليس لها وجود قط في أغلب الأحيان (شتجلتز، ٢٠٠٢).

بعد تلك الفترة، تبعت مرحلة الكينزيانية التي سيتم عرضها في الفصل التالي، والتي هيمنت لعدة عقود على الفكر الإقتصادي. وفقط بعد سنوات عديدة عاد فكر الإقتصاد الليبرالي لينتعش من جديد مع الليبراليين الجدد منذ ثمانينات القرن العشرين.

مدرسة شيكاغو

يعد من بين أشهر علماء الإقتصاد الذين إحتضنوا لاحقاً أفكار سميث وطوروها ودعوا إليها، العالمان فريدريش أوجوست فون هايك (Friedrich August von Hayek) وميلتون فريدمان (Milton Friedman). حيث أسس الأخير لمعتقدات ليبرالية إقتصادية يطلق عليها كذلك إسم «مدرسة شيكاغو» (حيث كان فريدمان يدرس كأستاذ في شيكاغو). لكن الليبراليون الجدد قزموا أفكار سميث بحصرها فقط على نقده للدولة ومرافعته لدعم حرية السوق. أما أطروحته «نظرية المشاعر الأخلاقية» فلم تجد لها أي تقدير من قبل فريدمان وهايك.

تفسير جديد من خلال ثاتشر وريغان

حظي التفسير الجديد لأعمال سميث بنفوذ قوي، وعلى الأخص في الولايات المتحده تحت رئاسة رونالد ريغان، وفي بريطانيا العظمى في عهد رئيسة وزرائها مارغريت ثاتشر. كان شعارهما الدافع لسياستهما «ليست الدولة جزء من حل المشكلة – إنما الدولة هي المشكلة». كان ذلك يعني ضمناً: إعادة تنظيم وتقنين مساهمات الدولة وخصخصة مؤسساتها الإقتصادية.

تفاهمات واشنطن

كان لهؤلاء الذين يؤمنون بكفاءة السوق، نفوذ قوي على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فضمن إطار ما يسمى «تفاهمات واشنطن»، دأبت هاتان المؤسستان على نشر تعليمات مذهب الإقتصاد الليبرالي في مناطق من بينها: أمريكا اللاتينية، دول مابعد الشيوعية وكذلك في جنوب شرق آسيا بعد حلول ما يعرف بالأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧. بالإضافة إلى ذلك، فقد أجهز هذا المذهب على كل ما من شأنه ضبط الأسواق إلى حد بعيد. تمخضت تبعات هذا المذهب عن أقسى أزمة لحقت ببنية المال العالمية منذ عقود، وتبعها كساد إقتصادي حاد على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠٨. فقد قاد عِظَم وطأة هذه الأزمة وأبعادها إلى التحول في التفكير سياسياً وإقتصادياً. واليوم أخذت يد هؤلاء الذين يراهنون على توازن جديد بين الدولة والسوق، وإعطاء الأولوية للسياسة قبل الإقتصاد بدلاً من إيلاء ثقة عمياء للسوق، أخذت يدهم تعلو على يد الآخرين من ذوي الرأي الآخر.

أدبيات أخرى مختارة:

هيلين فنتر (*Helen Winter*) وتوماس رومل (*Thomas Rommel*) (١٩٩٩)، آدم سميث للمبتدئين: ثروة الأمم: مدخل للقراءة - ميونخ

٢,٢. نقد كارل ماركس للرأسمالية

علاقة ماركس بآدم سميث

كثيراً ما يُعتقد أن نقد الرأسمالية من قبل الفيلسوف الألماني كارل ماركس، لم يكن سوى مشروع معارضة لأفكار سميث. وذلك صحيح إلى حد ما. حيث درس كارل ماركس أعمال سميث بإمعان وخرج بنتائج تحليلية شبيهة. بل أكثر من ذلك، فقد أبرز ماركس في تحليلاته كفاءة إنتاجية الرأسمالية وقدرتها على التجديد أكثر مما فعله سميث. إلاّ أن ماركس يستنبط منها إستنتاجات مغايرة. فخلافاً لسميث، يرى ماركس في الرأسمالية بأنها هدامة وغير متوازنة من حيث المبدأ، فهي لا تقود إلى «رخاء الأمة»، بل إلى تفاقم البؤس لدى الغالبية العظمى من العمال.

كارل هاينرش ماركس (Karl Heinrich Marx) ١٨١٨ – ١٨٨٣ كان فيلسوفاً وصحفياً ألمانياً.

كل ما رآه الإقتصاديون الليبراليون من إستقرار ونمو إقتصادي من خلال انتعاش السوق الحر، رأى فيه كارل ماركس نزاعاً طبقياً وإستغلالاً وبؤساً للطبقة العاملة، ونظاماً مهدداً دوماً بالأزمات سيقود إلى ثورة عمالية.

كتاب رأس المال«Das Kapital» الذي نشر جزئياً بعد وفاته، يعتبر أهم ما نشره كارل ماركس من نظريات إقتصادية. ويتألف من ثلاثة مجلدات نشرت بين عامي ١٨٨٧ و١٨٩٤. حظي «البيان الشيوعي» الذي نشره عام ١٨٤٨ بصدىً سياسي عالٍ.

القرينة الزمنية: باكورة التصنيع في منتصف القرن التاسع عشر

لكي يمكن تفهم أفكار ماركس، ينبغي على المرء أن يضع نفسه في ظروف حياة العمال المزرية إبان فترة باكورة التصنيع في منتصف القرن التاسع عشر. ولعل النص التالي الموثق في متحف مدينة دوزبورغ (Duisburg) للثقافة الصناعية يعطي إنطباعاً دقيقاً عن تلك الحالة (بائير «Baier» وآخرون ٢٠٠٢: ١٨).

> «في الوقت الذي كان الأغنياء من الشريحة المخملية يبنون لأنفسهم بيوتاً في حي الفلل الراقي على طرف المدينة، شيدت للعمال بنايات بشعةللإيجار في سلسلة من الشوارع الفقيرة، وكانت البنايات مكتظة بالسكان، وغير صحية وعالية الأجرة.*[...]* فعلى سبيل المثال كانت بعض العائلات بأكملها تنام مع شخص غريب في غرفة واحدة، فيما كان عدة أفراد منهم يتناوبون على تقاسم سرير واحد: إذ كان من الضرورة أن يتلائم إيقاع فترات النوم مع ورديات العملالتناوبية. كانت ظروف العمل في المصانع مفصلة لتناسب الماكينات، التي كان يجب على من يشغلها أن يكيف نفسه حسب ما تقتضيه الآلة. ٧٠ ساعة عمل في الأسبوع كانت العادة الجارية، حتى وصلت إلى ٨٠ ساعة عمل في مصانع النسيج. عملالقاصرين كان منتشراً، وبالكاد كان هناك تأمين إجتماعي وكانت الرعاية الصحية شبه معدومة».

مثل هذا الوصف أو ما يقاربه لظروف العمل ولظروف المعيشة، لا يزال ينطبق حتى يومنا هذا على العديد من البلدان الفقيرة.

الإستغلال كنتيجة للرأسمالية

رأى ماركس أن ظروف العمل والأحوال المعيشية اللّاإنسانية هذه ليست محض صدفة أو لطالع من الحظ، بل هي نتيجة حتمية للرأسمالية. إستنتج من تحليله أن حرية السوق تقود حتماً إلى البؤس والإستغلال، لأن مرابح الرأسماليين تنتج من الإستغلال المبرح للعمال.

حسب نظرية قيمة العمل الماركسية تتكون «القيمة المضافة» من الربح الذي يجنيه صاحب العمل من منجزات عمل العمال بعد خصم الأجور وتكاليف مدخلات الإنتاج، يعني ذلك أن قدر القيمة المضافة يساوي قدر إستغلال العمال. ومن هنا يفرق ماركس بين القيمة المضافة المطلقة المتأتية من زيادة أوقات العمل (مدة عمل يومي أطول)، وبين القيمة المضافة النسبية التي تأتي من خلال تقدم التطوير الإنتاجي. (قاموس الإقتصاد ٢٠٠٩).

مفهوم «القيمة المضافة»

يحظى مصطلح «القيمة المضافة» بمكانة مركزية في نظرية ماركس، حيث قدمه في مجلد أعماله الأول «رأس المال» الذي نشر عام ١٨٦٧، ليعود إلى شرحه مفصلاً في المجلدين اللذين تبعاه مباشرة. القيمة المضافة، هي القيمة التي يستطيع صاحب العمل تحصيلها كربح فائض عن رأس المال الموظف – أي عندما يوظف صاحب العمل ١٠٠ يورو في الإنتاج (موزعة جزئياً على الأجور وثمن المواد ومدخلات الإنتاج) ويحصل في السوق على ما قيمته ١١٠ يورو. لا يتسنى تحقيق هذه القيمة المضافة بإنتظام – كما يقول ماركس – إلا من خلال عمل ذي قيمة من قبل أناس عاملين. وبمعنى آخر: عندما ينجز العامل عملاً تفوق قيمته القدر الذي يدفع له على شكل أجور عمل.

أدبيات أخرى مختارة:
فولكر هابه (*Volker Happe*)، جوستاف هورن (*Gustav Horn*)، كيم أوتو (*Kim Otto*) (٢٠٠٩)، قاموس الإقتصاد: مصطلحات، أرقام ومترابطات، بون[٣].

بين ماركس أن العمال يتقاضون قدراً محدوداً من الأجور يكفي لمجرد البقاء فقط. لكن الرأسماليين بالمقابل، يحصلون على المزيد من الثراء بما يعادل الفرق بين تلك الأجور والقيمة المضافة للعمل المنجز.

إنطلق ماركس من أن الإنسان الرأسمالي – بدوافعه الداخلية المتواصلة نحو التنافسية المتصاعدة – دوماً يحاول جاهداً أن يعظم القيمة المضافة، ولذا قد يصار إلى تخفيض الأجور أكثر فأكثر، وإلى تمديد فترات العمل لمدد أطول، وتوظيف الآلات الميكانيكية بشكل مكثف. وهنا ستكون النتيجة الحتمية، هي المزيد من البطالة عن العمل. وفي نفس الوقت ستشتد المحاولات لإبعاد المنافسين شيئاً فشيئاً من السوق.

وفي النهاية سوف يتفاقم الاستقطاب المستمر في المجتمع بين عامة الناس الذين لا يملكون شيئاً من ناحية، وفئات صغيرة من الأفراد يتمركز رأس المال بين أياديها من ناحية أخرى.

مصطلح «تغريب العمل»

بجانب مصطلح «القيمة المضافة» أدخل ماركس علاوة على ذلك مصطلح «تغريب العمل» وذلك ضمن مؤلفاته «أطروحات فلسفية إقتصادية» عام ١٨٤٤. وفيها اكتشف ماركس الوجه المظلم لتجزئة العمل الإنتاجي مثلما اكتشفه سميث من قبله. في سياق عمليات إنتاج الجملة بكميات كبيرة، لا يعود للعامل أي إمكانية سوى المشاركة في جزء صغير من خطوات الإنتاج بشكلمونوتوني ممل. وبهذا يفقد العامل في نهاية المطاف تواصله مع المنتج النهائي، وبالتالي يفقد الشعور بالارتياح المرتبط بإنجازاته.

المنافسة وتجزئة العمل كانتا بالنسبة لسميث بمثابة مقومات التقدم والتطور. لكن ماركس بالمقابل، يعتبر المنافسة وتوزيع العمل أساس بلاء الرأسمالية ومُسبباً للإستغلال وتغريب العمل. ورأى أن التقدم في طرق الإنتاج في عهده، لا تأتي بالفائدة سوى على أصحاب رأس المال، فيما يحل البؤس ويتفاقم في الوسط العمالي بالمقابل.

٣ نقدم الشكر للناشر J.H.W.Dietz Nachf. بون، لتمكيننا من إستعمال مصطلحات مختلفة من قاموس الإقتصاد في نصوص هذا الكتاب.

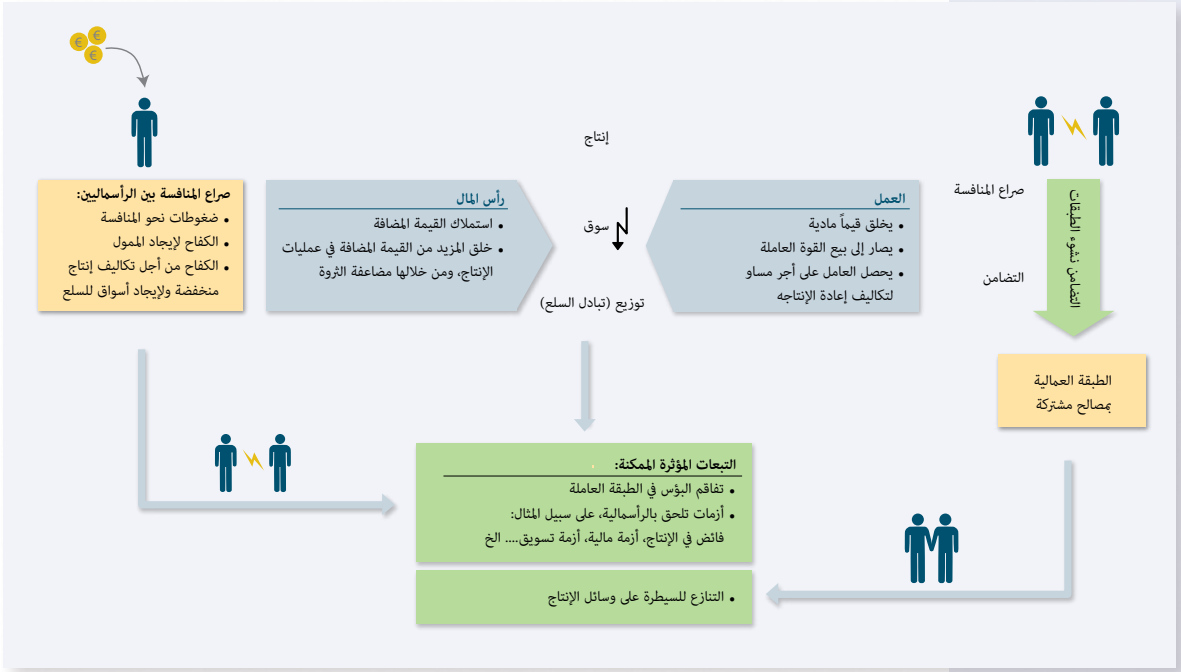

شكل ٢: التركيبة الأساسية للطروحات الماركسية

تلازم الرأسمالية بعدم الإستقرار

اعتبر ماركس آنذاك أن النظام الإقتصادي الموجه نحو الربح، هو عديم الإستقرار ومهدد بالأزمات، ولذا حسب رأيه، من الممكن أن ينتهي به المطاف إلى ثورة من قبل الذين يرزحون تحت نير الإستغلال[٤].

«استمرار السيطرة المركزية على وسائل الإنتاج وتحويل أنشطة العمل إلى شركات بغلافها الرأسمالي سيصلان إلى نقطة الفصل التي لا يعد بالإمكان تحملها. عندها سينفجر الغلاف. وحينئذٍ ستدق ساعة الصفر للملكية الرأسمالية الخاصة» (ماركس ١٩٩١: ٦٨٤ f)

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تدل على الطبقية في المجتمع

آخر مصطلح احتل مكانة مركزيةً في نظرية كارل ماركس، والذي أسهب في شرحه خاصة في بيان الحزب الشيوعي عام ١٨٤٨، هو مصطلح «الملكية»، والمقصود هنا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

تمثل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالنسبة لماركس علامة مميزة للمجتمع الطبقي في النظام الرأسمالي، وحسب ما بينه من تشخيص للثورة العمالية في مؤلفاته الباكرة، فسيأتي الوقت الذي يُصار فيه إلى إلغاء الملكية الخاصة. إذ أن الطبقة العمالية الكادحة التي لا تكاد مستويات أجور عملها أن تضمن لها البقاء

٤ في سياق الأبحاث العلمية حول ماركس يبقى السؤال حاضراً فيما إذا كان يرى أن الثورة عبارة عن تطور حتمي قادم، أم أنها تطور تاريخي محتمل، ويبقى التحليل عُرضة لتقييمات متباينة. والسؤال المهم لمن يتبنى موقفاً من المواقف، هل عليه أن يفرق بين مراحل عمل ماركس الزمنية المختلفة، أم ينطلق من شمولية أعماله. من الأدبيات هنا: هاينرش((Heinrich)، ٢٠٠٤: ١٦٩-١٧٨).

مطالبات سياسية في البيان الشيوعي

المجرد، لا تتمتع بأي إمكانيات لتملك ذي قيمة تذكر. وبالمقابل يستحوذ الرأسماليون على ملكياتهم الخاصة من خلال الإستغلال الجشع.

ولذا فقد طالب ماركس في بيان الحزب الشيوعي من بين مطالب أخرى:

- مركزة منح القروض في يد الدولة من خلال بنك وطني برأسمال مصدره الدولة باحتكار حصري لها.
- توطيد المركزية لوسائل النقل في يد الدولة.
- العمل على إكثار وإزدياد المعامل والمصانع الوطنية وآلات الإنتاج، واستصلاح وتحسين جميع الأراضي حسب خطة جماعية. (قارن ماركس / إنجلز (Marx / Engels) ١٩٨٧: ٥٤)

مشاكل التأميم

فريدريش إنجلز (Friedrich Engels)، كأهم مترجم ومفسر لأفكار ماركس، رأى أن هنالك سيئات بشكل أو بآخر لعمليات التأميم هذه: «كلما ازداد استحواذ الدولة على قوى الإنتاج بنقلها لملكيتها، كلما تحولت في الواقع إلى مؤسسة رأسمالية جماعية، وكلما ازداد إستغلالها لمواطنيها. (...) وحينئذٍ لن يتوقف ضيم الرأسمالية عن مسيرته، بل أكثر من ذلك سيتفاقم ليصل إلى ذروته» (إنجلز ٥٥٣: ١٩٨٨).

التاريخ كنتيجة للصراع الطبقي

لرجل الإقتصاد جون كينيت جالبريت (John Kenneth Galbraith) تعزى في هذا الصدد المقولة: «في نظام الرأسمالية ينهب إنسان واحد أناساً كثيرين، والعكس من ذلك صحيح في نظام الشيوعية». الدول، مثل الإتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية (الشرقية) التي دعمت دعوة البيان الشيوعي لتوطيد المركزية، وتطبيق الاشتراكية الجماعية في مجال البنوك والنقل ووسائل الإنتاج منيت بالفشل الذريع من جراء اتباعها لهذا النهج.

فسر ماركس التاريخ كنتيجة للصراع الطبقي الذي يصل إلى ذروته في المنازعات بين البرجوازية والبروليتاريا، التي من المحتمل أن تتوج في نهاية الأمر بثورة بروليتارية. كما طور ماركس فكرة مثالية خيالية (أوتوبيا) عن المجتمع اللاطبقي الذي يخلو من المنافسات ومن الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج.

ليس البؤس نتيجة حتمية

لكن التاريخ أظهر أن حدوث ما وصفه ماركس من تفاقم البؤس في الوسط العمالي، والتصاعد المستمر لتمركز الملكيات لدى أصحاب رأس المال ليس حتمياً. فتوزيع ثمار الرخاء بين مكونات المجتمع لا يمكن أن يكون أكثر عدالة من تلك التي تأتي من خلال تنظيم وتضامن العاملات والعاملين في نقابات عمالية، وخلق الدولة الإجتماعية وتوطيدها.

شومبيتر (Schumpeter): «هدم خلاق»

من خلال وصف رجل الإقتصاد النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) لتمركز رأس المال «بالهدم الخلاق» تم اختراق هذه الفرضية وكسرها. حيث وضح كيف أن الأعمال الإقتصادية تعيد ترتيب أوضاعها كل مرة من جديد، من خلال عمليات التجديد أو المنافسة أو الأزمات أو فتح أسواق جديدة.

«إن فتح أسواق خارجية وداخلية جديدة، والتطور التنظيمي لمعامل الحرف اليدوية

المصطلحات التي استخدمها ماركس «برجوازية» و«بروليتاريا» يعبران عن طبقتين متواجهتين في المجتمع. ينبع مصطلح «بروليتاريا» من اللاتينية Proletarius ويعني (ينتمي إلى طبقة الشعب الدنيا). فيما ينبع مصطلح «برجوازي» من الفرنسية ويعني: «ينتمي إلى الطبقة المخملية».

والمصانع التابعة لمثل هذه التجمعات من الشركات الكبرى (....) يعكس صورة مماثلة لهذه العملية (....)، التي لا تتوقف عن إشعال ثورة من داخل مجمل التركيبة الإقتصادية نحو الخارج، ولا تكف عن تحطيم هيكلتها القديمة وخلق هيكلة جديدة بديلة، وعملية «الهدم الخلاق» هذه تمثل أهم دلالة على واقع الرأسمالية الحقيقي» (شومبيتر (Schumpeter)، ١٩٤٢: ١٣٧).

حلت صناعة المحركات والسيارات محل العربات المجرورة بالخيل وحذّاء الخيل ومعلم الحدادة، واضطر مصنع الآلات الكاتبة للاستسلام والتوقف ليحل محله صانعو الحواسيب. فهذه أمثلة لعملية الهدم الخلاق التي تعمل من جهة على تحفيز التجديد، ولكنها تخلق في نفس الوقت مشاعر جديدة لعدم الطمأنينة والأمان، وتتطلب من الإنسان مرونة عالية من جهة أخرى.

فشل إشتراكية الدولة

فشلت تجربة الدولة الاشتراكية التي دعا لها ماركس، وانتزعت المصداقية عن كافة منظريها، فهل بهذا تم ضحد النظرية؟ من الثابت، أنه لم يستطع حتى الآن أي نظام عامل، أن يجتاز إمتحان التطبيق العملي على أرض الواقع، ليحل بديلاً لنظام إقتصادي يقوم على أسس كفاءة فعالية السوق والملكية الخاصة.

تقدير لتحليل ماركس

كان ماركس شخصاً محللاً أفضل مما كان مصدراً لتقديم النصح. فلم تتمخض تعاليمه عن تقديم عناصر حلول، كما لم يكتب لتنبؤاته التحقيق على أرض الواقع، لكن تحاليله لا تزال ملفتة للنظر. فقد فتح ماركس العيون على مخاطر وأزمات الرأسمالية غير المنضبطة أكثر من أي شخص آخر.

كيف يمكن تقييم ماركس؟ فيللي براندت (*Willy Brandt*): «الطموح إلى الحرية»

كيف يمكن تقييم ماركس؟ لربما بطريقة، مثلما طالب بذلك فيللي براندت (Willy Brandt) عام ١٩٧٧ أثناء زيارته لبيت كارل ماركس في مدينة ترير: «يكون المرء عادلا تجاه ماركس على أفضل وجه سلباً أو إيجاباً، بإنزاله عن منصة شرف عدم المساس به. وكيفما صور أو أراد المرء تصوير كارل ماركس: الثابت أن الطموح نحو الحرية، وتحرير الإنسان من الاستعباد ومن التبعية القاصرة كانت الدوافع المحركة لأفكاره وتصرفاته».

أدبيات أخرى مختارة:

فرنسيس فين (Francis Wheen)، ٢٠٠٨: حول كارل ماركس، رأس المال، ميونخ.

٢،٣. جون مايزد كينز (John Maynard Keynes):

توجيه الرأسمالية

جون مايزد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) كان عالم إقتصاد بريطاني قد سك بصماته على نظريات الإقتصاد في القرن العشرين. في أطروحته التي نشرها عام (١٩٣٦) «النظرية العامة للتشغيل والفوائد البنكية والمال» شكك في فرضية «تعافي الأسواق الذاتي» وأسس المذهب الإقتصادي «الكينزيانية» الذي يهدف إلى توجيه منحنى الرأسمالية.

علاوة على ذلك شارك كينز في وضع فكرة «نظام بريتون – وودز» (Bretton Woods system) الذي قرر مصير الأسواق والمال في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على الصعيد العالمي.

كينز – هل من طريق وسط؟

اتضح أن هناك إشكالية، سواء أكانت في فرضيات آدم سميث بالدعوة إلى رأسمالية حرة مع أقل تدخل ممكن من الدولة، أو في فرضيات كارل ماركس الرافضة لمبادئ التنافسية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فهل يتمثل الحل الوسط في رأسمالية منسقة، التي تستطيع استغلال قوى السوق الإنتاجية، ولكنها تستطيع في نفس الوقت أن تسيطر على قوى السوق الهدامة وتسويتها بمرونة؟

إنتقاد كينز لمدرسة الفكر النيوكلاسيكي

حلل عالم الإقتصاد البريطاني جون مايزد كينز وجهتي العملة للرأسمالية، وذلك بأنها فعّالة ومنتجة، ولكنها غير مستقرة من الناحية التركيبية. ومع أنه كان مقتنعاً بنظام السوق القائم على أساس الملكية الخاصة والتنافسية، إلا أنه اتخذ موقفاً جدلياً من مدرسة الأفكار النيوكلاسيكية (الجديدة)، التي ترجع إلى تعاليم وفرضيات آدم سميث.

انتقد تلك المدرسة على هذا النحو تقريباً: «... إن فرضياتها غير المعلنة التي نادراً ما تحققت أو لم تتحقق أبداً، أدت إلى النتيجة أنها لا تستطيع حل المشاكل الإقتصادية في الواقع العملي» (كينز ١٩٦٦: ٣١٩)

تشكيك في فرضية «اليد الخفية»

عبر كينز عن شكوكه في فرضية «اليد الخفية» في ضوء أزمة الإقتصاد العالمية الصعبة عام ١٩٢٩. لم يستطع السوق أن يستعيد توازنه كما كان من المفروض أن يحصل حسب سميث، بل استمرت حالة البطالة في مستوياتها العالية، كما استمر الكساد الإقتصادي ضارباً أطنابه لأمد طويل.

خطر انزلاق الإقتصاد إلى الحضيض بوتيرة لولبية

ثبت لكينز أن هنالك عملية تدهور لولبية في الإقتصاد: إذ انخفضت كميات تصنيع السلع، وأخذت وتيرة الاستغناء عن خدمات العاملين في التزايد، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على مشاعر المستهلك والمنتج بالطمأنينة والأمان، بحيث يعمد كل إلى الإقتصاد في نفقاته، فيخفض الإنفاق (ما يسمى «التوفير بسبب الخوف»). يستمر تناقص الطلب على السلع، وتلجأ الشركات إلى خفض الإنتاج وتقنين أمكنة العمل أكثر فأكثر، ويزداد هلع التوفير لدى الناس... وهكذا تتفاقم الأزمة باضطراد، وينزلق الإقتصاد في منحدر كساد مستمر. لقي هذا التوضيح تربة خصبة خاصة بعد أزمة الإقتصاد العالمية التي تحقق فيها هذا التحليل.

لم يتعرف كينز فقط على حالات لم يستطع السوق فيها تأدية مهامه فحسب، بل طور كذلك فكرة لمجابهتها من خلال التوجيه المضاد لتيار الدورة الإقتصادية.

طالب بتدخل نشط للدولة

على الدولة في بداية مرحلة الانكماش الإقتصادي أن تتدخل في السوق، وتعوض النقص في الطلب على السلع من قبل المستهلك الخاص، ولو كان ذلك عن طريق الاستدانة وزيادة الإنفاق. فإما أن تقدم الدولة أموالاً للمواطنين مباشرة، بتخفيض الضرائب على سبيل المثال، إلا أن مثل هذا الإجراء سرعان ما يذهب هباءً إذا عمد الناس إلى الإستمرار في التوفير بسبب الشعور بالهلع وعدم الأمان، وإما أن تقوم الدولة نفسها بالإنفاق وذلك أفضل فعالية، كفتح طرقات أو بناء مدارس مثلاً. مع مثل هذا الإنفاق الإضافي، يمكن توفير أماكن عمل جديدة للأفراد ليزداد استهلاكهم وطلبهم على السلع، وبالتالي تندفع عجلة الإقتصاد في الاتجاه الإيجابي. وعبر كينز عن ذلك كما يلي:

لتوجيه الحراك الإقتصادي من خلال الدولة

إذا أنفقنا أكثر من مائة وخمسين مليون جنيه، فستزداد دخول الناس جميعاً، ولن يعد هنالك ضرورة لدفع مستحقات البطالة للعاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك سيهيئ مثل هذا الإنفاق الطريق أمام قدر كبير من الناس لإيجاد أماكن عمل لهم. عندئذٍ ستدور عجلة تدوير المال في الإقتصاد، وسيتم إنفاقه على طيف واسع من السلع، ولن يبق منصباً على عدد قليل من الصناعات بشكل مركز.
(كينز ١٩٣٩، مقتبس من فينرت (Weinert) ٢٠٠٨)

كلنا سنكون أمواتاً على المدى البعيد

بهذا علل كينز الرجعة عن الاعتقاد بأن السوق يعود دوماً ليجد توازنه كما افترض سميث. وكثيراً ما يقتبس عن تعبيره المعروف «كلنا سنكون أمواتاً على المدى البعيد». إذ ناشد بذلك أصحاب صنع القرار السياسي بأن خلق أمكنة عمل وتحفيز النمو الإقتصادي، أهم لنا اليوم من التفاؤل بمستقبل أفضل غير مؤكد، بالاعتماد على الثقة بقدرة السوق على إنضباط ذاتي.

إلا أن كينز اعترف مع هذا، بأن التدخل في السوق أمر مشوب بالمخاطرة، لأنه يصعب عادة تخمين الوقت المناسب للتدخل، كما يصعب تقدير الحدود الصحيحة لمدى هذا التدخل. وكتب في هذا الصدد:

«الحقيقة الناصعة، تتمثل في الشكوك التي تدور حول الأسس العلمية التي يجب أن تبنى عليها تقديراتنا للمردودات المتوقعة. فمعرفتنا بالعوامل التي تقرر مستوى المردود من استثمار ما بعد بضع سنوات، هي عادة معرفة منقوصة وغالباً ليست ذات معنى».
(كينز، ١٩٦٦: ١٢٦)

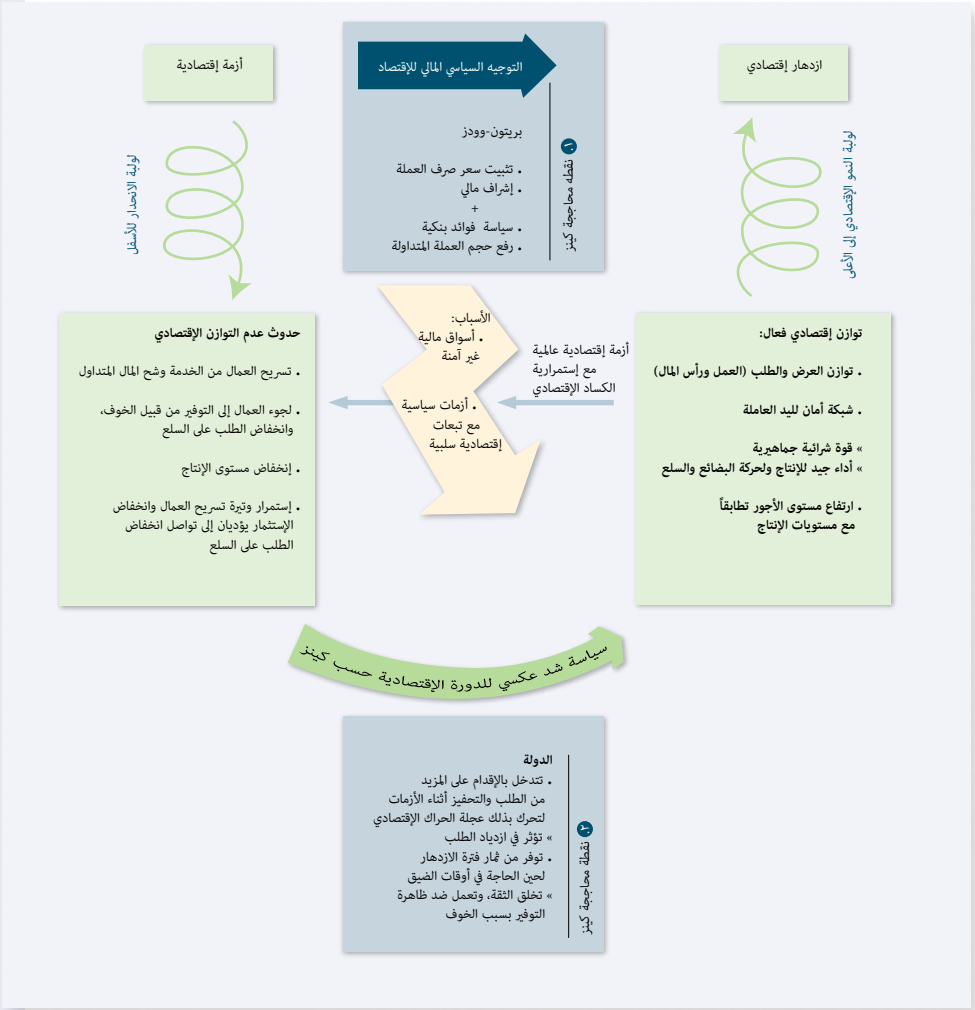

شكل ٣: الخطوط التركيبية العريضة لحجج كينز

ما يسمى بالثورة الكينزيانية

دمغت تحاليل وتوصيات كينز القائلة، بأن من واجب الدولة أن تتدخل في السوق، بصماتها الواضحة على تلك الفترة، حتى أخذ الناس يتحدثون عن «الثورة الكينزيانية» التي اتخذ بها موقفاً مناقضاً لتعاليم كل من سميث وماركس على حد سواء. كانت ردود الفعل لاذعة لتتناسب مع هذا الإنقلاب الفكري: فالليبراليون والمحافظون نعتوه بالاشتراكي المقنّع، أما الماركسيون بالمقابل فاتهموه بأنه موال أعمى للسوق. وعلى أي حال، فمن الثابت أن كينز كان معارضاً صلباً للدكتاتوريات الآخذة في النشوء في عهده، ليس فقط في ألمانيا، وأراد من خلال توصياته الحفاظ على الديمقراطية من الانهيار.

«يبدو أن أنظمة الدول السلطوية هذه الأيام، عازمة على ايجاد حلول للبطالة على حساب كفاءة الأداء والحرية. إنه لمن المؤكد أن العالم لن يتحمل لمدة أطول هذه البطالة التي - وبغض النظر عن فترات الانعاش الوجيزة، والتي برأيي لا محالة - هي مرتبطة بالرأسمالية الفردية السائدة اليوم.. ولكن من خلال تحليلات صحيحة لهذه المشكلة يمكن شفاء هذا المرض وفي نفس الوقت صون كفاءة الأداء والحرية» (كينز، ١٩٦٦: ٣٢١)

«القانون النفساني» (السيكولوجي)

علاوة على ذلك، قدم كينز من خلال «القانون النفساني» تعليلاً لماذا لا يكون التوزيع العادل محبذاً من الناحية الإجتماعية فحسب، بل هو أيضاً ضرب من ضروب العقلانية الإقتصادية. يحتاج الإقتصاد الديناميكي إلى إقدام كافٍ على الطلب. وبما أن معدلات التوفير تنمو مع النمو الإقتصادي، وبذلك ينخفض مؤشر الميل إلى الاستهلاك، فمن المنطق أن يحصل ذوو الدخول المتدنية بمعدلات توفيرهم المنخفضة، على مزيد من الدخل.

ختاماً لعب كينز دوراً هاماً في تشييد نظام ما يسمى نظام-بريتونـوودز.

صياغة الكيان الإقتصادي للقرن العشرين من خلال كينز

أثر كينز في صياغة طابع القرن العشرين إقتصادياً أكثر من أي شخص آخر، بدأ العمل بتطبيق توصيات كينز بشكل هادف لأول مرة في الولايات المتحدة، وذلك منذ عام ١٩٣٣ فصاعداً، بالمبادرة التي أطلقها الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت تحت اسم «الصفقة الجديدة» (New Deal). أولاً: تمت زيادة حجم إستثمارات القطاع العام – كالإستثمار في البنية التحتية على سبيل المثال – بشكل ملحوظ. ثانياً: أدى رفع مستوى الإستحقاقات الإجتماعية إلى تقوية القوة الاستهلاكية، حيث أن مؤشر معدلات التوفير من قبل شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود أو عديمة الدخل كان متدنياً. كانت تعاليم كينز حتى عقد السبعينات من القرن العشرين بمثابة آراء علمية دارجة مجمع عليها. ففي ألمانيا، تبناها على وجه الخصوص رجل الإقتصاد كارل شللر (Karl Schiller)، الذي كان وزيراً للمالية والإقتصاد بين عامي ١٩٦٦ – ١٩٧٢ عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي. حتى أن الرئيس الامريكي المحافظ ريتشارد نيكسون قال في ذلك الحين: «نحن كلنا الآن كينزيانيون».

نظام بريتون–وودز: عام ١٩٤٤ تم في المؤتمر الذي عقد في منتجع بريتون–وودز (Bretton Woods) إقرار الهيكلية لعالم المال على الصعيد الدولي لفترة ما بعد الحرب. كان لب القرار يتمثل في نظام نقد عالمي من شأنه أن يخفف من التقلبات في أسعار صرف العملة، وذلك من خلال ربط مرن على الدولار الأمريكي. بعد ذلك، تم تأسيس كل من صندوق النقد الدولي (IWF) والبنك الدولي، كمؤسستين ماليتين لتقديم القروض وضبط الأسواق المالية على الصعيد العالمي. ظل نظام بريتون- وودز قائماً حتى عام ١٩٧٣، فتبعاً للاضطرابات التي عصفت بسوق النقد، تحتم إلغاء إرتباط الدولار بأسعار صرف العملة. وبهذا أخذ استقرار السوق المالي بالإنهيار.

من منتصف السبعينات فصاعداً، وقعت الكينزيانية في أزمة. فمن ناحية، لم تعمل سياسة الموازنات المستندة إلى السير مع التيار المضاد للدورة الإقتصادية كما صاغها كينز بشكل مقبول، فمع أنه تم رفع حجم الإنفاق في أوقات الأزمات، إلا أنه لم يتم تسديد ديون الموازنات في أوقات تحسن فيها الأداء الإقتصادي. ومن جراء ذلك تراكم الدين العام وازداد ضيق حيز المناورات لنفقات العجز المالي من أزمة إلى أزمة تلو الأخرى. وزيادة على ذلك وقعت أزمتا النفط. فبسبب ارتفاع أسعار النفط الهائل، نشأت دائرة من ملابسات شيطانية مفرغة: ارتعت الأجور، لكن الدخول المرتفعة تآكلت مع تفاقم غلاء أسعار الطاقة، ثم رُفعت الأجور ثانية، مما أدى إلى زيادة التضخم المالي، الذي بدوره ولد ضغوطاً لمواصلة رفع الأجور. فقدت برامج الدولة لتحفيز النمو الإقتصادي فعاليتها. ركد الإقتصاد بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم (الركود التضخمي). خرج الليبراليون الجدد والكلاسيكيون الجدد ليأتوا بخطة يراهنون من خلالها على سياسة عرض مغرضة لأصحاب العمل: إذ كان عرض الساعة الساخن حينها يتمثل في فوائد مرتبطة بالموقع الجغرافي من خلال خفض النفقات، وفي توطيد الاستتباب في الموازنات وفي الاجراءات التقشفية.

الركود التضخمي (Stagflation) تعني تزامن وقوع الركود الإقتصادي مع التضخم المالي.
(من قاموس الإقتصاد ٢٠٠٩)

بعد سنوات طويلة من سياسة الإقتصاد الليبرالية، وفي ضوء أزمة أسواق المال التي بدأت عام ٢٠٠٧ من بين عوامل أخرى، إرتفعت الأصوات الداعية إلى تدخل الدولة في الأسواق غير المنضبطة إلى حد ما مرة أخرى. يوحي هذا التوجه إلى رجعة لاستذكار كينز بشكل واضح. ولا غرابة في ذلك، حيث أن ما كتبه كينز حول أسواق المال العالمية بات صالحاً في الحاضر الآني أكثر من أي وقت مضى.

«من الممكن أن لا يتأتى ضرر من مضاربي الأسعار، طالما كانت مضاربتهم أشبه بفقاعات الهواء في تيار شهوة إقدام أرباب الأعمال العارم. لكن الوضع سيصبح جد حرجاً، إذا غدت شهوة أرباب الأعمال نفسها بمثابة فقاعة هواء في دوامة المضاربات الهائجة. إذا أصبح تطور رأس المال في دولة ما، الناتج الثانوي لمنجزات الأعمال في صالة ألعاب، فمن المنتظر أن يؤثر ذلك سلباً على العمل بوجه عام.» (كينز، ١٩٦٦: ١٣٤)

أدبيات أخرى مختارة:

راينهارت بلومرت (*Reinhard Blomert*) (٢٠٠٧)، جون مايزد كينز، راينبك (*Reinbek*).

هاينز بونتروب (*Heinz-J. Bontrup*)، (٢٠٠٦) أراد كينز أن ينقذ الرأسمالية؛ بمناسبة الذكرى الستين لوفاة سير جون مايزد كينز، بون (*Bonn*).

٢،٤. الأنماط المثالية للنظرية الإقتصادية

هناك حضور قوي دائم لأفكار سميث وماركس وكينز في المساجلات السياسية اليومية. عندما يريد أحد السياسيين الليبراليين حث الدولة لتعود لممارسة مهامها الجوهرية ويقول: الدولة ليست جزءاً من الحل، الدولة هي المشكلة، فذلك يتوافق مع أفكار آدم سميث. في عهد الرأسمالية المعولمة غير المكبوحة، التي تتكرر فيها ظاهرة فلتان الأسواق بشكل متزايد، تطفو مبادرات الحل المطروحة من قبل كينز لتوجيه إقتصاد السوق، تطفو على سطح الحاضر مرة أخرى. وعندما يمعن الناظر في صور المعامل والمصانع في البلدان النامية، حيث يكدح العامل لمدة ١٤ ساعة في اليوم في خياطة الملابس، مقابل أجر استغلالي متدنٍّ، تغدو ذكرى تحاليل ماركس غير بعيدة عن الفكر المنطقي.

لا غرابة في كل ذلك، فكل من سميث وماركس وكينز يمثل مرجعاً نمطياً مثالياً[٥]) لثلاث عقائد إقتصادية متباينة، يتم استنباطها في كل مرة من قبل أتباع معاقل سياسية معينة، حينما يدور الأمر حول قضايا التوزيع والعلاقة بين الدولة والسوق وغيرها من مواضيع السياسات الإقتصادية. يمكن وصف الأنماط المثالية الثلاثة كالآتي:

١. رأسمالية محضة

١. من المفروض أن تنأى الدولة بنفسها عن العمليات الإقتصادية. يقف الطموح نحو الملكية الشخصية بمثابة القوة المحركة للتعاملات الإقتصادية، ولذا لا يجوز المساس به (مفاهيم ليبرالية تستند إلى سميث).

٢. مضاد للرأسمالية

٢. يؤدي النظام الرأسمالي، الذي يقوم على أسس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى التنافسية، يؤدي إلى استغلال جماهير الشعب وتفاقم البؤس في أوساطها. ولذا يجب التخلص من هذا النظام. (مفاهيم شيوعية تستند إلى ماركس).

٣. رأسمالية موجهة

٣. يقوم النظام الإقتصادي على أسس الملكية وإقتصاد السوق، لكن الدولة تتدخل في الإقتصاد الوطني بوضع الناظمات اللازمة، وبإعادة التوزيع وبتوجيه إقتصاد السوق، أي من خلال توجيه هادف للطلب بشكل عام. وهنا تبقى الملكية حقاً مضموناً، ولكنها تظل في نفس الوقت مرتبطة بالمعطيات الإجتماعية وملتزمة تجاه الصالح العام. (ديمقراطية إجتماعية تستند إلى كينز).

«الإكثار من السوق بقدر الإمكان ومن التخطيط على قدر الضرورة»

يتضح من المناقشات البحثية للنظريات الإقتصادية أن السوق طليق العنان، يفشل مثلما تفشل محاولات الإستغناء كلياً عن نظام السوق. يعلمنا التاريخ، أن الفشل حليف تطرّف السوق، كما هو حليف إلغاء السوق كلياً على حد سواء. يجب توجيه الرأسمالية والتحكم فيها، ليتسنى التوصل إلى أهداف الديمقراطية الإجتماعية. إستجابة لمسعى رجل الإقتصاد كارل شللر، الذي كان له تأثيره آنذاك في أوساط الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD)، صدر برنامج جودسبرغ (Godesberger Programm) للحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) عام ١٩٥٩ بالصيغة المعبرة: «أكثِر من السوق بقدر المستطاع ومن التخطيط بقدر الضرورة».

٥ «نمطي مثالي» يعني هنا، بمفهوم عالم الإجتماع ماكس فيبر (Max Weber)، الصبغ المتعمد والهادف للحقيقة بألوان مغايرة، للتمكن ذهنياً من تنظيم مقاطع واقع حال إجتماعي وتوثيقها. لكن تعبير «نمطي مثالي» يعني كذلك: في سياق هذا العرض لا يمكن أن يدور الأمر سوى حول نظرة سريعة بصيغة مبسطة فقط.

ما هي الأجوبة التي يقدمها سياسيو الديمقراطية الإجتماعية على تلك الاسئلة؟

كما عُرض سابقاً، يجب تقييم النظريات المطروحة هنا على ضوء علاقتها بالحقيقة التاريخية. أظهر لنا التاريخ أن الرأسمالية لم تندثر في الحضيض من جراء تناقضاتها الداخلية، كما تنبأ بها كارل ماركس، لكن الرأسمالية لم تتأرجح كذلك لتستقر في توازن متناغم كما توقع آدم سميث. أتى القرن العشرون معه بتحقيق رخاء لم يعرف له نظير من قبل لشرائح واسعة للشعب، مثلما أتى بتشققات إجتماعية وبالعديد من الأزمات. كيف يمكن تقييم هذا التطور من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية؟ ماتياس بلاتسك، وبيير شتاين بروك وفرانك فالتر شتاين ماير (Matthias Platzeck, Peer Steinbrueck, Frank Walter Steinmeier) قدموا في كتابهم المنشور عام ٢٠٠٧ تحت عنوان «على قمة الزمن» (Auf der Hoehe der Zeit) إجابة محتملة:

«مجابهة لمعاقل الأفكار الإقتصادية الضيقة لكل من الماركسيين الأصوليين من جانب، والليبراليين من الجانب الآخر،أعطى دعاة «الرجعة التصحيحية» من الديمقراطيين الإجتماعيين حول المنظّر ادوارد بيرنشتاين *(Eduard Bernstein)* الأولوية للسياسة، كما ولمبادئ الإصلاح والتقدم والحلول الوسطية وتوازن المصالح المتجاوزة لحدود الطبقية. ففي الوقت الذي أولى الآخرون ثقتهم للدفع الذاتي للقوى الإقتصادية والتاريخية، راهن أقطاب الديمقراطية الإجتماعية على تشكيل فعال ومبرمج للتحول المنظور. أرادوا بحملة هجومية، ربط ديناميكية السوق بإصلاح إجتماعي وتجديد مجتمعي، ليتسنى بهذه الطريقة أن يصل النمو الإقتصادي والرخاء إلى متناول فئات الشعب كافة بشكل إنتظامي، وذلك ليس بالعمل على التوفيق بين إقتصاد السوق من ناحية، والتآلف الإجتماعي من ناحية أخرى فحسب، بل حتى وبالعمل على بلورة علاقة من التفاعل الإيجابي المتبادل بينهما. في هذه المبادرة عيناً، تكمن الميزات الجديدة الفريدة من نوعها تاريخياً لمشروع الديمقراطية الإجتماعية التقدمي في بداية القرن العشرين. فلأول مرة أمكن عملياً توطيد التصالح والتسامح المتبادل بشكل منقطع النظير، والذي كان تاريخياً غير قابل للتوافق عليه، بل كان أكثر من هذا، يُستغل كأداة للصدام المتبادل: سوق إقتصادي ديناميكي، وديمقراطية تنبض بالحيوية، وتآلف إجتماعي شامل. ولذا، فالحق كل الحق مع عالم الإجتماع رالف دارندورف *(Ralf Dahrendorf)* عندما شدد على توطيد مفهوم «قرن العشرين الديمقراطي الإجتماعي». *[...]* واليوم يجب التذكير من جديد بشكل واضح ومفهوم، بمشقة الجهد الذي بذلته الديمقراطية الإجتماعية لتنتزع النصر على خصومها – والتذكير كذلك بتهديد الخطر الذي يحدق في القرن الحادي والعشرين بثمار هذا النصر. *[...]* ولذا، فمن الضرورة الملحة لديمقراطية إجتماعية واثقة بنفسها، أن تستذكر عظم أهمية ما طورته من أفكار مميزة ما زال يهتدي بها عالم القرن الحادي والعشرين، وذلك منذ بدء صراعها مع الأصولية الماركسية وليبرالية «اللا تدخل» *(Laisser–Faire)*. حيث أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر في جوهر تلك العلاقات الداخلية المتوترة بين الأسواق والديمقراطية والمجتمع في أزمنة العولمة أيضاً».

(بلاتسيك / شتاين بروك / شتاين ماير، ٢٠٠٧: ١٩ – ٢١).

٢،٥. الإقتصاد اليوم

أين يقف الإقتصاد اليوم؟

بعد استعراض أهم الإقتصاديين في التاريخ، يطرح السؤال نفسه: أين يقف علم الإقتصاد اليوم؟ مدى صعوبة الإجابة على هذا السؤال تتضح من القصة التالية:

سؤال صعب: مثال على ذلك

بمناسبة إنضمام بريطانيا العظمى إلى المجموعة الأوروبية عام ١٩٧٣، صدر في الجريدة اليومية «لندن تايمز» (London Times) بيان موقع من قبل ١٥٤ إقتصادي يتضح من مضمونه، أن عضوية بريطانيا العظمى في المجموعة الأوروبية، يحتمل أن تجلب معها أضراراً أكثر من المنافع الإقتصادية لها. على إثرها تم نشر رسالة للقراء يخمن صاحبها، بأن «من المحتمل أن يأتي إقتصاديون بالضرر لبريطانيا العظمى أكثر من المنفعة لها». (اقتباس عن فاجنر/ فيجارد (Wagner/ Wiegard، ٢٠٠٢: ٧٧٣).

ليس هنالك رأي سائد: لسببين

تبين هذه الطريفة، أنه من الواضح عدم وجود رأيٌ واحد سائد في علم الإقتصاد. ولهذا يوجد سببان قبل غيرهما:

أولاً: ليس هناك علم يبني على «أرضية صلبة»

علم الإقتصاد أولاً، مثله مثل أي علم آخر – كما قال الفيلسوف كارل بوبر (Karl Popper)– ليس مبنياً على أرض صخرية صلبة بل على أرضية مستنقع. يعني ذلك، أن المعلومات والحقائق والمشاهدات التي يستنبط منها الإقتصاديون استخلاصاتهم، تخضع في الغالب لعدم الدقة أو تكون ببساطة خاطئة بوجه عام.

ثانياً: الادلاءات الإقتصادية محكومة بالقيم

علم الإقتصاد ثانياً، محكوم إلى حد ما بالقيم. خلافاً للعلوم الطبيعية، يظل تحديد فرضياته ونظرياته رهناً للصورة التعبيرية للإنسان والمجتمع. فالإقتصادي الذي يعتقد أن الإنسان عبارة عن مخلوق يسعى وراء تعظيم فائدته، أي إنساناً مادياً (homo oeconomicus)، سوف يتوصل إلى تقييم يختلف عن تقييم إقتصادي آخر، يفهم الإنسان كمخلوق إجتماعي مُركّب.

في معرض تذكير يدعو للصحوة، نشر الصحفي الإقتصادي اندرياس هوفمان (Andreas Hoffmann) مقالةً تتضمن أن في علم الإقتصاد الموهوم بناؤه على حقائق متينة يختبئ أيضاً الكثير من العقائد، ولذا لا بد من التعقيب على توصيات الإقتصاديين دوماً بأسئلة حرجة.

لا أستطيع أن أصعد في أي طائرة دون التفكير بدعم الدولة المالي. الإقتصاديون يمقتون هذه الإعانات. يرجع منبت هذه الإعانات إلى مملكة الشر، فهي تشل الإقتصاد. لكن بدون الدعم أو الإعانة؛ ما كان لطائرة من نوع «ايرباص» لتطير. فقط لأن بعض رؤساء الدول أرادوا بناء طائرات، نطير نحن بطائرة ايرباص. وإلا لكان بوينج *(Boeing)* يهيمن كلياً على الهواء من فوقنا، كما هيمن بل جيتس *(Bill Gates)* على الحواسيب *[...]* أو سلطة النقابات. زعموا أن النقابات تنقص من ثمار نجاح الشركات. ولكن ماذا عن هذا النجاح الذي حظيت به الصناعات الألمانية بالذات، كصناعة السيارات والمعادن والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية على الصعيد العالمي؟ من المفروض، كان لها في الواقع أن تفشل، حيث أن النقابات تمثل العامل الأقوى في مؤسسات عملها. *[...]*. بالمناسبة، فالإشارة إلى الواقع العملي، لا تفيد مع الخبراء الإقتصاديين الحقيقيين إلا ما ندر. بل يحصل المرء عندئذٍ في أحسن الأحوال على نظرة استهتار، يتبعها القول فوراً بأن الأمر لا يدور «حول الواقع العملي، بل حول، منطلق التنظيم السياسي. *[...]*. ولكن لماذا لا تصح الاتجاهات في خريطة

هذا البلد؟ ما كان للحرب العالمية أن تشتعل، لو شكك الإقتصاديون في جدواها. ثمانية أيام فقط، قبل يوم الخميس الأسود من عام ١٩٢٩، قال نجم الإقتصاد إيرفين فيشر *(Irving Fischer)*، لن ينهار سوق المال أبداً. لم يحصل وأن تنبأ واحد من الباحثين الإقتصاديين بفترات الركود الإقتصادي الخمس التي وقعت هنا في هذا البلد، ولا حتى بازدهار الانترنت في تسعينات القرن الماضي كذلك. في خريف عام ٢٠٠٢ توقعت الأوساط الصناعية نمواً إقتصادياً بمعدل ١,٤٪ لعام ٢٠٠٣، في الحقيقة انكمش الإقتصاد بنسبة ٠,٢٪، وحالياً يحتار الجميع لماذا تولدت أماكن عمل جديدة، ولماذا ينمو الإقتصاد من جديد هنا في هذا البلد. إذ أن سعر النفط قد ارتفع، وانجيلا ميركل *(Angela Merkel)* قد إستباحت حرمة الإصلاح».
(نشرت في جريدة زود دويتشة (Süddeutsche Zeitung) يوم ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦).

ليس الإقتصاد بعلً طبيعيً دقيقً

وهكذا، فمن الثابت أن الإقتصاد ليس من العلوم الطبيعية التي تقرّ فرضيات محددة دقيقة، بل تعرض بناءً على افتراضات معينة نظريات يعززها من التجربة كثيرها أو قليلها.

النتيجة الحتمية: الافصاح عن الموقف الذاتي

ما هي النتيجة الحتمية التي يمكن استنباطها من هذه المعلومة؟ بالتأكيد، ليس نزع صفة العلم عن علم الإقتصاد بناء على ذلك، أو استباحة ما يصدر عنه من فرضيات من خلال الانتقائية في تفسيرها. إنما الأهم من ذلك، أن يبادر علماء الإقتصاد سواء كانوا نساءً أم رجالاً بطرح مواقفهم ونقاط انطلاقهم بصراحة، لكي يستطيع كل من يقرأ نتائجهم، أن يفسرها ويصنفها من منطلق هذه الخلفية.

معسكرين: سياسة عرض، وسياسة طلب

بوجه إجمالي، ينقسم معسكر علم الإقتصاد في هذه الأيام إلى معسكرين: سياسة عرض وسياسة طلب – وبطبيعة الحال يوجد هنالك تداخل وتغطية مشتركة للحدود بينهما.

سياسة العرض: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت مل

سياسة العرض

ترجع السياسة الإقتصادية المتجهة نحو العرض تقليدياً إلى نظرية آدم سميث النيوكلاسيكية، التي أكملها علماء الإقتصاد دافيد ريكاردو (David Ricardo) وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill) من بين آخرين. المطلب السياسي الذي تخرج به هذه النظرية بانحيازها ضد تدخل الدولة ولليبرالية السوق، تدعو إلى خلق ظروف مواتية قدر الإمكان لتحفيز أرباب العمل لكي يستطيعوا تحصيل ريع مجدي لاستثماراتهم. من هنا جاء المصطلح «سياسة عرض»: ينبغي تقديم السلع والخدمات المواتية في أفضل الظروف. من جراء ذلك – هكذا تقول النظرية – ينشأ الطلب على السلع تلقائياً. ومن المفروض أن يكون تدخل الدولة في السوق بأقل قدر ممكن. وينبغي إبقاء الدعم الحكومي وملكية القطاع العام والناظمات الضابطة في حدودها الدنيا، كما ينبغي أن تبقى الضرائب والمقتطعات الحكومية منخفضة نسبياً. كما ينبغي أن يحافظ البنك المركزي على استقرار قيمة العملة ويضمنه، لكنه لا يتدخل في دورات الحراك الإقتصادي.

سياسة الطلب: جون مايزرد كينز

سياسة الطلب

تم تأسيس سياسة الإقتصاد المتجهة نحو الطلب من قبل جون مايزرد كينز، وهي ذات السياسة التي تراهن على دور الدولة النشط لتحفيز تشغيل الأيدي العاملة وتوجيه الحراك الإقتصادي. الأمر المركزي هنا، يتمثل في تأمين إستمرار الطلب على السلع في الإقتصاد الوطني، إضافة لذلك يجب أن تنمو معدلات الأجور بنفس

الوتيرة التي تنمو بها العمليات الإنتاجية: هنري فورد (Henry Ford) الذي أدخل تقنية نظام التجميع للإنتاج المتسلسل، وبهذا فتح المجال لدفعة قوية للإنتاجية، أبدى استحسانه للأجور المرتفعة بشكل أو بآخر، وذلك حرصاً على استدامة الطلب، وقد نسبت إليه مقولة: «السيارات لا تشتري السيارات».

عندما ينخفض مستوى الإستهلاك والإستثمار في أوساط القطاع الخاص، يجب على الدول أن تتدخل بإجراءات مناسبة، من خلال برامج استثمارية ومبادرات لتحفيز تشغيل الأيدي العاملة. ونتيجة لمثل هذا الطلب الإضافي، ستزداد قوة الاستثمارات من قبل أرباب العمل مرة أخرى، وترتفع مستويات التشغيل، وينمو الطلب الخاص على السلع. وينبغي على البنك المركزي في أوقات الأزمات، أن يساند أجنحة الحراك لإحياء الانتعاش الإقتصادي من خلال تخفيض نسب الفوائد البنكية ورفع حجم العملة المتداولة.

التباين في الفهم بالنسبة للأجور

خصائص مميزة للتباين

الخاصية المركزية المميزة للتباين بين سياسة الإقتصاد الموجهة نحو العرض ونظيرتها الموجهة نحو الطلب، تتمثل في تقدير مدى الأهمية التي ينبغي إعطاؤها لمسألة الأجور. فالأولى ترى أن الأجور عامل عبء على التكلفة، يجب تخفيضها خاصة في أوقات الأزمات الإقتصادية. بالمقابل تفسر الأخيرة الأجور كعامل مقرر لأبعاد قوة الطلب في أي إقتصاد قومي، والذي يستوجب تعزيزه في أوقات دورات الانحدار الإقتصادي، حتى لا يتولد لولب الحراك نحو الأسفل في الإقتصاد، كما كانت عليه الحالة أثناء أزمة الإقتصاد العالمية في عشرينات القرن الماضي. بعض علماء الإقتصاد يرون في نقص الطلب أيضاً سبباً من أسباب الركود الإقتصادي الذي لحق بألمانيا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ في ظل تعاضد عوامل التحفظ على الأجور لسنوات طويلة، وتناقص استثمارات القطاع العام، فانكسرت موجة الطلب الداخلي، مما كون عبئاً على الإقتصاد الألماني. للخروج من مأزق الأزمة، تم اتخاذ الاجراءات الداعمة لرفع الأجور وتصعيد برامج الانتعاش العامة (هورن (Horn) ٢٠٠٥). ولكن في سياق ذلك تولدت مشكلتان في تطبيق سياسة الطلب. أولاً: تبين أنه من الصعب عملياً تنفيذ عملية سداد دين الموازنات العامة فعلاً حين تأتي الأوقات التي يسود فيها إقتصاد أفضل. وكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عبء ديون الموازنات العامة.

أدبيات أخرى مختارة:
نظرة عامة جيدة على خلفيات هذا الجدال يقدمها كتاب سلس القراءة وسهل الفهم من تأليف بيتر بوفنجر (Peter Bofinger) بعنوان « مبادئ أساسية في علم الإقتصاد القومي» (٢٠٠٧).

وفي نهاية المطاف، يزداد حيز مناورات برامج الانتعاش الإقتصادي والتشكيل السياسي ضيقاً. ثانياً: من خلال الربط المتزامن بين عملية لتحفيز الطلب المفتعل وسياسة للبنك المركزي والتي عومت الأسواق بالمال، تولد بشكل جزئي ارتفاع لولبي في الأجور والذي بدوره جر معه مشكلة التضخم. ولكن هذا التطور أدى إلى تآكل الأجور المرتفعة بشكل سريع بسبب التضخم. وفي نفس الوقت تفشت ظاهرة «التوفير الهلع» كتبعة للتضخم، مما أدى إلى ضعف الاستهلاك. وكانت النتيجة المنطقية لهذا التطور مع نهاية عام ١٩٧٠ تلازم توليفة وخيمة من الكساد والتضخم أطلق عليها تعبير «الركود التضخمي» (Stagflation).

من كينزيانية السبعينات إلى تفاهمات واشنطن في التسعينات

أيّاً من النظريتين تتمتع بالنفوذ الأكبر؟ كما سبق وأن تم عرضه، كانت سياسة الطلب الكينزيانية مهيمنة عالمياً منذ وقوع أزمة الإقتصاد العالمية في العشرينات وحتى عقد السبعينات من القرن الماضي. ولكن، كردة فعل على الركود الإقتصادي على الصعيد العالمي، وعلى تفشي التضخم مع نهاية السبعينات، لقيت سياسة العرض النيوكلاسيكية تربة خصبة لتنهض من جديد. قاد هذه النهضة في سياسة العرض منذ الثمانينات فصاعداً، كل من رولاند ريغان في الولايات المتحدة ومارجريت ثاتشر في بريطانيا العظمى وبوتيرة أضعف هيلموت كول (Helmut Kohl) في ألمانيا. في عقد التسعينات انعكس التحول في وجهة تلك السياسة

الإقتصادية في مبدأ تفاهمات واشنطن المتصلب، حيث أخذ هذا التحول في الإنتشار دولياً بشكل أوسع. تصاعد الترويج خاصة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لسياسة إقتصادية ليبرالية تطالب بتخفيض الضرائب، وبالخصخصة، وبإلغاء الناظمات الحكومية، وبحرية الحركة التجارية، وبتقنين الدعم الحكومي. كان المطلوب تقوية السوق وإبعاد الدولة عنه. الرئيس الإقتصادي السابق للبنك الدولي، وحامل جائزة نوبل للإقتصاد يوزف ستيجلتز (Joseph E. Stiglitz)، أصبح في هذه الأثناء أشهر ناقدي تفاهمات واشنطن. فهو يرى أن الثقة العمياء عبارة عن عقيدة لا تثني عليها الخبرات المكتسبة من التجارب العملية. فهناك دول تمسكت بفكرة ليبرالية السوق فركد إقتصادها، بينما دول أخرى بالمقابل، لجأت إلى تعزيز تنسيق وتوجيه الأسواق، فجنت ثمار نجاحها إقتصادياً وإجتماعياً. (ستيجلتز ٢٠٠٢).

الإقتصاديون الألمان: يميل أكثرهم إلى سياسة العرض

من الظاهر أن غالبية الإقتصاديين الألمان يميلون حالياً نحو سياسة العرض. فعندما طرح الائتلاف الأخضر – أحمر الحكومي (إئتلاف بين حزب الخضر والحزب الديمقراطي الإجتماعي) أفكاراً في عام ٢٠٠٥ لدفع عجلة الطلب على السلع من خلال الإنفاق العام، بتعبير آخر التوجه في السير حسب السياسة الكينزيانية الكلاسيكية، قام ٢٥٠ أستاذاً وأستاذة في علوم الإقتصاد القومي بتوجيه ما أطلق عليه «نداء هامبورغ»، طالبوا فيه بتطبيق سياسات إقتصادية تتجه نحو العرض لا نحو الطلب. بينما كان علماء الإقتصاد الذين يدعون إلى التمسك بسياسة متوجهة نحو الطلب، يجدون أنفسهم في الماضي في موقف دفاعي، يستطيعون اليوم كسب الإصغاء لأصواتهم بشكل متزايد.

ردّ الكيزيانية على أزمة سوق المال عام ٢٠٠٨

بنظرية الطلب لكينز، يمكن التوضيح إلى حد ما، لماذا تغلغلت أزمة الأسواق المالية عام ٢٠٠٨ في أعماق الإقتصاد الحقيقي وأشعلت انتشار الركود على المستوى العالمي. تجاوبت العديد من البلدان مع الأزمة باتباع سياسة كينزيانية كلاسيكية بواسطة إجراءات تحفيز الطلب من خلال توسعة الإنفاق العام وتعزيز القوة الشرائية لعامة الشعب.

دعت أزمة أسواق المال والإقتصاد منذ عام ٢٠٠٨ إلى إعادة النظر في السياسات الإقتصادية بشكل معمق. حتى أن رئيس مجلس إدارة الدويتشة بنك (Deutsche Bank) جوزف اكرمان (Josef Ackermann) نفسه قال في ذلك الحين: «أنا لم أعد أؤمن بقوة تعافي السوق الذاتية» (Ackermann ٢٠٠٨)، وطالب باشراف مالي على الصعيد العالمي. غدا أتباع السوق المتعصبون في موقف دفاعي، وعادت تعاليم كينز لتكتشف ثانية، إذ أن نظرياته تعلل هذه الأزمة الحادة، وتوجه السير في طرق محتملة للخروج منها.

حضور كينز الراهن ليس صدفة، إذ أن عمله الرئيس «النظرية العامة للتشغيل والفوائد البنكية والمال» وليدة أزمة الإقتصاد العالمية في عقد الثلاثينات، التي تشبه إلى حد ما الأزمةالحالية. آنذاك، مثل اليوم، انطلقت الأزمة من وقوع خلل في الأسواق المالية متزامنة مع كسر وتيرة النمو الإقتصادي على النطاق العالمي، مما أدى إلى الانحدار في دوامة لولبية سلبية. بسبب تدني القوة الشرائية، وخشية من تفاقم الأزمة نحو الأسوأ، يتراجع استهلاك التدبير المنزلي، ويؤجل أرباب العمل استثماراتهم، وتقلل البنوك من إعطاء القروضفيصار إلى تخفيض الإنتاج، مما يسبب فقدان متواصل لأماكن العمل وانخفاض مستمر في الاستهلاك. وصلت أزمة الثلاثينات إلى نهايتها، باللجوء أولاً إلى توسيع دائرة ضبط الأسواق وبمبادرات حكومية لتنفيذ برامج استثمارية تيمناً بأفكار كينز.
كيف يمكن توضيح أصل نشوء الأزمة الراهنة في سوق العقارات الأمريكية؟ تكونت هناك فقاعة مضاربات

ضخمة، أودت بالنظام البنكي العالمي إلى حافة الانهيار. أحد تلاميذ كينز، هايمان مينسكي (Hyman Minsky) فسر هذا التطور منطقياً بالإستناد إلى تعاليم أستاذه (Minsky ١٩٨٦). عندما يطول أمد مرحلة نمو إقتصادي، يتنامى معها الجشع والإقبال على المخاطرات. وبحثاً وراء رفع المكاسب، ترتفع وتيرة الإقدام على المغامرات. حدة التنافس بين البنوك يغريها أن تتعامل من خلال ترتيبات جديدة في الإنتاج المالي، لتستطيع بها تمويل استثمارات مجازفة. وعندما تتراكم المخاطرات، ينهار البناء الورقي، وهذا بالضبط ما حدث بعد ذلك. وكحل للمشكلة، دعا مينسكي إلى ممارسةضبط من قبل الدولة لحماية السوق من نفسه ولتجنب الأزمات المالية.

وداعاً للأسواق المالية العالمية غير المنضبطة، هذا ما سبق وأن طالب به كينز عام ١٩٢٦ في إحدى مقالاته: «نهاية سياسة عدم التدخل (الليسير – فير)» (كينز ١٩٢٦). وشارك كذلك فعلياً في وضع قواعد ناظمة للسوق العالمي. من بينها حضوره الفعال في مؤتمر بريتون–وودز، حيث تم تصميم ذلك النظام للأسواق العالمية، الذي أمن الإستقرار فيها لعدة عقود من الزمن. والآن، عاد يُطرح هذا الموضوع على جدول الأعمال عالمياً. فإجتماع العشرين الكبار (G٢٠) الذي جمع أهم ٢٠ دولة (إقتصادياً) في شهر ابريل/ نيسان ٢٠٠٩ في لندن، اعتبر أيضًا كمحاولة جديدة لبريتونـوودز. هناك تم التحرك بخطوات صغيرة، ولكنها مهمة للمسيرة في هذا الاتجاه: تم اقرار ضوابط ما يسمى صناديق هيدج وتقييم الوكالات (Hedge-Fonds and rating agencies) كما تم انشاء منتدى للإستقرار المالي لدى صندوق النقد العالمي.

والآن، أي اتجاه لطريق الخروج من الأزمة يؤشر إليه كينز؟ من المفروض أن يُصار إلى توجيه دورات الحراكالإقتصادي من خلال سياسة الفوائد البنكية كما هو متعارف عليه. وبالتوافق مع ذلك، تلجأ البنوك المركزية إلى تخفيض الفوائد على النطاق العالمي كردة فعل لأزمة ٢٠٠٨. ولكن، نظراً لفداحة الأزمة، لم تستطع هذه الإجراءات أن تنطلق بفعاليتها المعهودة، بل أخذت ممارسات تكديس المال مجراها، كما تنبأ بها كينز في حالة الأزمات المتفاقمة فوق العادة. من أجل التعويض عن الفاقد من قوة الاستهلاك ومن الاستثمارات الخاصة، يوصي كينز باستثمارات حكومية ممولة بالاقتراض. وهكذا تفاعلت العديد من البلدان مع الأزمة عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ باتباع السياسة الكينزيانية الكلاسيكية بإثارة الطلب على السلع، من خلال توسيع دائرة الإنفاق العام وتعزيز القوة الشرائية لعامة الشعب بأبعاد لم يسبق لها نظير. وبعد ما سبق وأن تم إقرار رزم انعاش قوية إلى حد ما في كل من الولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية، اتفقت الدول الأخرى إقتصادياً في قمة العشرين الكبار (G٢٠) في ابريل/نيسان ٢٠٠٩، اتفقت على ضخ ما يعادل ١,١ بليون دولار في الإقتصاد على النطاق العالمي لدفعه للأمام. حين أعلن وزير المالية البريطاني، اليستر دارلنج (Alistair Darling) وهو ديمقراطي إجتماعي، عن رزمة انعاش حكومته، استند فيها بصراحة إلى نظرية كينز.

أدبيات أخرى مختارة:

ميخائيل داودرشتاد (Michael Dauderstaedt)، ٢٠٠٩: أوقات الأزمات، مؤسسة فريدرش إيبرت (ناشر)، مدينة بون.

تصنيف مواقف معاهد الأبحاث الإقتصادية الألمانية

معاهد الأبحاث الإقتصادية تمثل في معظم الأحيان وجهة نظر أساسية محددة (إما التوجه نحو العرض أو التوجه نحو الطلب) في تعاملها مع علم الإقتصاد القومي، وبهذا تستنير في توجهها بإحدى النظريات المذكورة أعلاه. ومعاهد الأبحاث الإقتصادية الخمس الكبرى في ألمانيا كذلك، يمكن تصنيفها حسب المؤشرات إلى «متجه نحو الطلب» أو «متجه نحو العرض». من خلال أبحاثها تتمتع هذه المعاهد بتأثير لا يستهان به على منتديات الجدل حول السياسات الإقتصادية. ولهذا فمن المفروض أن يعرف المرء قناعاتها الإقتصادية المبدئية جيداً لكي يمعن التفكير فيما تقدمه من تحليلات وتوصيات. لكن هذه المعاهد جميعها تتعاون

في العمل، خاصة فيما يتعلق بالتنبؤات حول التحرك الإقتصادي في المستقبل القريب، التي تعتبر بمثابة القاعدة الهامة لإعداد الموازنات العامة، وتؤثر على إعداد الخطط والتخطيط من قبل العديد من أرباب العمل والشركات. فيما يلي قائمة بمعاهد البحوث الإقتصادية الألمانية المذكورة أعلاه مع ذكر وجهتها في السياسة الإقتصادية.

- المعهد الألماني للبحوث الإقتصادية (DIW)، برلين، يرأسه الأستاذ كلاوس تسمرمان (Prof. Klaus Zimmermann)، أقرب إلى التوجه نحو سياسة الطلب الإقتصادية. www.diw.de
- معهد هَلّه للأبحاث الإقتصادية (IWH)، في مدينة هلله/ على نهر زاله (Halle/Saale)، يرأسه الأستاذ أولرش بلوم (Ulrich Blum)، أقرب إلى التوجه نحو سياسة العرض الإقتصادية. www. iwh-halle.de
- معهد الإقتصاد العالمي (IfW)، في مدينة كيل (Kiel) يرأسه الأستاذ دينس سنوفر (Prof. Dennis J. Snower)، يتجه نحو سياسة العرض الإقتصادية. www.ifw.de
- معهد راين–فستفالن للأبحاث الإقتصادية (RWI)، في مدينة إسن (Essen)، يرأسه الأستاذ كريستوف شميت (Prof. Christoph M. Schmidt)، يتجه نحو سياسة العرض الإقتصادية.
www.rwi_essem.de
- معهد إفو للابحاث الإقتصادية (ifo) (e.v) في مدينة ميونخ، يرأسه الأستاذ هانز–فيرنر زنّ (Prof. Hans-Werner Sinn)، يتجه نحو سياسة العرض الإقتصادية، وهو أكثر المعاهد انحيازاً لليبرالية السوق. www.ifo.de

هناك معاهد أخرى إضافة لذلك في ألمانيا ومنها:

- «معهد الإقتصاد الألماني -كولون» (IW)، يرأسه الأستاذ الدكتور ميشائيل هوتر (Prof. Dr. Michael Huether)، وهو قريب من أرباب العمل. www.iwkoeln.de
- معهد العلوم الإقتصادية والإجتماعية (WSI)، ترأسه الأستاذة الدكتور هايدي بفار (Prof. Dr. Heide Pfarr)، وهو قريب من النقابات ومتجه نحو سياسة الطلب الإقتصادية. www.wsi.de
- وهناك معهد آخر تابع له وهو «معهد أبحاث الإقتصاد الكلي والتحرك الإقتصادي» (IMK)ويرأسه الدكتور جوستاف هورن (Dr. Gustav Horn).

	سياسة العرض	سياسة الطلب
الفكرة الأساسية	تهيئة ظروف مواتية قدر الإمكان لأرباب العمل يستطيعون تحتها جني ربح إقتصادي جيد.	تأمين نمو متواصل للطلب على السلع من خلال مساهمة الدولة في الإقتصاد الوطني بوسائل تحفيز التشغيل وتوجيه الحراك الإقتصادي.
مخازن الفكر التقليدية	آدم سميث، دافيد ريكاردو وجون ستيوارات مِل.	جون مينارد كينز
مفهوم الدولة	دولة سلبية	دولة إيجابية
المنظور بالنسبة للأجور	الأجور عامل تكلفة مقرر وهام	الأجور عامل طلب ويجب أن تنمو بالتزامن مع نمو الانتاجية
دور البنك المركزي	توطيد وتأمين الإستقرار النقدي	من المفروض أن يضمن الإستقرار النقدي ويساهم في التشغيل وفي النمو المستمر
فترات الهيمنة	منذ عقد الثمانينات	من عقد الثلاثينات حتى عقد السبعينات، تستقوي ثانية منذ عام ٢٠٠٨
معاهد البحث التي تتبناها في ألمانيا	معهد هلله للبحوث الإقتصادية (IWH) معهد الإقتصاد العالمي (IfW) معهد راين – فستفالن للأبحاث الإقتصادية (RWI) معهد إيفو للأبحاث الإقتصادية (ifo) e.v. معهد الإقتصاد الألماني / كولون (IW)	المعهد الألماني للأبحاث الإقتصادية (DIW) معهد العلوم الإقتصادية والإجتماعية (WSI) معهد أبحاث الإقتصاد الكلي والتحرك الإقتصادي (IMK)

حقول التوتر: السوق، المشاركة في صنع القرار، الضبط والتوجيه السياسي

توازن السوق، الديمقراطية والتعاضد الإجتماعي

بعد التداول بنظريات السياسات الإقتصادية الأساسية، يطرح السؤال نفسه: كيف تستطيع سياسة إقتصادية حديثة ترتبط بقيم الديمقراطية الإجتماعية أن تبني على قواعد هذه النظريات؟ تقدم توجهات الديمقراطية الإجتماعية، التي سيتم التطرق إليها في البابين القادمين من هذا الكتاب، تقدم بوصلة للتوجيه ضمن هذا الإطار. لكن في هذا المقام، سيتم عرض سريع للعلاقات المتوترة بين بعض المعطيات، التي يجب تسويتها بما يتفق ومفهوم الديمقراطية الإجتماعية (قارن ماير (Meyer) 2005b: ٦٧).

النمو والعدالة

١. الإنتاجية والنمو مقابل العدالة الإجتماعية والأمان

الطموح نحو المصالح الشخصية والتملك يطلق عنان قوىً كبيرة كامنة، كما وصفها سميث وماركس. فالسوق والتنافسية يحرصان على أن تصل الموارد الشحيحة إلى تلك المواقع التي تسمح بتوظيفها فيها بأكبر إنتاجية ممكنة. وقد أثبتت هذه المعادلةأن فاعليتها أكبر كثيراً من أي فاعلية ممكنة لإقتصاد تخطيط مركزي موجه.

من ناحية أخرى يخلق السوق ظاهرة التوزيع الجائر، ونظراً لتأرجحاته الدورية وقابليته للتأزم، كما وصفها كينز، تبقى تركيبته الهيكلية عديمة الإستقرار. ولذا يجب العمل على وضع الأسواق ضمن حدود أطر معينة ليصبح بالإمكان الحد من وقوع الأزمات. ومن الواجب على الدولة الإجتماعية أن تتخذ الاجراءات التي تضمن تأمين الناس ضد أزمات السوق، ومن خلال فرض ضرائب تصاعدية وضرائب الإرث والثروات يستوجب توطيد العدالة في التوزيع. ومن خلال سياسات الإنفاق العام والضرائب والفوائد البنكية، ينبغي على الدولة توجيه الدورات الإقتصادية. يعني ذلك أنه في حالة تأزم التحرك الإقتصادي، يتم رفع الإنفاق العام للحفاظ على إستقرار الاستهلاك، وتحفيز الاستعداد للاستثمار لدى السكان بمنح القروض الميسرة.

المرونة والأمان

٢. المرونة والتجديد مقابل حماية التشغيل المعتمد على أجور أرباب العمل، والأمان الإجتماعي الشامل.

التنافس والصراع على الأفضلية يؤديان من ناحية إلى التجديد، لكن الكسور والأزمات التي ترافقها من ناحية أخرى، لا بد من احتضانها بشكل مرن بواسطة تأمين العاملين من خلال الحماية ضد التسريح ومن خلال تقديم الخدمات الإجتماعية.

إذا تعمق التحول في البنية الإقتصادية، كتراجع صناعة التعدين والمناجم في منطقة نهر الرور على سبيل المثال، فبالإمكان فقط، من خلال سياسة بنيوية هادفة لخلق أماكن عمل جديدة، إعادة تأهيل وتنمية مثل هكذا مناطق متأثرة.

الملكية والتلازم الإجتماعي

٣. الملكية والتنافسية مقابل التلازم الإجتماعي وتفعيل الضوابط.

باءت الأنظمة الإقتصادية التي تخلت عن حق الملكية لوسائل الإنتاج وعن التنافسية بالفشل. فكل نظام

إقتصادي ناجح، يقوم لا محالة على قاعدة الملكية الخاصة والتنافسية. لكن ذلك لا يعني التحلل من المسؤولية الإجتماعية من خلال التملك، وذلك بمفهوم ما ورد في المادة ١٤ من القانون الألماني الأساسي: «الملكية الخاصة وحق الإرث مضمونان [...] الملكية الخاصة يصحبها الالتزام. وينبغي لإستعمال الحق فيها أن يخدم في نفس الوقت الصالح العام». ومن أجل ضمان الحفاظ على روح العدالة في السوق، ومن أجل تجنب الهيمنة على السوق من قبل ممارسة اللاعبين الفردية، يجب أن تخضع التنافسية لناظمات ضابطة.

قرارات أرباب العمل والمشاركة في صنع القرار

٤. استقلالية سلطة أرباب العمل مقابل المشاركة في صنع القرار وترسيم حدود الأطر السياسية.

ينبثق من الحق في الملكية الخاصة، الحق أيضاً في ممارسة الأعمال الإقتصادية الربحية. لكن لدى اتخاذ القرارات في مؤسسات العمل، يجب أن لا تنحصر المشاركة في صنع القرار على أرباب رأس المال فقط، بل يجب أن تشمل أيضاً أولئك الذين يساهمون في خلق قيم للعمل من خلال قوة أياديهم العاملة. ولذا، يتم وضع محددات لدائرة صنع القرارات من قبل أرباب العمل ومن خلال حق المشاركة في صنع القرار.

أربعة أبعاد للسياسات الإقتصادية

من هنا تستنبط الأبعاد الأربعة التالية:

- ترسيم حدود الأطر السياسية
- إعطاء المجال لاطلاق وتطوير منطق السوق
- حق المشاركة في التأثير وفي صنع القرار
- ناظمات إقتصادية ضابطة للسوق

يعني ذلك بشكل اجمالي، أنه في نظام إقتصادي يقوم على أساس قيم الديمقراطية الإجتماعية، يمكن اطلاق منطق السوق ليتفتح ويتطور ضمن إطار سياسي. الملكية الخاصة يصحبها التزامات تخضع في نفس الوقت لمقتضيات الصالح العام. ويمكن ضمان تحقيق ذلك من خلال – لا للحصر – تأكيد المشاركة الفعالة للعاملين في صنع القرارات داخل مؤسسات أمكنة عملهم، وأن لا تنحصر هذه المشاركة على أصحاب رأسمال تلك المؤسسات. المحافظة على ضمان الإستقرار الإقتصادي الشامل، تتم من خلال تنظيم ضبط إقتصادي للسوق، ويعني ذلك أن تفعل الدولة إمكاناتها لتحقيق نمو إقتصادي مستقر ومعدل مستويات عالية من التشغيل خلال تبنيها سياسة ملائمة للموازنة العامة وللفوائد البنكية.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية؟

- ينبغي على كل من يهتم بالمسائل الإقتصادية أن يستقي المعرفة عن مختلف المبادئ الأساسية النظرية وأن يميز بين العقائد الكامنة في طياتها.
- الديمقراطية الإجتماعية لا تأخذ فقط بأحد المناهج النظرية حصراً، بل تستمد الفائدة من مختلف المناهج النظرية.
- مركز الثقل هنا، يتمثل في الرأسمالية الموجهة، كما دعا إليها كينز.
- لكن الديمقراطية الإجتماعية تأخذ علماً أيضاً بطروحات ماركس في انتقاده للرأسمالية، وبفاعلية إنتاجية السوق كما وصفها سميث.
- وهكذا ينبغي أن يقوم النظام الإقتصادي على أسس التنافسية والملكية الشخصية. إلا أنه لا بد في نفس السياق من ضبط الأسواق، ولا بد للحكومة أن تفعل دورها في مقاومة نشوب الأزمات الإقتصادية، ولضمان حق المشاركة في صنع وتفعيل القرارات.

٣. الأنظمة الإقتصادية والتنظيم الإقتصادي

في هذا الباب سيتم

- الحديث عن العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، التي تتصف بالتوتر من ناحية، ومن ناحية أخرى بالمساندة لبعضهما بعضاً؛
- وصف أنماط من الرأسمالية المختلفة، التي تتباين في درجات تنسيقها؛
- توضيح مفهوم «إقتصاد السوق الإجتماعي»؛
- إستعراض ماهي المؤثرات الإيجابية للعولمة، وماهي جوانبها المظلمة من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية.

٣,١. الرأسمالية والديمقراطية

الرأسمالية بإمتياز، (المفرطة) أو (*Supercapitalism*)، هل تهدم اليمقراطية

مجلة المدير
هل تقطع الرأسمالية بإمتياز (المفرطة) أوصال الديمقراطية؟

«هل تقطع الرأسمالية المفرطة أوصال الديمقراطية؟»، هذا السؤال الذي طرحته المجلة الإقتصادية «المدير» على واجهة غلافها في آذار / مارس ٢٠٠٨. وطبعت على نفس الواجهة صورة جرادة. يقول المقال الرئيسي تحت هذا العنوان، أن سوق الإقتصاد المعولم[٦] قد يتمكن من أن يهز الأعمدة التي تقوم عليها مصداقية الديمقراطية. ويستطرد المقال في تحليله، بأن الكثير من المواطنين لم يعودوا يصدقون أن باستطاعتهم كسب شيء في ظل الإقتصاد المعولم. وبالتالي ستتلاشى الثقة في الإقتصاد والسياسة.

ذلك المقال في «مجلة المدير»، طرح موضوع التوتر المبدئي بين الديمقراطية والرأسمالية على بساط الجدل.

تشابك تاريخي: الديمقراطية والرأسمالية

باعتبارات تاريخية، فإن نشوء كل من الديمقراطية والرأسمالية متشابك بين بعضه البعض بشكل وثيق. كثيراً ما عُللت الديمقراطية بعلاقتها مع نشوء الأسواق الحرة. في الحقب الأوروبية من القرن الثامن عشر والتاسع عشر، تعالت الدعوات أولاً إلى الحريات الفردية بالتوازي مع إقتصاد تبرره التنافسية الحرة والملكية الشخصية (قارن الفصل الثاني بشروحاته المسهبة حول آدم سميث). جنباً إلى جنب مع هذا المطلب، إنطلقت مسيرة الرغبة في تأمين سيادة القانون وفي الالتزام بالحقوق الأساسية، وفي المطالبة بمشاركة سياسية للمواطنين وبتمثيلهم في أجهزة الدولة. قرعت أجراس أولى الديمقراطيات في العهد الحديث مع

٥ إقتصاد السوق، أو الرأسمالية- هل هناك فرق في معنى مضمونهما؟ من حيث المضمون، يعني المصطلحان نظاماً إقتصادياً يقوم على أُسس الملكية الخاصة والتنافسية. لكن من حيث الإستعمال اللغوي، فمن الثابت في كثير من الأحيان، أن مصطلح «إقتصاد السوق» يستعمل غالباً من قبل المشجعين لنظام إقتصادي ليبرالي، في حين يستعمل مصطلح «الرأسمالية» غالباً من قبل أصحاب الأصوات الناقدة للسوق بوجه عام. إلا أنه في هذا الكتاب سيتم إستعمال المصطلحين بالتوازي، على أن لا يفهم من ذلك بأن هنالك تحيز مغطى للإنتماء لوجهة نظر عقائدية معينة.

استقلال الولايات المتحدة الأمريكية بالنداء المعروف «لا ضرائب دون تمثيل» («No taxation without representation»)، أي بالمطالبة بتوأمة المشاركة في الأمور الإقتصادية والسياسية معاً. بعد انهيار نظام الشيوعية عام ١٩٨٩ انطلقت مسيرة الدمقرطة وليبرالية الإقتصاد في الدول الشيوعية سابقاً جنباً إلى جنب.

هل الدول الديمقراطية هي الأنجح إقتصادياً

كان من الظاهر بوضوح لمدة طويلة، أن الدول الديمقراطية هي الأنجح إقتصادياً من حيث المبدأ من دول بأنظمة غير ديمقراطية. وبدا أن الازدهار الإقتصادي في الغرب، والفشل الإقتصادي في دول الكتلة الشرقية يقدمان البرهان على ذلك. إلا أنه أصبح من الثابت في هذه الأثناء، أن دولاً أخرى ببنية غير ديمقراطية، استطاعت الآن أن تحقق كذلك معدلات عالية من النمو الإقتصادي في نظام إقتصادي رأسمالي. مثال متعارف عليه على ذلك هو الصين، التي انطلقت في مسيرة التطوير الإقتصادي الفاعل، منذ أن حولت نفسها مع نهايات عقد السبعينات إلى بلد رأسمالي، لكن دون أن تلجأ إلى دمقرطة نظامها في سياق عملية التطوير هذه. كما أنه من الملاحظ أيضاً في بعض البلدان الأخرى، أنها لا تشهد تزامناً (بعد؟) في التحرك في مسيرة تبني ليبرالية الإقتصاد ومسيرة تبني الليبرالية السياسية. من بين المنشورات التي تبين ذلك، هو الدليل السنوي «حرية الإقتصاد العالمي» (Economic Freedom of the World) الذي يصنف الحريات الإقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي. وبالمناسبة، تتبوأ هونج كونج وسنغافورة المرتبة الأولى والثانية لحرية الإقتصاد في هذا الدليل.

من الثابت أنه لا تزال (بعد؟) هناك دول بنظام رأسمالي متسلط، إلا أن كل دولة ديمقراطية موجودة، تقوم على أساس إقتصاد السوق بوجه عام.

العلاقة المتوترة بين الديمقراطية والرأسمالية

ومع ذلك، فمن المعلوم أن علاقة الديمقراطية بالرأسمالية لا تخلو بأي حال من الأحوال من التوتر. فالديمقراطية تقوم على قاعدة المساواة: «شخص واحد، صوت واحد» («one man, one vote»)، لكل صوت نفس الوزن كأي صوت آخر. أما إقتصاد السوق فيقوم على عدم المساواة.

في النظام الرأسمالي، يتم توزيع حصيلة الإنتاج بحصص متفاوتة القدر. ومع أنه من الممكن التدخل لإعادة توزيع الحصص بعدالة أكثر، إلا أن مواصلة المبالغة في هذا التدخل ليحصل الكل على حصص متساوية، ستؤدي إلى فقدان المحفزات لدى لاعبي الأدوار.

يمكن أن تقود عدم المساواة إلى «ديمقراطية مختلة»

من بين الأمور التي تؤدي إليها عدم المساواة، أن يتمكن لاعبو الأدوار القوية في الإقتصاد من تطوير مراكز فيتو متنفذة لهم، بشكل تنشأ معه «ديمقراطية مختلة». عالم الإقتصاد فولفجانج ميركل (Wolfgang Merkel) عرّف هذا المفهوم كالآتي: «الديمقراطيات المختلة هي عبارة عن أنظمة سلطوية، تتميز بوجود نظام انتخابي ديمقراطي عامل فيها إلى حد ما، يتم من خلاله تنظيم عمليات الدخول إلى مراكز السلطة، ولكنها، ومن جراء الخلل الذي ينجم في منطق الأداء الوظيفي في جسم أحد أو أجسام عدد من أنظمة الحكم الجزئية فيها، وتفتقد الدعائم المكملة، التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان تأمين الحرية والمساواة والرقابة في ديمقراطية عاملة بأداء وظيفي صحيح»، (ميركل وآخرون، ٢٠٠٣: ٦٦).

عوامل الخلل للديمقراطية

يعني ذلك أن الانتخابات تجري بجانب وجود عناصر ديمقراطية أخرى في مثل هذه الديمقراطيات، ولكن كثيراً ما يتم تجاوزها من خلال عوامل خلل معينة. هكذا هو الحال مثلاً، عندما يكون نفوذ أحد اللاعبين في

المجتمع إقتصادياً من القوة بمكان، يستطيع من خلاله أن يضع فيتو يعترض به على قرارات جماعية. مثال: يمكن التصوّر بأن أحد المستثمرين الذي يستطيع ممارسة الضغط على المجتمع بقرار يتعلق بموقع مكان استثماراته من خلال تهديده بسحب رأسماله، هادفاً بذلك الحصول على تنازلات سياسية مثل الحد من مقتضيات معايير البيئة والعمل. فهذه الممارسات تمثل خرقاً فادحاً لمبادئ الديمقراطية.

علاقة الديمقراطية برأسمالية السوق حسب نظرية ت. ماير (*T. Meyer*)

في معجم المبادئ الأساسية من سلسلة كتب القراءة هذه سيتم في صفحة ٦٢-٦٦ و٨٨ استعراضً العلاقة المتوترة بين الديمقراطية ورأسمالية السوق انطلاقاً من نظرية الديمقراطية الإجتماعية لتوماس ماير.

تناقض منطق الديمقراطية

الشكل الوارد على هذه الصفحة يبين التناقض المنطقي للديمقراطية: تبعاً لذلك تعتبر الرأسمالية من ناحية شرطاً مسبقاً للديمقراطية، ومن ناحية أخرى، يمكنها أن تخلق ظروفاً لنشوء أسواق قليلة الانضباط، قد تؤدي إلى نقض مبدأ التشاركية، وبالتالي إلى ديمقراطية مختلة.

ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*): إقتصاد السوق يؤدي إلى الديمقراطية

بهذا التمييز التفاضلي، ومع الإدراك بالمخاطر المحيطة بالديمقراطية الإجتماعية من خلال الرأسمالية، تختلف الديمقراطية الإجتماعية عن الديمقراطية الليبرتارية. يدعي علماء الإقتصاد الليبرتاريون مثل ميلتون فريدمان أن إقتصاد السوق يؤدي كذلك إلى الحرية السياسية وإلى الديمقراطية.

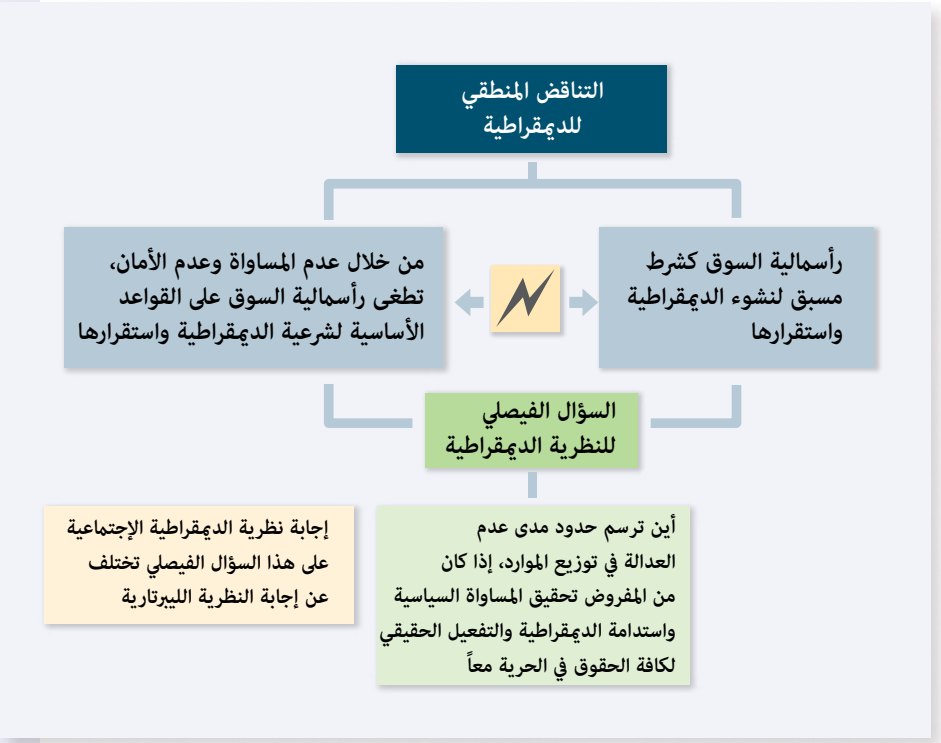

شكل ٤: التناقض العقلاني في النظرية الديمقراطية

تشيلي كمثال مضاد

في حين أن فريدمان نفسه قدم مثلاً مضاداً من واقع التجارب العملية حيث كان يعمل أثناء عقد السبعينات كمستشار لنظام الزمرة العسكرية الوحشية الحاكمة في تشيلي - مما أثار الاشمئزاز لدى الكثير من زملائه.. إتبع الديكتاتور أوغستو بينوتشت (Augusto Pinochet) أفكار فريدمان الداعية إلى إتباع نهج ليبرالي متطرف في الإقتصاد. وخلافاً لتوقعات كل الإقتصاديين الليبرتاريين، لم يتمخض ذلك بأي حال من الأحوال عن تحسن في الحريات السياسية، ناهيك عن السير في عملية الدمقرطة في البلد. بل على العكس من ذلك فقد عزز الإنتعاش الإقتصادي إستقرار الديكتاتور أكثر. لكن، وبعد إنهيار نظامه عادت الديمقراطية إلى تشيلي كغيرها من دول أمريكيا اللاتينية.

الحضور الجدلي الساخن لموضوع «الديمقراطية والرأسمالية»

من أين أتت الظاهرة، أن يعود موضوع التوتر بين الديمقراطية والرأسمالية ليحوز ثانية على اهتمام متزايد، ليصبح حتى موضوع نقاش في الصحف والمجلات الإقتصادية المتخصصة؟ في كتابه تحت عنوان «الرأسمالية بإمتياز: كيف يطغي الإقتصاد على ديمقراطيتنا» المنشور عام ٢٠٠٨، قدم رجل الإقتصاد الأمريكي ووزير العمل السابق في إدارة كلينتون، روبرت رايش (Robert Reich)، قدم إجابة على هذا السؤال. فوصف في كتابه الحقبة الزمنية ما بعد الحرب حتى عقد الثمانينات بأنها تكاد تكون العصر الذهبي للرأسمالية المعتدلة.

الرأسمالية بامتيازا وتبعاتها

(تكاد: لأن النظرة التقييمية لهذه الحقبة لم تخلُ من التشكك والإنتقاد، إذ أن روبرت رايش نفسه أعاد إلى الذاكرة في هذا الصدد، المستويات المتدنية من فرص مشاركة النساء والأقليات في الإقتصاد، والتي سادت في تلك الحقبة). في المجتمعات الغربية ما بعد الحرب، أمكن تحقيق ارتفاع متزايد في مستوى المعيشة وفي أسقف الحد الأدنى للمكتسبات الإجتماعية ضمن أطر التفاهم بين النقابات وأرباب العمل والحكومات في تلك المجتمعات. مقارنة بين السنوات التي سبقت تلك الحقبة والتي تميزت بنمط إقتصاد «دعه يعمل كما يشاء»، كان ذلك تقدماً هائلاً يشهد له. ولكن ضمن الرأسمالية بإمتياز في الإقتصاد المعولم، أخذ شق الفوارق بين الدخول يزداد إتساعاً، فمعها أصبحت الحقوق العمالية ومستويات المكتسبات الإجتماعية مهددة بالخطر، كما أخذت مسؤولية أرباب العمل الإجتماعية تتناقص بشكل مقلق. توصل روبرت رايش إلى تحليل يماثل ما تم اقتباسه سابقاً عن «مجلة المدير»، وما توصل إليه توماس ماير: القوى المركزية الطاردة للأسواق قد تطغى على الديمقراطية. ومن هنا دعا روبرت رايش لاحتضان حازم للسوق من خلال إخضاعه لضوابط معينة ومن خلال تعزيز الحقوق العمالية.

الرأسمالية بإمتياز، هو عبارة عن شعار إبتدعه روبرت رايش، ليصف تطوير الرأسمالية تحت الظروف المرافقة للعولمة.

٣,٢. رأسمالية منسقة ورأسمالية غير منسقة

رأسمالية منسقة ورأسمالية غير منسقة

تم في الباب الثاني من هذا الكتاب استعراض للأنماط المثالية للأنظمة الإقتصادية، إستناداً إلى علماء الإقتصاد سميث، ماركس وكينز. ولكن في عالم الواقع، يوجد هنالك العديد من النماذج الإقتصادية المختلفة. بيتر

هال ودافيد سوسكيس (Peter A. Hall and David Soskice ,٢٠٠١) خلصا إلى التمييز بين نموذجين إقتصاديين في الدول الصناعية الغربية، وعرفاهما في كتابهما «متنوعات الرأسمالية» (Varieties of Capitalism)، عرفاهما كرأسمالية منسقة ورأسمالية غير منسقة. لهذا التمييز بأبعاده قوة توضيحية كبيرة لتحليل وتقييم الأنظمة الإقتصادية.

مع ذلك، فالفروقات في الأنظمة الإقتصادية تتحرك بمحاذاة الأبعاد التالية:

- النظام المالي
- علاقات العمل
- نظام التعليم والتأهيل
- علاقات أرباب العمل البينية

رأسمالية غير منسقة

ضمن هذه الأبعاد يمكن تشخيص الرأسمالية الليبرالية غير المنسقة على الوجه التالي:

النظام المالي

- النظام المالي: يجري تمويل مشاريع عمل الشركات في معظمه من خلال سوق رأس المال (الأسهم). يعني ذلك أن أرباب العمل يتعاملون حسب مبدأ «القيمة المضافة للمساهم» (shareholder value Principle). مع ذلك، هنالك استعداد لدى أصحاب رأس المال أن يقدموا على مجازفات في مشاريع استثمارية، يراهنون بها على مردود سريع ومرتفع.

علاقات العمل

- علاقات العمل: تكون عقود الخدمة والتشغيل في الغالب قصيرة الأمد («hire and fire»)، والحماية من إنهاء الخدمات منقوصة بشكل عام. ويتم الاتفاق على الأجور بطريقة فردية أو على مستوى فعاليات العمل الداخلية في مؤسسة العمل. روابط أرباب العمل والنقابات تتصف بالضعف نسبياً.

نظام التعليم والتأهيل

- نظام التعليم والتأهيل: يتم التعليم لتخريج قوى عاملة غير مؤهلة أي أن التعليم والتأهيل يتصف غالباً بالعمومية، ولا يمكن أصحابه من الحصول على مؤهلات تختص تحديداً بالمهنة مباشرة. ذلك من شأنه أن يسهل قابلية التحرك في سوق العمالة للتنقل بين مجالات مهنية مختلفة، ولكنه يؤدي أيضاً إلى عجز في المعرفة المهنية المتخصصة حصراً في مجال عمل بحد ذاته.

العلاقة البينية بين أرباب العمل

- علاقة أرباب العمل البينية: يجري القليل فقط من عمليات تشبيك بين الشركات (على سبيل المثال: الإشغال المتبادل بين الشركات لمراكز أعضاء مجالس الإدارة والإشراف)، كما أن هناك ما قل فقط من التعاون في حقول تتعدى آليات العمل الإنتاجي (مثلاً في مجال الأبحاث). الروابط الفرعية هي أقرب ما تكون بمثابة لوبي للشركات من أن تكون لاعبة أدوار حقيقية بمسؤولية مجتمعية شاملة.

يستطيع هذا النظام أن يتأقلم مع متغيرات السوق بشكل عاجل ومرن. يعني ذلك أن هذا النموذج الإنتاجي يحابي التوجه نحو التجديد والإبداع الصناعي، ولكنه أيضاً أقل استقراراً وأقل أماناً للقوى العاملة.

رأسمالية منسقة

يمكن تشخيص الرأسمالية المنسقة على الوجه التالي:

النظام المالي

- النظام المالي: يجرى التمويل في العادة هنا من خلال الإقراض البنكي، وبهذا يكون رأس المال «أكثر صبراً» في هذه الحالة من نموذج «القيمة المضافة للمساهم» المذكور أعلاه، ويمكّن من استثمارات طويلة الأمد. إلا أن هذا الشكل من أشكال تمويل الشركات قد يصعب وصول من لم يتوطد دوره بعد في السوق إلى رأس المال، كهؤلاء الذين لا زالوا في مرحلة التأسيس لأعمالهم الإقتصادية. أضف إلى ذلك أن إدارة مثل هذه الأعمال ستكون خاضعة للرقابة والتقييم من قبل السوق وكذلك من قبل لاعبي أدوار آخرين من البنوك والحكومات والمسخدمين (نموج المساهمين).

علاقات العمل

- علاقات العمل: يتم تنسيق الاتفاقات على الأجور على المستوى الصناعي بتجاوز لتفرد الشركات (عقود لتعرفة الأجور تغطي قطاعات واسعة). عقود الخدمة والعمل غالباً ما تكون طويلة الأمد. الإستقرار والتسويات الإجتماعية يترابطان بعضهما مع بعض. هنالك روابط لأصحاب العمل ونقابات منظمة تنظيماً جيداً، كما توجد مشاركة للمستخدمين كذلك في صنع القرارات المتعلقة بالعمل في المعامل والمصانع.

نظام التعليم والتأهيل

- نظام التعليم والتأهيل: النموذج التعليمي يربط تحصيل التأهيل لمتطلبات اختصاص شركة بعينها، مع التأهيل لمتطلبات فروع أخرى ضمن القطاع الصناعي (أو الخدماتي) على نطاق أوسع، ويجري تنفيذ هذا النموذج على حساب الروابط العليا للمستخدمين وأرباب العمل معاً (نظام التأهيل المزدوج). ومن خلال ذلك يتحقق تحصيل المعرفة المتخصصة على صعيد الشركات وعلى الصعيد القطاعي.

علاقات أرباب العمل البينية

- علاقات أرباب العمل البينية: في كثير من الأحيان ينشأ تشابك بين الشركات من خلال المساهمات المتبادلة في رأس المال. وتلعب الروابط الفرعية دوراً هاماً في النظام السياسي.

تتميز الرأسمالية المنسقة بإستقرار أعلى، ومرونة وديناميكية أقل من نظيرتها غير المنسقة، والاحتمال الأقرب أن يتم في هذا النظام، تغيير خطوط الإنتاج والعمليات بشكل مستمر وتجزئة مصغرة. كما أن التجديد يسير بخطوات قصيرة. تجري استجابة هذا النظام لحالات إشكالية جديدة بشكل بطيء فقط.

فوائد التمييز

لكلا النظامين إيجابيات وسلبيات خاصة لكل منهما. من حيث المبدأ لا يتفوق أحدهما على الآخر في القدرة على الإنتاج والتنافس. تتولد ضرورة التعرف على التمييز بين النظامين من سببين:

الصعيد التحليلي

١. تحليلياً: بهذا النموذج يتسنى التفسير لماذا تتبلور نماذج إنتاجية مختلفة. فالبلدان الأنجلوساكسونية، بأسواق عملها المرنة وبسهولة الوصول فيها إلى رأسمال للمجازفات، تحابي في ذلك الصناعات الإبداعية المتجددة؛ على سبيل المثال صناعات التقنيات المعلوماتية. فليس من قبيل الصدفة أن تكون الولايات المتحدة موطناً لشركات الـ IT مثل جوجل، وميكروسوفت وسلسلة أخرى من مبادرات المشاريع الإبداعية. في حين أن بلدان الرأسمالية المنسقة مثل السويد وألمانيا تتمتع بوجود صناعات ذات قدرة تنافسية عالية جداً، مثل قطاعات صناعات السيارات والآلات الميكانيكية، حيث يتم إنتاج سلع تحتاج، نظراً لكبر حجم رأس المال المستثمر، إلى تخطيط بعيد المدى لفترات زمنية طويلة. في هذه الصناعات

ليس من المطلوب إجراءات لتجديدات جذرية، بل لمبادرات مستمرة لتحسين السلع. هذه العوامل تحابي مع مواقع جغرافية ملائمة للمصانع، يوجد فيها قوى عاملة مؤهلة بشكل جيد، يدوم انتماؤها لشركتها إلى أمد طويل، وتسهل عليها الوصول إلى رأس المال «الأكثر صبراً».

الصعيد المعياري

٢. من حيث وجهة النظر المعيارية، يتميز كل نموذج عن الآخر. فقيم الديمقراطية الإجتماعية أولى لها أن تتحقق في بلدان الرأسمالية المنسقة قبل غيرها. وعلاقات الاستخدام طويلة المدى فيها تقدم للمستخدمين أماناً أكثر من مبدأ «عين اليوم واطرد بُكرة» («hire and fire»). وهكذا، كذلك يحابي أرباب العمل الذين يستثمرون في العادة على الأمد الطويل، وليس لمجرد دوافع هواجس الحصول على مردود سريع، يحابون مع استدامة عالم عمل أكثر إستقراراً.

إقتصاد السوق الإجتماعي: بالنسبة للعينة الألمانية من نظام الرأسمالية المنسقة، فقد توطد، منذ حقبة ما بعد الحرب مصطلح «إقتصاد السوق الإجتماعي» أو ما أصبح كذلك يعرف غالباً «بالرأسمالية الراينية» (Rhine Capitalism) وذلك إطراءاً لمقر حكومة ألمانيا الإتحادية سابقاً الذي كان في مدينة بون على نهر الراين. كانت ولادة إقتصاد السوق الإجتماعي بمثابة ردة فعل على تشوهات الأبعاد الإجتماعية في سياق موجة التصنيع من ناحية، وعلى ممارسات الرعب للدكتاتورية النازية من ناحية أخرى. كانت تلك محاولة لسلوك طريق ثالث بين رأسمالية طليقة العنان ونظام إقتصادي اشتراكي. والأخير هذا قوبل في حقبة ما بعد الحرب بقوة جذب لا يستهان بها. والقانون الأساسي الألماني (الدستور) الذي تم إقراره للتو حين ذاك، لم يتطرق إلى تحديد نظام إقتصادي معين. إلا أن المادة ١٥ منه أتاحت الإمكانية لإضفاء البعد الإجتماعي على تملك وسائل الإنتاج. كانت الانتقادات للرأسمالية تتعالى كذلك في الأوساط الحزبية، فالرابطة القطرية للحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) في ولاية ويست فالن الشمالية انحازت في برنامجها (Ahlener Programm) الحزبي عام ١٩٤٧ إلى «الإشتراكية المسيحية»، فيما طالب الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) بتأميم صناعات السلع الأساسية. وهكذا فقد كانت فكرة السوق الإقتصادي الإجتماعي، محاولة لكسب الشعب الألماني إلى جانب إقتصاد السوق والديمقراطية.

في كتابه المنشور عام ١٩٤٧ بعنوان «توجيه الإقتصاد وإقتصاد السوق»، بادر عالم الإقتصاد ألفريد مللر آرماك (Alfred Mueller-Armack) بهذه الفكرة وسك بصماته على هذا المفهوم لتوطيده.

«نحن نتحدث عن «إقتصاد سوق إجتماعي» لنعرّف به هذا الشكل الثالث من أشكال السياسة الإقتصادية. وهو يعني [...] كما يظهر لنا، أن إقتصاد السوق ضروري لنا كهيكل تحمل أعمدته النظام الإقتصادي العام، لكن فقط، مع التأكيد بأنه ليس إقتصاد سوق ليبرالي متروك للاعتماد على نفسه، بل ينبغي أن يكون إقتصاد سوق موجهاً بكل وعي، وعلى وجه الخصوص موجهاً إجتماعياً».(مللر آرماك ١٩٤٧: ٨٨).

يعني ذلك تحديداً، بأن السوق الإجتماعي ينطوي على التنافس وحرية التسعير والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من ناحية، وعلى تسوية إجتماعية وضمان إجتماعي وضرائب تصاعدية من الناحية الأخرى. لم يكن هنالك تحديد دقيق لدور الدولة. في السنوات الأولى من عمر ألمانيا الإتحادية، كانت تدخلات الدولة محدودة، على سبيل المثال لعرقلة الممارسات الاحتكارية. لكن منذ عقد السبعينات فصاعداً، اتسعت دائرة تأثير الدولة على الإقتصاد من خلال توجيه التحرك الإقتصادي من بين أمور أخرى.

قوبلت «الرأسمالية الراينية» بالتقدير على النطاق العالمي، لأنه أمكن التوصل من خلالها لجمع النمو الإقتصادي وإنتعاش سوق العمل مع توسع الدولة الإجتماعية. استهدفت دول أوروبية أخرى تبني هذا النموذج كذلك. ينص مشروع الدستور لأوروبا في المواد ١ إلى ٣، على إقرار إقتصاد السوق الإجتماعي كهدف للإتحاد الأوروبي.

الوعد الذي أطلقه لودفج إيرهارد (Ludwig Erhard) (وزير إقتصاد ألماني في عقد الستينات) «الرخاء للجميع»، لم يتم الإيفاء به لكافة الناس. حيث أنه وفي سياق أزمة النفط في عقد السبعينات، وإعادة الوحدة بين الألمانيتين من بين أمور أخرى، نشأت مشاكل إجتماعية جديدة وخاصة في سوق العمل، ومع ذلك فقد كتب النجاح لهذا النموج بخلق طبقة متوسطة عريضة، ساهمت إلى حد كبير في إستقرار هذه الديمقراطية الفتية.

الشعبية التي حظي بها هذا المفهوم، أدى في هذه الأثناء إلى نوع من المزاجية في التعامل معه. وتتعدد الفِكَر المختلفة التي يتم إسقاطها على هذا المفهوم، وتكاد تكون حسب ما يطيب لها مثل استبدال موقع الملك والقلعة في لعبة الشطرنج.

في برنامج عمله الأساسي، يصف إتحاد النقابات العام الألماني سوق الإقتصاد الإجتماعي بأنه «تقدم تاريخي عظيم». وهناك منظمة أسستها رابطة أرباب العمل في مجال الصناعات المعدنية تحت إسم «مبادرة سوق إقتصاد إجتماعي جديد». كل تيار من التيارات السياسية تقريباً تستند في هذه الأوقات في مرجعيته على سوق الإقتصاد الإجتماعي، علماً أنه من الطبيعي أن يتم تفسير التوازن بين السياسة الإجتماعية والضوابط وسوق الإقتصاد على أشكال متفاوتة إلى أبعد الحدود.

٣,٣. شروط أطرية جديدة في العولمة

العولمة – «العالم منبسط»

«العالم منبسط» هذا عنوان كتاب صدر عام ٢٠٠٦. ما هو المقصود بهذا التعبير الصوري؟ مؤلف هذا الكتاب، توماس فريدمان يطرح الفرضية بأن الإقتصاد العالمي من خلال العولمة قد دخل حقبة جديدة من الزمن، تصاعدت فيها قوة التنافس بشكل هائل على النطاق العالمي. ولم يعد هنالك للإقتصاديات الوطنية سوى ما قل من الإمكانات لتشيد لها سوراً يقيها من هجمة هذه الموجة. فقد تمت تسوية ساحة لعب التنافس العالمي – وأصبحت منبسطة. وتبين لفريدمان أن هناك العديد من القوى الدافعة نحو العولمة منها:

القوى الدافعة للعولمة

١. هدم حواجز التجارة

- منذ عقد الخمسينات، بدأت عملية إزاحة الحواجز العائقة للتجارة خطوة خطوة من خلال إتفاقيات دولية. ومن خلال إتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) (وبالأحرى المنظمة التي سلفتها GATT) تم تخفيض الرسوم الجمركية، كما تم رفع الحظر عن تحديد المستوردات. ومنذ عقد السبعينات أصبحت معدلات الصرف بين عملات البلدان المختلفة محررة من قيود الارتباط (بالدولار مثلاً). ضمن مناطق التجارة الحرة الإقليمية في الإتحاد الأوروبي وفي البلدان المنضمة إلى NAFTA (بلدان أمريكا الشمالية التي بينها تجارة حرة: الولايات المتحدة، كندا والمكسيك)، رُفعت فعلياً جميع المحددات على المعاملات التجارية البينية فيها. وكذلك، فكل من إتحاد دول أمريكا اللاتينية التجاري (Mercosur) وإتحاد دول جنوب شرق آسيا التجاري (ASEAN)يطمحان للتوصل إلى تعاملات تجارية بينية شبيهة.

٢. صعود الدول الصناعية الناشئة

- بينما كانت أوروبا وأمريكا واليابان في السابق هي القوى المهيمنة على الأسواق العالمية، يدخل الآن عدد متزايد من البلدان في حلبة التنافس العالمي، فمنذ عقد السبعينات دأبت الصين تدريجياً على فتح أبواب السور الوقائي لإقتصادها التخطيطي المركزي الموجه على السوق العالمي وعلى إقتصاد السوق، واستطاعت منذئذٍ أن تنعم بمعدلات نمو إقتصادي عالية، وصعدت لتصبح أكبر بلد مصدر في العالم بعد ألمانيا. بعد فترة التحول التي إجتاحت الدول الشيوعية عام ١٩٨٩، تبنت جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقاً والدول الشرقية إقتصاد السوق، وأصبحت تنافس في التجارة العالمية. وبعد ذلك بمدة قصيرة فقط، بدأت الهند أيضاً العمل بمنهجية ليبرالية لإقتصادها، الذي كان في السابق يرزح تحت وطأة الانضباطية والحماية، وهي الآن في طريقها لتلتحق بالصين في معدلات نموها الإقتصادي. وهكذا دخل حالياً أكثر من ملياري إنسان جديد في حلبة التنافسية على الصعيد العالمي.

٣. في التحديث التقني

- أدى التجديد الإبداعي التقني إلى تسارع كل من تلك العمليتين الجاريتين بقوة دفع سياسية. فبفضل تقنية الألياف الضوئية، إنخفضت تكاليف المكالمات الهاتفية إلى جزء كسري ضئيل منها سابقاً، بحيث أصبح بإمكان مراكز الاتصالات الهاتفية في الهند أن تستقبل مهاتفات من الولايات المتحدة بأسعار رمزية. وبواسطة شبكات الانترنت أصبح من الممكن إيصال طلب شراء بسرعة من هامبورغ إلى شنغهاي خلال ثوان قليلة. كما يمكن أن يتم إعداد برامج إلكترونية (Software)خاصة لشركة مقرها في بارس من قبل شركة مقرها في بنغالور الهندية. وعمليات المحاسبة ومسك الدفاتر يمكن ترحيلها من لندن إلى براغ. وبفضل الأنظمة اللوجستية الحديثة يمكن إنجاز سلسلة إنتاج مركبة، بحيث يمكن بها إنتاج القطع المختلفة في مواقع مختلفة في العالم، ومن ثم يتم تركيبها وأخيراً بيعها في كل مكان من أنحاء العالم، هذا، وقد انخفضت تكاليف النقل البحري، ولم يعد السفر بالطائرة ضرب من ضروب الترف.

الرابح من العولمة: إقتصاديات المعرفة

من الرابح من هذه العولمة؟ الاستفادة الأكبر باتت من نصيب إقتصاديات المعرفة. وتلك هي البلدان الي تجري البحوث ضمن فروعها الإقتصادية بشكل مكثف، وبعدئذٍ يقدم السوق العالمي نفسه لها كسوق عظيم لتصريف وترويج سلعها. ولماذا يكون الحال هكذا؟ عندما يحصل وأن يتم تطوير جهاز مثل آي بود (iPod)بتكلفة تطوير عالية، يصبح من الممكن تصنيعه بتكلفة إنتاجية متدنية نسبياً للقطعة الواحدة، وبالتالي بيع ملايين الوحدات منه في الأسواق العالمية. فلو كان سوق تصريف الجهاز محدوداً محلياً، فلن تكون تكاليف تطويره مجدية إقتصادياً. إن حصل وأن تم إنتاج أي برنامج إلكتروني، أو أغنية، أو فلم سينمائي، فسيزداد مردوده الربحي كلما كبر سوق تصريفه أكثر.

مؤثرات على صناعات السلع عالية الجودة

ينطبق ذلك أيضاً على السلع الصناعية عالية الجودة. فبالإمكان تطوير إنتاج طراز جديد من السيارات مثلاً، في مدة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات وتحت تكاليف عالية. فتوظيف التقنيات الحديثة كالدفع المهجن (Hybrid Motor) في السيارات مثلاً، يكون مجدياً إقتصادياً فقط إذا وجد سوق كبير لتصريف الإنتاج من هذا النوع من السيارات. ولهذا، استطاعت صناعة السيارات في اليابان وألمانيا، التي تستثمر بقوة في التطوير، استطاعت أن تستفيد كثيراً من العولمة. فالبلدان التي تتمتع بمستويات تعليم وتأهيل عالية، وبالتالي تمثل مراكز جذب للباحثين وللإبداع العلمي، أصبحت إجمالاً الأطراف الأكثر كسبًا في سياق العمولة.

مؤثرات على سلع الجملة

يختلف الوضع في حالات سلع الجملة: إذا قام أحد المصانع مثلاً بتصنيع قمصان بلايز (T-Shirts)، فمن الطبيعي أن ترتفع التكاليف بنفس القدر تقريباً الذي ترتفع فيه كمية الإنتاج. فوائد التنافسية الناجمة عن مستويات تعليم وبنية تحتية أفضل، يكون بالكاد لها وزن يذكر عندما يدور الأمر حول سلع سهلة التصنيع، التي لا تلعب البحوث وأعمال التطوير التقني فيها دوراً كبيراً. ولذا يتلاشى إنتاج هذا النوع من السلع بالجملةبشكل ملحوظ في البلدان ذات مستويات أجور مرتفعة. إذ أن إنتاج مثل هذه السلع أخذ يهاجر إلى البلدان التي تكون تكاليف الإنتاج فيها في حدودها الدنيا. فلطالما كانت صناعة النسيج والأقمشة واحدة من أكبر القطاعات الإقتصادية في أوروبا، أما الآن فليس لها وجود سوى في بعض المجالات المنفردة كما هو الحال في مجال تصميم الأزياء. فلقد هاجر إنتاج الجملة في معظمه إلى الهند وبنغلادش والصين.

فوائد العولمة

هذا يعني، أن البلدان، سواء كانت دول إقتصاديات معرفية، من التي تساهم في تطوير مدخلات الإنتاج بالإبداع والإنفاق المرتفع، أو كانت من البلدان التي تستطيع إنتاج سلع الجملة بكلفة مواتية، يمكنها أن تحقق مكاسب من العولمة. وهذا ما حصل: فألمانيا، كبطلة التصدير في العالم، تصدر سيارات ومعدات للمنشآت التقنية قيمة التصنيع إلى جميع أنحاء العالم. في حين يصمم مصممو الملابس من فرنسا وإيطاليا ملابس عصرية فاخرة للعالم أجمع. وشركات البرمجيات الأمريكية مثل جوجل ومايكروسوفت أصبحت مألوفة في الصين وروسيا مثلما هي معروفة في موطنها الأصلي. من ناحية أخرى، تستفيد بلدان الإقتصاد المعرفي من استيراد منتجات الجملة الشعبوية بأسعار زهيدة نسبياً مثل: الأجهزة الكهربائية البسيطة والجوارب وأثاث إيكيا (IKEA)وغيرها، أو بعبارة أخرى: كل ما يتم تصنيعه في الصين ودول أوروبا الشرقية وغيرها من الدول ذات الإقتصاد القائم على العمالة متدنية الأجور، أصبح شراؤه خلال العقدين الماضيين سهل المنال إذا ما قورنت أسعاره بالقوة الشرائية.

ظلال العولمة

من الطبيعي أن ترمي هذه التطورات بظلالها أيضاً على جوانب عدة:

تباعد الفروقات في المداخيل

ليس كل البشر في المجتمع يستفيدون من العولمة بنفس القدر، فالكثير منهم لا يستفيد قط منها، والبعض الآخر يبقى على قارعة الطريق من جراء وطأتها. العامل في أحد مصانع النسيج في أوروبا، الذي عندما يتم إغلاق مصنعه لينقل خطوط إنتاجه إلى إحدى بلدان الأجور المتدنية، قد يجد هذا العامل مواساة متواضعة من باب أن شركة تقنية المعلومات (IT) المجاورة لمصنعه قد امتلأت بطلبيات كاملة على منتجاتها وتحتاج إلى أيدٍ عاملة. بشكل عام، هناك ارتفاع ملموس في الرخاء الإقتصادي، سواء كان ذلك في البلدان الثرية أو في البلدان النامية. سجلت سنوات العقدين المنصرمين منذ التسعينات، أعلى معدلات تم قياسها للنمو الإقتصادي على الصعيد العالمي. منذ عقد السبعينات استطاع ٤٠٠ مليون شخص في الصين وحدها، أن يتجاوزوا حد الفقر المطلق الذي عرفته الأمم المتحدة، حتى ولو أن ذلك تم فقط تحت قبول علاقات تشغيل متأزمة. ولكن، في نفس الوقت، أصبح عدم المساواة في توزيع الرخاء أفدح من أي وقت مضى. في البلدان التي تعيش مرحلة تنمية، وكذلك في البلدان الثرية، أخذت هذه التفاوتات في المداخيل تتسع بشكل مستمر ومثير للقلق.

غياب المعايير الإجتماعية على الصعيد الدولي

كانت عملية إضفاء نهج الليبرالية على التجارة العالمية عملية بطيئة الحراك، امتدت لعدة عقود طويلة. ومع ذلك، تبين أن هذه العملية التي يطلق عليها اسم العولمة «السلبية» حيث تلاشت في سياقها الناظمات الضابطة، تحركت بسرعة أكثر من عملية العولمة «الايجابية» القائمة على بناء معايير جديدة تطلبتها الضرورة، والتي تكاد بالكاد أن تؤدي بتقدم ملموس. فبعد مرور ١٥ عاما على محاضر كيوتو (Kyoto Protocol) لحماية المناخ، لم يتم المصادقة عليها من قبل جميع الدول في العالم، ولم يتم الإيفاء بمتطلباتها أيضاً من قبل جميع الدول في العالم التي التزمت بها. والمعايير الإجتماعية على النطاق العالمي، مثل معايير حماية المستخدمين التي أقرتها منظمة العمل الدولية، تتصف بكونها غير إلزامية. مع أن رزمة مواثيق الأمم المتحدة حول الحقوق الأساسية الإجتماعية والإقتصادية، تعتبر ملزمة بقوة القانون الدولي، إلا أنه لم يكن لها أي نتائج حقيقية ملموسة على أرض الواقع. والطريق طويل جداً حتى يتم تنفيذ هذه الحقوق الأساسية وبشكل ملزم.

هل تتطلب ضغوطات التنافسية تقزيم المعايير الإجتماعية والبيئية؟

مثال على عكس ذلك: الدول الاسكندنافية

من مصادر القلق على العولمة الذي كثيراً ما يتم طرحه، هو ما يسمى: «race to the bottom» أي التسابق على التمسك بأدنى مستوى ممكن للمعايير الإجتماعية والبيئية. لكن، حقيقة أن البلدان بأعلى المستويات في المعايير الإجتماعية والإقتصادية، هي نفسها أقدر الإقتصاديات الوطنية على التنافس، لا تدعم تلك الفرضية. من بين هذه البلدان، تعد الدول الاسكندنافية بمعاييرها البيئية المثالية وبأكثر الأنظمة الرفاهية شمولاً في العالم، ويجري تمويلها من تحصيل الضرائب المرتفعة نسبياً. وهكذا، فالتكاليف العالية، ليست بالضرورة أن تؤثر سلباً على التنافسية، إذا كانت تؤدي في نهاية الأمر إلى نظام تعليمي وتأهيلي متميز، وقدرات على البحث العلمي، وبنية تحتية ممتازة، وأجهزة إدارية كفؤة وفعالة خالية من كل مظاهر الفساد، وإلى السلام الإجتماعي المستدام، مثلما هو الوضع القائم في فنلندا والسويد والنرويج والدنمارك. وهكذا، فإن أي دولة رفاه بلغت في تطويرها مستوىً عال من الرقي، يمكنها أن تجمع بين القدرة على التنافس والرخاء، حتى تحت شروط الأسواق المفتوحة. إلا أن ذلك مرهون لا محالة بشروط مسبقة: إذا لم تكن قيمة ما تقدمه هذه البلدان من حيث النوعية، تفوق بفارق كبير ما يترتب عليه من تكاليف، فستكون من الخاسرين في العولمة. وأخيراً، فان حقيقة أن البلدان التي تتمتع بأعلى المستويات، هي أكبر الرابحين من العولمة، هذه الحقيقة، لا ينبثق عنها كنتيجة مسلم بها، أن هذه المستويات تنتشر وتعم تلقائياً بموجبها.

ماذا يعني ذلك كله بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية؟

- يتشابك نسيج الرأسمالية مع نسيج الديمقراطية من حيث نشوئها إلى حد بعيد.
- يمكن أن تؤدي الرأسمالية إلى عدم المساواة التي بدورها تطغى على الديمقراطية. ويجب على الديمقراطية الإجتماعية أن تجد رداً جوابياً على ذلك.
- من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية، تعتبر الرأسمالية المنسقة النموذج الإقتصادي الأكثر إيجابية. فهي تضمن تأمين نظام إقتصادي أكثر استقراراً مع معدلات تسوية إجتماعية أعلى، وفترات زمنية لعلاقات التشغيل أطول مما تؤمنه نظيرتها الرأسمالية غير المنسقة.
- أدت العولمة إلى تقدم إقتصادي واسع على المستوى العالمي، وإلى ديناميكية إقتصادية مرتفعة. ولكنها أدت كذلك إلى طرح أسئلة جديدة في الشأن الإجتماعي.

٤. توجهات الديمقراطية الإجتماعية في السياسات الإقتصادية

بقلم كريستيان كرل وسيمون فاوت

سيتم في هذا الباب:

- عرض التوجهات الديمقراطية الإجتماعية في مجال السياسات الإقتصادية؛
- التعريف بالقيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية: الحرية، المساواة والتضامن؛
- التعريف بالحقوق الأساسية التي تطمح الديمقراطية الإجتماعية بتطبيقها وتحقيقها بشكل متكامل؛
- وأخيراً عرض لمبادئ الاستدامة، التسوية الإجتماعية والديناميكية الإقتصادية، التي من الواجب أن تكون مقومات أساسية للسياسات الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية، إذا أرادت السير في نهج القيم والحقوق الأساسية.

من أجل توضيح توجهات الديمقراطية الإجتماعية في مجال السياسات الإقتصادية، سيتم في البداية عن قصد، تجاوز إطار السياسة الإقتصادية الضيق والخروج منه، وطرح سؤال بشكل مبدئي أساسي: نحو أي قيم تتجه رؤيا الديمقراطية الإجتماعية المستقبلية للمجتمع أجمع. إذ لا بد لأي تشكيل سياسي أن يضع دوماً المجتمع أجمعه نصب عينيه حتى ولو كان هذا التشكيل يدور حول مجالات جزئية كالسياسات الإقتصادية أو الإجتماعية.

٤,١. القيم الأساسية

الحرية والعدالة والتضامن

الحرية، العدالة، والتضامن – تلك هي القيم الأساسية الجوهرية للديمقراطية الإجتماعية، التي تطمح نحو مجتمع تتحقق فيه هذه القيم على أرض الواقع. تتساوى القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية في ترتيب أهميتها، وكل واحدة منها تمثل شرطاً أساسياً متبادلاً للأخرى، وتدعم الواحدة منها الأخرى وتحددها بنفس الوتيرة.

في كتاب القراءة «مبادئ الديمقراطية الإجتماعية» تم التطرق بإسهاب إلى القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية، كما تم استنباطها وتوضيحها حسيّاً. ولهذا، سيصار في هذا الكتاب إلى تعريفها بشكل مقتضب.

الحرية: حياة يقرر مصيرها الشخص بنفسه

- تعني الحرية أن يحيى الإنسان طبقاً لقراره الذاتي. ذلك يعني التحرر أولاً من التجاوزات العشوائية من قبل الدولة والمجتمع. لكن الوصول إلى الحرية الحقة، يتحقق فقط، عندما تتهيأ الشروط الإقتصادية والإجتماعية المسبقة لاستعمال هذه الحرية.

العدالة: المشاركية والأمن الإجتماعي

- تتجذر العدالة في المساواة في الكرامة لكافة البشر، ولا تتطلب المساواة أمام القانون فحسب، بل تتطلب أيضاً تكافؤ الفرص للتمتع بالمشاركية وبالأمن الإجتماعي، بغض النظر عن الخلفية العائلية، أو الأصول الإجتماعية، أو الثروات أو الجنس.

التضامن: المساندة المتبادلة بين أفراد المجتمع

- التضامن هو استعداد أفراد المجتمع لمساندة بعضهم البعض وتقديم المساعدة المتبادلة بينهم. رجل الديمقراطية الإجتماعية، يوهانس راو (Johannes Rau) (رئيس جمهورية ألمانيا الإتحادية سابقاً)، شبه التضامن بالخلطة الاسمنتية التي تعمل على تماسك المجتمع بشكل إيجابي.

جذور تاريخية

تاريخ هذه القيم الأساسية الثلاث جدير بالتأمل فيه. فجذورها التاريخية ترجع إلى عصر التنوير. وكانت آنذاك بمثابة حلول ثورية. وكان شعار المطالبة «حرية، مساواة، إخاء» يمثل الطابع المميز للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، دأبت الحركات العمالية على تبني هذه المطالب دوماً وتكراراً. لدى بدايات تأسيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD)، بزعامة فرديناند لاسال (Ferdinand Lasalle) عام ١٨٦٣، اعتادت العاملات / والعمال على حياكة المطالب «حرية، مساواة، إخاء» على الأعلام التي يحملونها.

كان الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) كذلك أول حزب يوثقالقيم الأساسية: «حرية، عدالة وتضامن» في برنامج عمله الأساسي، برنامج جوديسبر (Godesberger Programm) عام ١٩٥٩، وبعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن على هذا التاريخ في عام ١٩٧٨ دعا الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)كذلك إلى تبني هذه القيم الأساسية الثلاث في برنامج عمله الأساسي. وإن كان ذلك مع فهم مفارق لها.

أدبيات أخرى مختارة:

توبياس جمبرت (Tobias Gombert)، ٢٠٠٨، «المبادئ الأساسية للديمقراطية الإجتماعية» كتاب قراءة الديمقراطية الإجتماعية، الجزء ا، بون (Bonn) صفحة ٩ - ٤٣.

واليوم، لم تعد هذه القيم الأساسية متطلبات لحركات ثورية، بل أصبحت مقبولة من حيث المبدأ من قبل جميع التيارات السياسية الهامة. إلا أنه، ومع ذلك، من الخطأ أن ينطلق المرء من أن هناك إجماع من قبل كافة الأحزاب بالنسبة للقيم الأساسية «حرية، عدالة، تضامن».

ولا يزال هنالك فروقات هامة بين التيارات السياسية فيما يتعلق بالقيم الأساسية، تتمثل خاصة على صعيدين قبل غيرهما:

تباينات في تفسير القيم الأساسية

١. على صعيد فهم كل قيمة من القيم الأساسية بمعزل عن غيرها:
يمكن تفسير إحدى القيم الأساسية منفردة بشكل متباين. ليس كل شخص على سبيل المثال يفهم نفس الشيء تحت عبارة حرية. فالتيارات الليبرالية تؤكد بشكل خاص على ما يسمى حقوق الحرية السلبية، بمعنى حقوق الدفاع ضد ممارسات الدولة الانتقائية ولحماية الملكية الخاصة. أما الديمقراطية الإجتماعية فتذهب إلى أبعد من ذلك، وتشدّد على أن الحرية الحقيقية لا تقررها الحقوق الدفاعية فقط،، بل أن هناك أيضاً عوامل حقوقية ايجابية تلعب دوراً هاماً كذلك من خلال مساهمتها في تمكين حقوق الحرية. فالحرية الحقيقية من قبيل رؤيا الديمقراطية الإجتماعية المستقبلية يمكن لها، بالنسبة لحرية التعبير على سبيل المثال أن تعني: أن توثيق حق التعبير الحر عن الرأي خطياً ليس كافياً، بل أن الأمر الأهم يتوقف على تهيئة الوضع المناسب لكل فرد من خلال التعليم والتأهيل... الخ. لتمكينه من استعمال حقه في التعبير الحر عن رأيه بشكل فعال أيضاً.

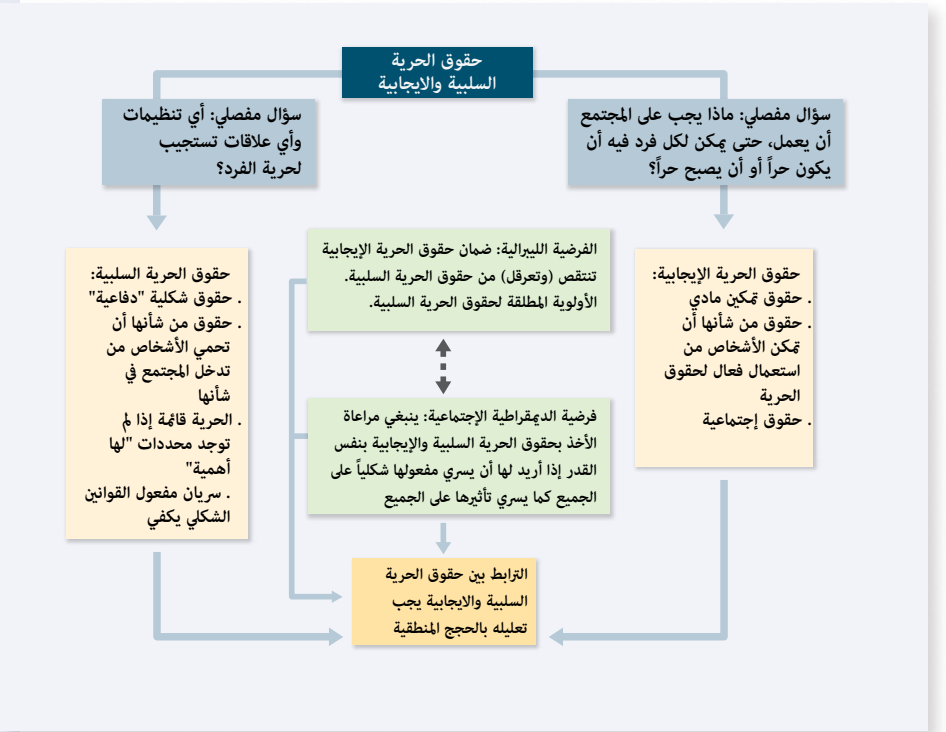

شكل رقم ٥: حقوق الحرية السلبية والإيجابية

التباين في تصنيف ثقل القيم الأساسية

٢. على صعيد علاقة القيم الأساسية كل واحدة مع الأخرى:

ليس من المهم فقط تفسير القيم الأساسية بشكل انفرادي منعزل، بل تفسير علاقة كل واحدة منها مع الأخرى. إذ أن هناك فرق واضح بين وضع أهمية كل من القيم الأساسية على قدم مساواة مع الأخرى، أو أن تناط أهمية أكبر بإحدى هذه القيم من أهمية نظيراتها. ومرة أخرى، يمكن توضيح ذلك بواسطة مثال من الليبرالية السياسية: في الفهم الليبرالي المبدئي للقيم تحظى الحرية بمركز محوري. ولذا تولى الحرية تلقائياً، كحرية التنافسية أو حرية الملكية الخاصة مثلاً، تولى بأهمية أعلى من أهمية القيمة الأساسية للعدالة، التي بدورها قد تحد من حرية الملكية الخاصة. أما الديمقراطية الإجتماعية، فلا تلجأ إلى تصنيف ثقل القيم الأساسية إلى مستويات متفاوتة، بل تؤكد على تكافؤ جميع القيم الأساسية من حيث مرتبة أهميتها.

يتبين أن التيارات السياسية الهامة في ألمانيا ترفع جميعها شعار القيم الأساسية الحرية والعدالة والتضامن، إلاّ أن ما يتم فهمه تحت هذا الشعار يتفاوت كثيراً في معظم الأحيان.

٤,٢. الحقوق الأساسية

القيم الأساسية كأساس لتوجيه السياسة الإقتصادية: مشكلتان

إذا فكر المرء في ماذا تعني القيم الأساسية المنوه عنها أعلاه بالنسبة لتوجيه سياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية، عندئذ يواجه مشكلة مزدوجة:

١. القيم الأساسية ليست معصومة عن الجدلية

أولاً: القيم الأساسية ليست معصومة عن الجدلية حولها. فالتيارات السياسية المختلفة، ولكن أيضاً الثقافات والحضارات المختلفة جميعها، تربط معها أموراً متباينة. وهكذا، فهي ليست قاعدة واسعة تحظى بالقبول بوجه عام لتوجيه السياسة الإقتصادية.

٢. القيم الأساسية هي مجرد قيم معنوية إلى حد بعيد

ثانياً: تتحرك القيم الأساسية على مستوىً رفيع من المعنوية التجريدية. في حالة القيام بوصف لتوجهات السياسات الإقتصادية، فيجب أن يتم إنجاز ذلك بشكل محدد. إذ أن التوصل إلى وضع إرشاد دقيق ومحدد لممارسة توجيهات للسياسات الإقتصادية من خلال القيم الأساسية وحدها فقط، لازال صعب المنال.

إذاً، فالقيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية تمثل إطاراً هاماً، عندما يدور الأمر حول وصف سياسة إقتصادية للديمقراطية الإجتماعية. إلا أن هيكل هذا الإطار يجب نصبه قبل ذلك على قاعدة أوسع وأكثر إلزاماً، وتعبئته بمتطلبات دقيقة محددة.

المرجعية: حزم مواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان

انشغل رياديو التفكير في الديمقراطية الإجتماعية بهذه التحديات على الدوام. خبير العلوم السياسية، توماس ماير من بين آخرين، اقترح كإجابة على هذه التحديات، بأن لا تحصر الديمقراطية الإجتماعية مرجعيتها على القيم الأساسية فقط، بل على الحقوق الأساسية أيضاً. وكنقطة مرجعية مركزية لنظرية الديمقراطية الإجتماعية اختار ماير لهذا السبب، الحقوق الأساسية المعتمدة والموثقة في حزم مواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان. هذا، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب في كتاب القراءة: «المبادئ الأساسية للديمقراطية الإجتماعية».

هناك العديد من الحجج المنطقية تدعم المرجعية إلى حزم مواثيق الأمم المتحدة عند القيام بإقرار التوجهات السياسية الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية:

تجاوزها للحدود الثقافية والجغرافية

- حزم مواثيق الأمم المتحدة تمثل المصدر الموحد لحقوق الإنسان الأكثر تجانساً في الزاميته وفي تجاوزه للحدود الثقافية والجغرافية على النطاق العالمي، وبالتالي للتعايش السلمي بين البشر.

محددة ودقيقة

- حزم مواثيق الأمم المتحدة تقدم صياغة دقيقة محددة للحقوق الإقتصادية لكل فرد.

ومن هذا المنطلق، ينبغي هنا أن يصار إلى وصف وتعريف دقيق للحقوق الأساسية المقرة في حزم مواثيق الأمم المتحدة، كما ينبغي تقصي أهميتها لسياسات الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية، وكيف تميز الديمقراطية الإجتماعية نفسها عن التيارات السياسية الأخرى.

١٩٦٦: حزمتان أمميتان

عام ١٩٦٦ طرحت الأمم المتحدة مشروعاً لحزمتين من المواثيق حول حقوق الإنسان.

١. الحزمة المدنية الأممية

حزمة المواثيق حول الحقوق المدنية والسياسية (الحزمة المدنية) تعرف ما يسمى حقوق الحرية السلبية، أي حقوق الدفاع ضد التدخل الانتقائي للدولة والمجتمع في الحريات الشخصية. من هذه الحقوق على سبيل المثال، الحق في التمتع بالحرية الشخصية والأمان (المادة ٩)، أو حرية الحق في التعبير عن الرأي دون عوائق (المادة ١٩)، والحق في انتخابات سرية (المادة ٢٩).

٢. الحزمة الإجتماعية الأممية

الحزمة الأممية حول الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (الحزمة الإجتماعية)، تعرف ما يسمى بحقوق الحرية الايجابية، أي حقوق التمكين، التي ينبغي أن تهيء للأفراد إمكانية التمتع بالحرية وأن تحفزها من خلال الممارسات الإجرائية من قبل الدولة والمجتمع. وتشمل هذه على سبيل المثال، الحق في ممارسة العمل (المادة ٦) تحت شروط عمل عادلة مؤمنة وصحية (المادة ٧)، والحق في الانتساب إلى تنظيم النقابات الحرة (المادة ٨)، والحق في ضمان إجتماعي (المادة ٩)، والحق في تحصيل التعليم والتأهيل الحر، كما وفي تحصيل التعليم العالي (المادة ١٣).

استحقاق الحق وتنفيذ الحق يتباعدان في كثير من الأحيان عن بعضهما في الحزم الأممية

في هذه الأثناء تمت المصادقة على الحزمة المدنية من قبل ١٥١ دولة، وعلى الحزمة الإجتماعية من قبل ١٤٨ دولة على النطاق العالمي. لكن حذار: فلطالما تم توقيع هذه الحزم من قبل دول تمارس خروقات للحقوق الأساسية للحريات على شاكلة منتظمة. من الواضح أن مجرد سريان المفعول شكلياً لحزم المواثيق الأممية وحده، لا يكفي بعد، لكي يتم الوصول إلى الهدف المعرف في تلك الحزم وهو «المثل المفضل للإنسان الحر، الذي تحرر من الخوف ومن العازة». فكثيراً ما يكون الاستحقاق في وادٍ وتنفيذ ذلك الحق في وادٍ بعيد آخر.

علاوة على ذلك، فإن الحقوق الواردة في الحزمة الإجتماعية، لا تلزم الدول تطبيق فوري للحقوق الأساسية دون تأخير، بل تلزمها فقط بأن تمارس نوعاً من التصرف، يتم من خلاله تحقيق الحقوق الأساسية على خطوات تدريجية. فهنا يرد وصفٌ لإلتزامات تعامل الدولة، التي من شأنها أن تصل بتلك الضمانات الشكلية من حيث المبدأ، للحقوق لترقى إلى ضمانات حقيقية أيضاً لها وتعمل على تحفيزها.

الديمقراطية الإجتماعية: تحقيق الحزم الأممية على أرض الواقع

هدف الديمقراطية الإجتماعية يتمثل في تبني ما تم وصفه في حزم المواثيق الأممية من حقوق أساسية سياسية، مدنية، إجتماعية، إقتصادية وثقافية وتنفيذها في كل مكان، بأسلوب لا تظل فيه صلاحيتها صلاحية شكلية فقط، بل لترقى الى التفعيل الحقيقي أيضاً، فالديمقراطية الإجتماعية في جوهرها، هي بمثابة برنامج تحقيق لحقوق الحرية السلبية والايجابية في كل مكان في العالم بشكل حازم.

هل من الممكن إجراء مقارنة تقييمية بين حقوق الحرية

لكن هل بالإمكان المقارنة بين حقوق الحرية السلبية والإيجابية بوضعهما في كفتي ميزان واحد؟ وهل هما حقاً على قدر متكافئ من الأهمية؟ أو أن إحداها تتفوق على الأخرى؟ الجدل حول هذا الموضوع، أطلقه على سبيل المثال أوسكر لافونتين (Oskar Lafontaine)، عندما بادر في إحدى المقابلات الإعلامية بطرح السؤال: ما فائدة حرية التعبير عن الرأي بالنسبة لحاملي مرض الأيدز (نقص المناعة) في أفريقيا (صحيفة تاجس شبيجل (Der Tagesspiegel) ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٨). اذاً، هل تساعد حقوق الحرية المتنعمين بالرخاء فقط، الذين يستطيعون أن يعبروا عن ما يجول بخاطرهم في وسائل الإعلام كما يشاؤون؟ وهل يمكن لشخص يعاني من الفقر، حتى أنه لا يقدر على شراء صحيفة يومية، أن يستفيد من حرية الصحافة؟ فيلسوف الإقتصاد الهندي أمارتيا سن (Amartya Sen)، الذي نال جائزة نوبل على أعماله، توصل إلى الحكمة القائلة:

«لم يحصل بعد أبداً، وأن تفشت المجاعة في بلد ديمقراطي فيه وسائل إعلام حرة» (سن ١٩٩٩). حقيقة أن أسباب تفشي المجاعات تتمثل عادة في مشاكل التوزيع ضمن سياق مداخل التوصل غير الكافية إلى المواد الغذائية الموجودة. أي حكومة يجب عليها أن تتحمل المسؤولية أمام مواطنيها، وتريد أن يعاد إنتخابها مرة أخرى، لا تستطيع مع مرور الوقت، أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تجاهلها للأحوال الإجتماعية المأساوية، وخاصة إذا تم نشرها للعلن في وسائل الإعلام. وهكذا، فالحرية – حسب سن – تصب في تسوية إجتماعية. وفي هذا الصدد يرى سن، أن من واجب الدولة والمجتمع أن يخلقا المقومات الأساسية للحرية ولتعامل شخصي مسؤول. يعني ذلك أن الحرية تقوم فقط، عندما يكون الحد الأدنى من الضمان الإجتماعي ومن الرعاية للقدرة على البقاء مثل الرعاية الصحية والتعليم، قائماً أيضاً.

وجود كل من الحقوق الأساسية السلبية والحقوق الأساسية الايجابية شرط ضروري متبادل بينهما

وهكذا فالحقوق المدنية، والحقوق الإجتماعية، حقوق الحرية السلبية والايجابية، تشترط كل واحدة منها ضرورة وجود الأخرى بالتبادل، ولا تدع مجالاً للمضاربة العبثية فيما بينها. في خطبة وداعه كرئيس للحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) تطرق فيلي براندت (Willy Brandt) كذلك لهذا الموضوع بشكل بارز: «إذا كان ينبغي علي أن أقول، ما هو الأمر – بجانب السلام الأهم من كل شيء آخر بالنسبة لي، فستكون إجابتي دون لف ودوران: الحرية. وأعني الحرية للكثيرين من الناس وليس للقلة منهم. حرية الضمير والرأي. وكذلك الحرية من العازة والخوف» (Brandt، ١٩٨٧: ٣٢). إذاً، كان الأمر بالنسبة لفيلي براندت، يدور من جانب حول الحرية من الانتقائية ومن الظلم، وبالتالي حول حقوق الحرية السلبية، ولكن من جانب آخر، يدور حول الحرية التي تؤدي إلى العيش في ظل أمن مادي، وبالتالي حول حقوق الحرية الايجابية. بهذا الموقف الواضح لدعم التفعيل الحقيقي للحقوق الأساسية على النطاق العالمي، تتميز الديمقراطية الإجتماعية باختلافها عن نظيرتها الديمقراطية الليبرتارية.

فيلي براندت (Willy Brandt): «الحرية أيضاً، هي تحرر من العازة والخوف»

الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية

الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية، هما في البداية نمطان علميان مثاليان، اللذان بالتأكيد قل ما نجدهما كنمطين حقيقيين في الواقع. ولكن، فإن من المهم أن يستحضر المرء في ذهنه هذين النموذجين المتباينين من الديمقراطية، لكي يستطيع تحديد مكان موقفه منهما.

نماذج ديمقراطية متباينة

سواءً أكانت الديمقراطية الليبرتارية أو الديمقراطية الإجتماعية، فكلاهما يستندان على نموذج من الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي تبقى لهما جذور مرجعية مشتركة:

..بجذور مرجعية مشتركة

- ديمقراطية شمولية وتترعرع في دولة القانون
- سلطة سياسية بإلتزام دستوري
- سيادة للشعب منظمة ضمن إطار مبدأ الأغلبية الديمقراطي

لكنهما يتباينان بوضوح في وجهة النظر بالنسبة للعلاقة بين حقوق الحرية السلبية وحقوق الحرية الايجابية. تنطلق الديمقراطية الليبرتارية من أن منح ضمان الحقوق الإيجابية، من شأنه أن ينتقص من حقوق الحرية السلبية، وفي نهاية المطاف يؤدي حتى إلى تفكيكها. وعلى العكس من ذلك تنطلق الديمقراطية الإجتماعية، من أنه يجب إيلاء أهمية لحقوق الحرية السلبية ولحقوق الحرية الإيجابية بنفس القدر، إذا ما أريد لها جميعها أن تبقى سارية المفعول شكلياً وذات تأثير فعال حقيقي.

حقوق الحرية شكلياً لا يكفي

مجرد سريان مفعول حقوق الحرية المحض شكلي، كما تقترحه الديمقراطية الليبرتارية، لا يكفي من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية، وذلك لأن عدم تكافؤ الفرص الإقتصادية الناجمة عنه يمكن أن تؤدي إلى:

- علاقات تبعية غير مستقلة وعلاقات آمر ومأمور،
- ظروف عمل لا تليق بالكرامة الإنسانية،
- عدم إتاحة فرص متساوية لمواطني الدولة لإدراك بحقوقهم السياسية (ماير، ٢٠٠٥b: ١٥).

مثال: حرية التعبير

للتوضيح بمثال من مجال التعبير عن الرأي: من وجهة نظر الليبرتارية يكفي أن لا تقوم الدولة بأي عمل للحد من حرية التعبير عن الرأي، على سبيل المثال أن تغض النظر عن الرقابة على الصحافة، ولكن من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية فيجب على الدولة أن تخطو خطوة حاسمة أبعد من ذلك فتشجع أيضاً بشكل نشط على إتاحة الفرصة الحقيقية المتساوية للمواطنين للتعبير الحر عن آرائهم. ينطوي تحت ذلك، أن تكون هناك فرص متساوية للجميع للدخول الميسّر إلى المعلومات، وأن يكونوا على درجة من التعليم يؤهلهم أصلاً أن يكونوا لأنفسهم رأياً. وعلاوة على ذلك، يجب تشكيل حقوق الملكية الخاصة لهؤلاء الذين يملكون وسائل الإعلام الجماهيرية، بحيث لا يعد بإمكانهم استغلال سلطتهم الإعلامية لنشر رأيهم الخاص في العلن بشكل أقوى من غيرهم. مثل هذا الشكل من سوء استعمال السلطة، من شأنه أن يخالف مبدأ ربط حرية الملكية الخاصة مع التزاماتها الإجتماعية، الذي يمثل ميزة هامة من ميزات الديمقراطية الإجتماعية. التدخل في حق حرية الملكية الخاصة من خلال هذا المبدأ، لا يقبل حتى التفكير فيه من وجهة النظر الليبرتارية.

تصورات مختلفة للأهداف بين الديمقراطيتين الإجتماعية والليبرتارية

ومن هنا، ورغم جذور النشأة المشتركة بين الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية، إلا أن كل منهما يستند على فرضيات مختلفة، تقود بدورها، وفيما يتعلق بالنظام الإقتصادي، إلى تصورات متباينة جداً للأهداف.

تظهر أهم أوجه التباين في فهم كل منها للسوق على سبيل المثال. فالديمقراطية الليبرتارية تفهم السوق ككونه تعبيراً عن الحرية، وتسعى من هذا المنطلق، إلى سوق يضبط نفسه ذاتياً. في المقابل تشدد الديمقراطية الإجتماعية على أن الأسواق الحرة الطليقة، قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة من حيث التكاملية المجتمعية. وخير مثال على ذلك نجده في أزمة أسواق المال عام ٢٠٠٨. ولذلك تدعو الديمقراطية الإجتماعية لاحتضانٍ مجتمعيٍ للأسواق من خلال قوانين سياسية وشروط أطرية وناظمات حكومية ضابطة.

لا بد من احتضانٍ مجتمعيٍ للأسواق

يظهر جلياً أن الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية، ومع أنهما متشابهتان من قبيل الاعتبارات التاريخية في نظام مرجعيتهما إلى الديمقراطية الليبرالية، إلا أنهما تختلفان عن بعضهما – وبالذات أيضاً من منظور السياسة الإقتصادية – بشكل واضح.

شكل رقم ٦: الديمقراطيات الليبرالية والليبرتارية والإجتماعية بالمقارنة (مع المجال الإقتصادي)

تم التعبير عن فهم الديمقراطية الإجتماعية للسوق كذلك ضمن برنامج هامبورغ (Hamburger Programm) للحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD):

«السوق بالنسبة لنا، يمثل واسطة تمتاز عن أشكال التنسيق الإقتصادي الأخرى. إلاّ أن السوق المتروك لنفسه يظل أعمى البصر إجتماعياً وايكولوجياً. وهو من ذاته ليس في وضع يستطيع فيه أن يهيء السلع بوتيرة مناسبة ويضعها تحت التصرف العام. ولكي يستطيع السوق أن يُفتّح أزهار فعاليته الايجابية، يحتاج إلى ناظمات من قبل دولة كفؤة في فرض العقوبات، وإلى قوانين أكثر فعالية وتسعيرة عادلة للسلع.»
(هامبرغر بروجرام ٢٠٠٧: ١٧)

ثلاثة مبادئ

٤,٣. مبادئ في السياسة الإقتصادية

والآن، مإذا تعني القيم الأساسية والحقوق الأساسية والديمقراطية الإجتماعية تحديداً بالنسبة للسياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية؟

هنا يصار إلى تبني الفرضية، أن سياسة ديمقراطية إجتماعية، يستوجب عليها أن تسترشد بالمبادئ الثلاثة التالية، إذا ما أرادت تحقيق قيمها الأساسية وتفعيل الحقوق الأساسية على أرض الواقع.

نمو، تسوية إجتماعية، وإستدامة

من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية، يجب أخذ المبادئ الثلاثة هذه في السياسة الإقتصادية بعين الاعتبار على قدم من المساواة. في هذا التوجه، تتميز الديمقراطية الإجتماعية عن الأصوات المحافظة والليبرتارية وعن أصوات اليسار الشمولية، التي تركز كل منها على واحد فقط من هذه المبادئ. إذ أنه فقط إذا تم مراعاة هذه المبادئ على قدر متساوٍ من الأهمية، يمكن أن ينطلق العنان لنشأة نوعية للنمو الإقتصادي وبالتالي إلى تقدم مستدام متجهاً نحو تحقيق الرفاه العام.

كل إجراء سياسي إقتصادي، يمكن قياسه بالتحقق فيما إذا كان هذا الإجراء يستوفي متطلبات هذه المبادئ معاً بشكل متكافئ فيما بينها. وهكذا تمثل هذه المبادئ كذلك مقياساً لتقييم السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية.

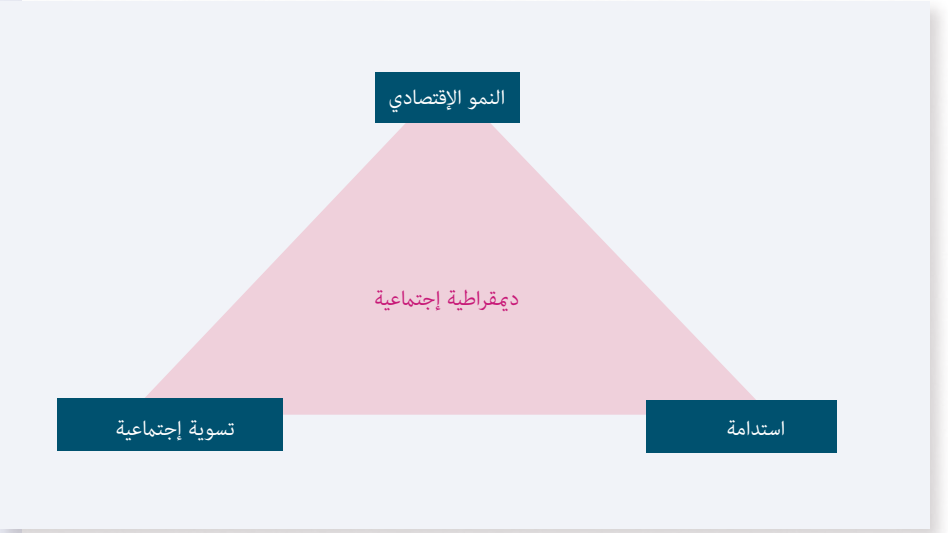

شكل رقم ٧: مثلث مبادئ السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية

النمو الإقتصادي

حزمة المواثيق الإجتماعية الأممية: «حرية من الخوف والعوز»

«الإنسان»، هكذا وردت الصيغة في حزم المواثيق الأممية – له أن يعيش «حراً من الخوف والعوز». وورد فيها تعريف محدد للهدف: «تنمية إقتصادية وإجتماعية وثقافية متواصلة وفرص تشغيل منتج للجميع». التحرر من العوز يتطلب تلقائياً أمناً مادياً كشرط مسبق. يجب أن يكون في حيز الإقتصاد الوطني قدر من الناتج الإجتماعي، يضمن الحد الأدنى من الرفاه، حتى يتسنى لكل فرد في المجتمع أن يمارس حقوقه الأساسية. ويدور الأمر في هذا الصدد، من ناحية حول الرفاهية الفردية لكل مواطن بعينه، ومن ناحية أخرى حول الرفاه المجتمعي ككل، ليتسنى بذلك وجود كم من الموارد تكفي للقيام بالمهام المعرّفة بأنها مهام عامة.

النمو الإقتصادي: هو تزايد الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي النمو المطرد للقيمة الإجمالية لمجموع ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات في حيز الإقتصاد الوطني. ولأنه يتم في العادة الإنطلاق من وجود نمو إقتصادي، يتم تعريف الركود الإقتصادي كنمو إقتصادي صفري. إذا إنخفض الإنتاج، يتم نعته بالنمو الإقتصادي السلبي. إلاّ إذا ارتفعت الأسعار، فيمكن أن تظهر النتيجة الحسابية – في أسوأ الأحوال بالنسبة للنمو الإقتصادي الإسمي – موجبة. لكن لدى احتساب معدل النمو الإقتصادي الفعلي، فيتم طرح الزيادة في الأسعار لئلا تؤثر في النتيجة. (معجم الإقتصاد ٢٠٠٩).

الحد الأدنى لمعدلات النمو الإقتصادي كشرط مسبق لقيام مجتمع تسوده الحرية والعدالة وروح التضامن

وهكذا، فالمجتمع الحر العادل المتضامن يتطلب أن يكون الرفاه فيه سائداً كشرط مسبق، مثل هذا الرفاه يجب تدبيره إقتصادياً من خلال معدلات نمو إقتصادي إيجابية. وفقط من خلال إنتاجية عالية وخلق القيم المادية، يمكن تهيئة حيز المناورة اللازم للتوصل للرفاه على الصعيدين الفردي والمجتمعي. تاريخياً، يتبين أنه في العادة دائماً، وفي كل حالة عندما تسجل الإقتصادات الوطنية معدلات نمو إقتصادي مستدامة، كان التوزيع لما تم تدبيره إقتصادياً من الناتج الإجتماعي يجري على شاكلة أكثر عدالة وتسامحاً مما هو الحال عليه أثناء مراحل الهبوط الإقتصادي. وهكذا، يتبين أن النمو الإقتصادي يمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق قيم وأهداف الديمقراطية الإجتماعية المذكورة أعلاه.

أي مفهوم للنمو الإقتصادي؟

لكن، ماذا يعني النمو الإقتصادي بدقة؟ لقد طرأ إبان العقود الأخيرة تحول في إدراك الديمقراطية الإجتماعية للنمو الإقتصادي الصحيح.

١٩٦٧ – قانون الإستقرار والنمو الإقتصادي: نمو إقتصادي مناسب ومتواصل

تحت قيادة وزير الإقتصاد والمالية من الحزب الديمقراطي الإجتماعي، كارل شللر (Karl Schiller) تم في عام ١٩٦٩ تحديد «النمو الإقتصادي المناسب والمتواصل» كهدف سياسي مركزي، ينص عليه قانون «الإستقرار والتنمية». وبجانب ذلك، تم تحديد مستوى بطالة متدني وتضخم مالي منخفض، والحفاظ على التوازن في الإقتصاد الخارجي ضمن ما يسمى «المربع السحري»، كأهداف للسياسة الإقتصادية. وتبعاً لذلك، تتمثل مهام الدولة

النمو الإقتصادي كما ورد في برنامج هامبورغ: (برنامج عمل الحزب الديمقراطي الإجتماعي المعلن في هامبورغ)

«الرفاه ونوعية عالية من الحياة، كانت هذه، وستبقى أهداف سياسية إقتصادية ديمقراطية إجتماعية. في الماضي، كان التقدم يُفهم كنمو إقتصادي كمّي قبل أي شيء آخر. واليوم، فإن التحول السريع في المناخ، والممارسات الجائرة على الأنظمة الأيكولوجية ونمو السكان في العالم، تجبرنا أن نعطي التنمية اتجاهاً جديداً لمسيرة المستقبل. وعلى ذلك يتوقف الأمر، فيما

إذ ما تمخضت التنمية عن التقدم المنشود. فنحن نريد توحيد التقدم المستديم مع الديناميكية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والمسؤولية الأيكولوجية، ومن أجل ذلك، أصبح النمو الإقتصادي النوعي بخفض محسوس من الاستهلاك على الموارد الطبيعية ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. ومن المفروض أيضاً أن يستطيع كل إنسان كسب عيشه من خلال عمل مناسب بكل حرية من الإستغلال والخوف. وينبغي أن ينال كل إنسان حصة عادلة من ثروات النتاج الإقتصادي». (هامبورغر بروجرام ٢٠٠٧: ٤٢)

حسب نظرية كينز في معادلة التأرجحات في الحركة الإقتصادية وتجنب الكساد الإقتصادي بشكل فعال.

عام ١٩٧٢، «حدود النمو الإقتصادي»: إنتقاد التوجه نحو النمو الإقتصادي

ساهمت الدراسة الهامة التي نشرت عام ١٩٧٢ تحت عنوان: «حدود النمو الإقتصادي» في تبلور وعي عميق، بأنه من الممكن أن يرتبط النمو الإقتصادي كذلك باستهلاك المواد الخام مع ممارسات جائرة على البيئة. وبهذا أصبح السؤال الذي يُطرح بإلحاح، عما إذا كان النمو الإقتصادي جدير أصلاً بالجري وراءه، وبالأحرى إن كانت إستدامته ممكنة.

عام ٢٠٠٠، إستراتيجية لشبونة: المفهوم التفاضلي للنمو الإقتصادي

في هذه الأثناء، تبلورت فكرة تفاضلية للنمو الإقتصادي، كمنطلق لمحاولة ربط التجديد التقني الإبداعي، والتحديث الأيكولوجي والتعاضد الإجتماعي ببعضها البعض. ضمن هذا المفهوم، تم تحت قيادة رؤساء الحكومات الديمقراطية الإجتماعية في عام ٢٠٠٠ إقرار ما يطلق عليه «إستراتيجية لشبونة»، التي من المفروض أن تصبح أوروبا من خلالها في غضون عشر سنوات، أكثر الحيزات الإقتصادية قدرة على التنافس وأقواها ديناميكية في العالم.

مفهوم نمو إقتصادي نوعي بمنظور على استنزاف الموارد وعلى التقدم الإجتماعي

وهكذا، يتبين أن فهم النمو الإقتصادي يخضع لتحوّل متواصل. فبينما هيمنت نشوة النمو الإقتصادي على الأحاسيس إبان عقد الستينات، حتى تبعتها أحاسيس التشكيك والريبة في عقد السبعينات. في هذه الأثناء، تبلورت وجهة نظر تفاضلية، تستعمل مفهوم النمو الإقتصادي النوعي الذي يهدف من بين أمور أخرى، إلى التوصل للتقدم إجتماعي مع تخفيض استنزاف الموارد الطبيعية في نفس الوقت. هذا المنظور التفاضلي يسمح بخلق التوازن بين النمو الإقتصادي والإستدامة والتسوية الإجتماعية أيضاً.

حزمة المواثيق الإجتماعية للأمم المتحدة: «نفقات مناسبة للعيش»

التسوية الإجتماعية

التسوية الإجتماعية، كمبدأ للسياسة الإقتصادية، تنبثق كوصية من الرؤيا المستقبلية للديمقراطية الإجتماعية. وهي في نفس الوقت منطقية من وجهة النظر الإقتصادية. كل من يأخذ القيم الأساسية والحقوق الأساسية للديمقراطية الإجتماعية على محمل الجد، يجب عليه أن يستهدف سياسة إقتصادية بصبغة تسوية إجتماعية ساطعة اللون. لا يستشف ذلك فقط من قيم العدالة والحرية والتضامن الأساسية، بل من الحقوق الأساسية أيضاً التي وردت صياغتها في حزم مواثيق الأمم المتحدة. ففيها ترد المطالبة على سبيل المثال: «بنفقات مناسبة للعيش»، كما تطالب بأن «تحصل النساء على شروط عمل لا تقل ملاءمة عن تلك التي يحصل عليها الرجال، وعلى أجر عمل يكافؤ أجرهم لنفس العمل»، وبأن يتوفر لهن «الغذاء واللباس والمأوى بما يكفي حاجتهن»، وبأن يكون «الحق في التعليم» قائماً، وبحيث يتسنى من خلال ذلك ضمان «التفتح الكامل للشخصية الإنسانية».

الديمقراطية الإجتماعية تستهدف قيام مجتمع بمواطنة إجتماعية، الذي يضمن لكل فرد حياة كريمة مؤمنة مادياً، ليتسنى له المشاركة في الحياة المجتمعية والديمقراطية، دون أن يتوقف ذلك على مدى نجاح معاملات السوق. ولذلك يعتبر النمو الإقتصادي، من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية شرطاً مرجعياً ضرورياً، لكنه ليس غاية في حد ذاتها، ويجب أن يراعي التسوية الإجتماعية والعدالة. ويجب أن يتم توزيع مردودات الإقتصاد الديناميكي المنتج بطريقة عادلة حقة. وبهذا يتسنى الضمان لكل مواطن أن يكسب عيشه من خلال عمل مناسب، وأن يحصل على حصة عادلة من نمو الناتج الإجتماعي وهو في حرية كاملة من كابوس الخوف على وجوده.

التسوية الإجتماعية منصوص عليها في القانون الأساسي

التسوية الإجتماعية ضمن النظام الإقتصادي في ألمانيا، موثقة نصاً كذلك في المادة ١٩ من القانون الأساسي، الذي يعرّف ألمانيا الإتحادية كدولة إجتماعية. علاوة على ذلك، تقتضي المادة ١٤ ربطاً إجتماعياً للملكية الخاصة: «الملكية الخاصة ملزمة. وإستعمالها ينبغي أن يخدم في نفس الوقت الرفاه العام».

الربط الإجتماعي للملكية الخاصة: أمثلة

من يملك بنايات سكنية، لا يجوز له إساءة إستعمالها كأداة للمضاربات، بل عليه أن يحافظ على صيانتها ويعرضها للإيجار. ومدير شركة مساهمة ما، لا يتحمل مسؤولية توزيع الأرباح على المساهمين فقط، بل عن الشركة نفسها أيضاً، من خلال الحفاظ على أمكنة العمل فيها، وأدائها لحماية البيئة. فالشخص الذي يتمتع بحصة كبيرة نسبياً من الرخاء الإقتصادي المجتمعي، يترتب عليه أن يقدم للمجتمع الكثير أيضاً، بما يتناسب مع تلك الحصة. فالربط الإجتماعي يرسي بمثابة شامة خلقية مميزة على جسد الديمقراطية الإجتماعية.

تناقض التسوية الإجتماعية مع مبدأ القدرة على الأداء

ولكن، ألا تقف التسوية الإجتماعية في جبهة من التناقض مع مبدأ «القدرة على الأداء» لإقتصاد السوق؟ ألا تعيق التسوية الإجتماعية عوامل تحفيز القدرة على الأداء، التي تعتبر من العوامل المهمة لديناميكية الإقتصاد والنمو الإقتصادي؟ هذه الأسئلة تعطي دلالة على العلاقة المتوترة القائمة فعلاً بين التوجهات نحو النمو الإقتصادي والتوجهات نحو التسوية الإجتماعية.

رودريك (Rodrik): خلق القيم المادية يتطلب وجود تسوية إجتماعية مسبقاً

إلا أنه يوجد في هذا الصدد صلة معاكسة أيضاً: إنطلاق القوى الكامنة للإنتاجية وللنمو الإقتصادي، يحتاج دوماً إلى أرضية إجتماعية صلبة. وخلق القيم (المادية) يتطلب مسبقاً وجود تسوية إجتماعية. وهكذا فقد بين عالم الإقتصاد الأمريكي داني رودريك (Dani Rodrik)، أن الدول التي تؤمن قدراً عالياً من الضمانات الإجتماعية، كانت الدول الناجحة إقتصادياً ويرجع ذلك إلى – من بين أمور أخرى – أن الضمان الإجتماعي يرفع من استعدادية الفرد لتقديم أداء كفؤٍ.

فالشخص المؤمن إجتماعياً، من الأحرى أن يكون أكثر استعداداً لتشكيل المتغيرات، وتحمل المخاطرات والإقدام بشجاعة على كل ما هو جديد (رودريك ١٩٩٧: ١٧٨).

الناقدون كذلك يعترفون: الدولة الإجتماعية تعزز الإنتاجية

الجدلية حول هذه الصلة قليلة. كذلك رئيس معهد أي فو (Ifo) للبحوث الإقتصادية في ميونخ، والقريب للوسط الإقتصادي، يؤكد أن «(التضامن) يمنح الأجيال الشابة الأمان والثقة بالنفس، التي تحتاجها لتحمل مخاطرة إستغلال فرص واعدة جداً لحياة أفضل. وإلى هذا الحد، فلست مقتنعاً بصحة الحكم المسبق الشائع، بأن الدولة الإجتماعية ستحملنا أعباء ثمنها الباهظ. بل على العكس من ذلك، فأنا أعتقد أنه من المحتمل جداً، أن الدولة الإجتماعية كانت هي السباقة في إطلاق عنان القسم الأكبر من القوى المنتجة، التي كانت بدورها مسؤولة عن القفزة الإقتصادية إبان حقبة ما بعد الحرب» (سن (Sinn):١٩٨٦: ٥٦٦-٥٧٧).

«التسوية الإجتماعية»
في برنامج هامبورغ:
«المداخيل والثروات موزعة بشكل غير عادل في ألمانيا. وعلى السياسة الضريبية للديمقراطية الإجتماعية أن تحد من عدم المساواة، وأن تعزز إتاحة الفرص المتساوية. ونحن نؤيد نمواً في الأسعار، يتماشى مع توجهات النمو الإقتصادي والإنتاجية واعتبارات التضخم المالي. نريد قدراً أكبر من الثروات بين أيدي المستخدمين. مشاركة المستخدمات والمستخدمين في رؤوس أموال الشركات كمصدر إضافي لمداخيلهم، يضمن مشاركة أكثر عدالة للمستخدمين في نجاح شركاتهم. ناهيك عن أنها تعزز الطاقات التجديدية والإنتاجية.» *(برنامج هامبورغ (Hamburger Programm) ٢٠٠٧: ٤٣)*

توازن بين التوجه نحو نمو إقتصادي وتسوية إجتماعية

ولذلك، فالديمقراطية الإجتماعية تستهدف قيام توازن بين توجهات النمو الإقتصادي والتسوية الإجتماعية. مثالاً على ذلك يقدمه هنا النموذج السويدي على وجه التحديد. ومن الأمثلة المأخوذة من مختلف البلدان الواردة في الفصل السادس من هذا الكتاب يتبين بوضوح، أن المستوى العالي للتسوية الإجتماعية يمثل شرطاً ملازماً للنجاح المرموق الذي أحرزته السويد على الصعيد الإقتصادي.

الإستدامة

الإستدامة هي المبدأ المركزي الثالث في السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية. تشتمل الإستدامة على بعد أيكولوجي وبعد إقتصادي وبعد إجتماعي.

يرجع مفهوم «الإستدامة» في الأصل إلى الصناعات الحرجية

كثيراً ما يتم ربط تعبير الإستدامة لأول وهلة مع المسائل الأيكلوجية. وفعلاً، فإن الأفكار الرائدة في مسألة الإستدامة، تنبع من إعتبارات أيكولوجية أيضاً. مصطلح «الإستدامة» ينحدر أصلاً من الصناعة الحرجية: ينبغي أن لا تتعدى كمية الأخشاب التي تؤخذ من الغابة في حدها الأعلى، كمية ما ينمو من الأخشاب مجدداً. هذا ما طالب به العالم في مجال الأحراج، جورج لودفيج هارتج (Georg Ludwig Hartig) في القرن الثامن عشر. واليوم تعني الإستدامة الايكولوجية وجوب الحفاظ بقدر ما يمكن على سلامة البيئة، كونها تمثل القاعدة الضرورية لحياة الأجيال القادمة. ولذا، فالأبحاث في مجالات المصادر الطبيعية وحماية المناخ وحماية التنوع الحيوي، كما والحد من الإثقال الجائر على البيئة، باتت من المعطيات الهامة في هذا المجال. وكذلك الحقوق الأساسية الواردة في حزمة المواثيق الإجتماعية الأممية، وبإشارتها إلى أهمية «تحسين كافة جوانب نقاء البيئة» (المادة ١٣)، تؤكد على أنه يجب بداية، حماية المقومات الطبيعية للحياة لأي فرد من البشر. وهذا ليس ضرورياً فقط، لأن بدونه ستفتقد الأجيال المستقبلية عناصر أساسية لبقائها، بل كذلك، لأن هنا وفي الوقت الحالي لا زال يوجد بشر يعتمدون في بقائهم أصلاً على مياه شرب نقية وهواء نقي صحي.

في وقت مبكر نسبياً، أشّر ممثلو الديمقراطية الإجتماعية بالبنان على أهمية الإستدامة:

١٩٧٢، فكرة الإستدامة: مبادرة من جوستاف هاينمان

«يجب أن نطرح على أنفسنا السؤال، فيما إذا كانت الأرض ستؤول إلى حالة كارثية إذا ما استمر الإنفجار السكاني، وإذا ما دأبت الإنسانية على الإستمرار باستعمال أحقيتها في إستغلال الثروات الطبيعية غير المتجددة بشكل متسارع باضطراد، كما هي الآن في صدد النية لفعله (...) ولأجل مستقبل هؤلاء، الذين هم أطفالنا وأحفادنا، يجب علينا جميعاً أن نكون مستعدين للتوقف عن ذلك، وإذا لزم الأمر، لنخفف كثيراً من إستعمالها.» (جوستاف هاينمان *(Gustav Heinemann)*، ١٩٧٢)

١٩٨٣، مفوضية برونتلاند

عام ١٩٨٣، وفي سياق مهام المفوضية التي عينتها الأمم المتحدة، وأطلق عليها «مفوضية برونتلاند» (Brundtland Commission)، (على إسم رئيس وزراء النرويج السابق) تبلورت فكرة رائدة، نصت كالآتي:

«التنمية الدائمة، هي تلك التنمية التي تفي بحاجة الحاضر، دون المجازفة بأن لا تستطيع أجيال المستقبل إرضاء إحتياجاتها». (مقتبس عن هاوف *(Hauff)*، ١٩٨٧: ٤٦).

الدور الإقتصادي للإستدامة

لكن مصطلح الإستدامة يتضمن بجانب البعد الأيكلوجي بعداً إقتصادياً أيضاً. وهذا ما ورد التأكيد عليه عام ١٩٩٨ في التقرير النهائي لإحدى لجان تقصي الحقائق التابعة لمجلس النواب الألماني الإتحادي (البوندستاغ) حول «فكرة الإستدامة – من المثالية إلى التطبيق» على الوجه الآتي: الإستدامة الإقتصادية تعني أن الإنتاج الإقتصادي المؤدي لحالة الرفاه، يجب أن يكون كذلك ممكناً في منال الأجيال في المستقبل، حتى يتسنى الحفاظ على إقتصاد السوق الإجتماعي. ومن أجل ذلك، يجب تمويل الإنفاق العام، وخاصة إنفاق الدولة الإجتماعية، على شاكلة عقلانية واقعية مستديمة، كما يجب أن يتم تخصيص نفقات للإستثمار في مجالات التعليم والأبحاث العلمية والبنية التحتية.

مثال للحيطة والحذر

في ضوء أزمة الأسواق المالية على الصعيد العالمي، تبينت أهمية الإستدامة بشكل أكثر وضوحاً. فالتوجه لمجرد استهداف مردود قصير الأمد دون أن يضع الإستدامة نصب عينيه، لا يهدد الشركة وحدها بالخطر، بل قد يؤدي إلى عدم الإستقرار في كامل الإقتصاد الوطني.

برنامج هامبورغ: «الإستدامة تعني التفكير إنطلاقاً من المستقبل»

ولكن الإستدامة تتضمن أيضاً بعداً ثالثاً وهو الدور الإجتماعي: الإستدامة الإجتماعية تعني دوام مشاركة جميع أعضاء المجتمع، ودوام التسوية للتوترات الإجتماعية. يدور الأمر هنا إذاً حول إستدامة تأمين الإحتياجات الأساسية والمشاركية المجتمعية.

«الإستدامة» في برنامج هامبورغ للحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD):

يعني مبدأ الإستدامة: التفكير إنطلاقاً من المستقبل؛ ومقاومة تفوق النظرات قصيرة المدى إلى الأشياء، ومقاومة هيمنة المنطق الإقتصادي المبني حصراً على اعتبارات إدارة إقتصادية محضة؛ وفكرة تصميم السياسة إنطلاقاً من الإعتبارات المجتمعية، والتنوع الديمقراطي بفهم الإستدامة الايكولوجية، والإندماج الإجتماعي، والتشاركية الثقافية كـفكرٍ إرشادي تحتذي بها سياسة الديمقراطية الإجتماعية».
(برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ١٧)

النمو النوعي للإقتصاد – تحقيق المبادئ الثلاثة على قدم المساواة

هل هناك توتر في العلاقات بين المبادئ الثلاثة؟

النمو الإقتصادي، والتسوية الإجتماعية، والإستدامة – هذه المبادئ الثلاثة ينبغي أن تتحقق في السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية بنفس الوتيرة على قدم المساواة. لكن هل يمكن التوصل إلى ذلك أصلاً؟ ألا تحد التسوية الإجتماعية من فرص المجتمع لينمو إقتصادياً؟ ألا يحتاج النمو الإقتصادي في نهاية الأمر إلى مواد خام ويؤدي بذلك إلى الحد من فعالية الإستدامة؟ من الظاهر، أن المبادئ الثلاثة تربطها علاقة متوترة. إذاً، كيف يمكن أن تتحقق بنفس الوتيرة على قدم المساواة؟

في عام ١٩٧٣ تداول فيللي براندت هذه الأفكار بمثال من مبدئي النمو الإقتصادي والإستدامة:

فيللي براندت بصدد العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستدامة

> «لا الفرد وحده، ولا المجتمع ككل يستطيعان أن يعيشا على حساب الطبيعة. وإلا ستصبح تنمية البيئة من حولنا لا إنسانية. (...) فالضجيج، وتلوث الماء والهواء، كلها تضع علامة إستفهام جدية على فوائد النمو الإقتصادي. لكنني في نفس الوقت أحذر من التفكير الارتجالي، الذي يرى مثلاً، أن الخروج من المأزق، يتمثل في وضع قيود على النمو الإقتصادي والإنتاجية. الأمر الأهم، يتمحور حول السؤال، أين وكيف ولأي غرض يخدم النمو الإقتصادي، وحول الإدراك بأن النمو والمبدأ الإقتصاديين يجب أن يكونا في خدمة البشرية. فإن كان ليس من المفروض أن تتحكم «الأوضاع» فينا، بل أن نسيطر نحن عليها، فعلينا أن نتفكر بقليل من الإمعان، وحتى لعله من الواجب علينا أن نكدّ في عملنا أكثر من بين أمور أخرى».
> فيللي براندت، لدى إعلان برنامج حكومته في ١٨، كانون الثاني / يناير ١٩٧٣)

أسئلة مركزية: النمو الإقتصادي، أين وكيف ولماذا؟

بهذا يشير فيللي براندت بأن الأمر لا يمكن أن يدور حول الإنحياز غير المشروط لمبدأ النمو الإقتصادي، بل دوماً حول الإمعان في التفكير، أين وكيف ولأي غرض ينبغي أن يحل النمو الإقتصادي. من الذي ينبغي للنمو الإقتصادي أن يخدمه، ومن يجني الفائدة منه؟ إذاً، فلا يدور الأمر للديمقراطية الإجتماعية حول مفهوم أعمى للنمو الإقتصادي، بل حول نمو إقتصادي نوعي يراعي مبدأي التسوية الإجتماعية والإستدامة بقدر متعادل.

إذا أمعن المرء في تفكيره قليلاً – حسب مفهوم فيللي براندت – يتبين له بسرعة، أن المبادئ الثلاثة لا تقف قبالة بعضها في علاقة متوترة فقط، بل يمكن لكل واحدة منها أن يشترط وجود المبدأ الآخر وأن يسانده. مما ورد في النصوص أعلاه يتبين أن التسوية الإجتماعية تمثل شرطاً مرجعياً لإقتصاد يتصف بالديناميكية. وكذلك الإستدامة الأيكولوجية يمكنها تحفيز النمو الإقتصادي. حتى في هذه الأيام، أصبحت القطاعات الإقتصادية في ألمانيا، التي تعمل في مجال الطاقات المتجددة، من أهم محركات النمو في الإقتصاد الألماني، وتؤمن قدراً عالياً من أماكن العمل. هذا وسيتم التطرق في الباب السابع لمثل هذا الترابط، بمثال من سياسة القطاع الإقتصادي الأيكولوجية.

يمكن للإستدامة أن تحفز النمو الإقتصادي، مثال على ذلك من السياسة الأيكلوجية في القطاع الصناعي (فصل٧)

يتبين أن الايفاء بإستحقاقات المساواة بين مبادئ النمو الإقتصادي والتسوية الإجتماعية والإستدامة يشكل تحدياً كبيراً، ولكنه قد يكون في نفس الوقت فرصة كبيرة أيضاً. ولا بد من قراءة وتفحص التبعيات الناتجة عن هذه المبادئ الثلاثة من جديد وعلى الدوام والتعامل ومراجعة النظر فيها طبقاً لذلك. فلا مكان هنا لمسلمات لا تقبل الشك فيها. ولكن إذا تم مراعاة هذه المبادئ بنفس الوتيرة على قدم المساواة، يقوم عندئذٍ نمو إقتصادي نوعي، يأتي بالفائدة على كافة المجتمع.

الربط بين النمو الإقتصادي والتسوية الإجتماعية والإستدامة ينتج عنه النمو الإقتصادي النوعي

«النمو الإقتصادي النوعي» في برنامج هامبورغ للحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD):
نحن نعمل في سبيل التقدم المستدام، الذي يوحّد الديناميكية الإقتصادية مع العدالة الإجتماعية والعقلانية الأيكولوجية. من خلال النمو الإقتصادي النوعي، نريد أن نتجاوز الفقر والإستغلال، ونهيء الرفاه والعمل الجيد للجميع، ونجابه التحولات المناخية التي تهددنا. علينا أن نعمل على تأمين المقومات الطبيعية الأساسية لحياة الأجيال القادمة، وأن نحسن نوعية الحياة بشكل عام. ومن أجل ذلك، نريد أن نضع إمكانات التقدم العلمي والتقني في خدمة البشر».
(برنامج هامبرغ، ٢٠٠٧: ٥)

٤،٤. سرحة فكرية: قياس كمّي للنمو الإقتصادي

التقدم الأيكولوجي = الناتج المحلي الإجمالي؟

كيف يستطيع الإنسان ترجمة التقدم الإقتصادي إلى أرقام؟ المؤشر الدارج أكثر من غيره لدى التنمية الإقتصادية، يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (BIP)، ويعرف هذا بالقيمة الإجمالية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في بلد ما خلال فترة عام واحد. فإذا نما الناتج الإجمالي، يقال أن هنالك انتعاش إقتصادي، أما إذا توقف نموه أو إنخفض فيقال أن هنالك كساد إقتصادي. ولا ينبغي تجاهل أهمية الناتج المحلي الإجمالي: فالموازنات العامة، والحد من البطالة، ورفاه المجتمع، كلها تتوقف على النمو الإقتصادي.

رُقع عمياء في الناتج المحلي الإجمالي

إلاّ أن الناتج المحلي الإجمالي يظهر لدى قياس التقدم الإقتصادي العديد من البقع العمياء التي تتخلله، وخاصة من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية، تعتبر الصورة التي ترسم على اللوحة من خلال مجرد اعتبارات بُعد الناتج المحلي الإجمالي وحده غير كاملة، حيث أن هذه الصورة تظهر كم هو حجم الناتج الإجمالي فقط. وذلك لا ينم عن شيء يمكن أن يجيب على التساؤلات التالية:

١. التوزيع

كيف سيتم توزيع ناتج الإقتصاد المحلي؟ هل هذا التوزيع عادل؟ وهل ستحصل أقلية على الحصة الأكبر من الموارد؟ بناء على أي معايير سيتم التوزيع؟ هل سيتم ذلك بناء على الحاجة، أو على الأداء أو على التبعية لطبقة إجتماعية معينة؟

٢. البيئة

ما مدى مراعاة هذا الإنتاج للمتطلبات البيئية؟ هل سيصار إلى إستثمار جزء من الموارد لحماية البيئة؟ أم سيتم شراء النمو الإقتصادي بثمن غالٍ على حساب السطو العمراني على الطبيعة؟

٣. الإستدامة

كيف سيتم توليد مثل هذا النمو الإقتصادي، وإلى أي جهة سيتسرب مردوده؟ وهل سيتم شراؤه غالياً من خلال ديون الاستهلاك وديون الدولة؟ أم أنه سيصار إلى الإستثمار في مجالات التعليم والأبحاث والبنية التحتية، كي يتسنى إستدامة النمو على الأمد البعيد؟

٤. العمل بدون أجر نقدي

كيف يمكن للأداء الذي لا يُدفع بدله نقداً أن يؤخذ بعين الإعتبار؟ هل يرتفع الناتج المحلي الإجمالي فقط مع كثرة الأعمال المنجزة؟ عندما يتم تحويل الأعمال الفخرية أو الأعمال العائلية إلى أعمال تستهدف كسب

العيش، فلماذا يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن حجم المنتج الإقتصادي بقي في الحقيقة نفسه لم يتغير؟

مفهوم تفاضلي للنمو الإقتصادي

للإجابة على هذه الأسئلة، أصبح من الواجب أن يُصار إلى بلورة مفهوم بتركيبة أكثر تعقيداً لكل من مفهوم التقدم الإقتصادي ومفهوم تفاضلي للنمو الإقتصادي، الذي يمكن أن يتجاوز السؤال عن ما ينتجه إقتصاد وطني ما من حيث الكم إلى حدود أبعد من ذلك.

المفهوم التقليدي للنمو الإقتصادي	المفهوم الموسع للنمو الإقتصادي
• مجموع مخرجات الأداء الإقتصادي	• مجموع مخرجات الأداء الإقتصادي • تسوية إجتماعية • تنمية مستدامة

..... المؤشر الحقيقي للتقدم (*GPI*)

المبادرات للتعبير عن النمو الإقتصادي بشكل أكثر شمولية، ترجع إلى – من بين آخرين – رجل البنك الدولي في الإقتصاد، وحامل جائزة نوبل البديلة هيرمان دالي (Daly/Cobb)،(Herman E. Daly، ١٩٨٩، وDaly، ١٩٩٦)، الذي شارك في استنباط طريقة حسابية لتقدير مدى التقدم الحقيقي (Genuine Progress Indicator GPI)، تتم بواسطتها تكملة دالّة الناتج المحلي الإجمالي بعوامل من شأنها أن تعكس التكاليف الحقيقية وما يؤدي النشاط الإقتصادي من فوائد (Lawn، ٢٠٠٣). من العوامل التي تصب في مؤشر التقدم الحقيقي، إضافة إلى عامل الناتج المحلي الإجمالي، ويعد ما يلي على سبيل المثال لا للحصر: التوزيع الإجتماعي للمداخيل والأعمال بدون أجر بديل والأعمال الفخرية، النمو في مجال التعليم، الساحة الجنائية والإجرامية، قضاء وقت الفراغ، إستعمال الموارد، الممارسات الجائرة على البيئة، والإستثمارات في البنى التحتية العامة. هذا وتعتبر العمليات الحسابية لحساب مؤشر GPI وما شابهه من المؤشرات بأنها طبيعياً في غاية التعقيد، كما أن الدقة في تركيباتها مع بعضها البعض وتقييمها لا تخلو من الجدلية. ورغم كل التعليقات الناقدة لها وبحق، إلا أن مثل هذه الحسابات تساهم مساهمة هامة في كشف نقاط الضعف للطرق الحسابية المعتادة، مثل طريقة إستعمال الناتج المحلي الإجمالي، بشكل واضح.

تقوم منظمة المجتمع المدني غير الحكومية «Redefining Progress» (إعادة تعريف التقدم) بتقديم نشرة دورية منتظمة عن الناتج المحلي الإجمالي (GPI) لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) تحت موقعها: www.rprogress.org. يتبين في هذه النشرة أن تقدير التقدم الذي يتم تقييمه على أساس الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن يكون أقل بكثير عن ما يمكن أن تنم عنه حسب مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالأحرى إذا تم إدخال عوامل أخرى كإنهاك البيئة ونقص العدالة الإجتماعية، سيظهر أن الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان آخذ حتى في التراجع.

ولا تزال الجهود متواصلة لإيجاد بدائل للناتج المحلي الإجمالي: فقد شكل الرئيس الفرنسي ساركوزي هيئة من الخبراء المرموقين، مهمتها استنباط مؤشرات من شأنها أن تأخذ نوعية الحياة، والتقدم الإجتماعي، والجوانب الأيكولوجية بالحسبان. ومن المفروض أن تصب النتائج التي توصلت إليها هذه الهيئة في بوتقة عمل الحكومة في المستقبل.

أدبيات أخرى مختارة:

Michael Dauderstaedt، ٢٠٠٧: «إنتاجية إجتماعية أم إعادة توزيع؟ تحديات أمام سياسة الخلق الجديد للقيم»، الجمهورية البرلينية (٢٠٠٧/٣)

Hagen Kraemer، ٢٠٠٩: «لمن يؤتي الناتج المحلي الإجمالي بالسعادة؟»، *Wiso direkt*، مؤسسة فريدريش – إيبرت (الناشر)، مدينة بون (*Bonn*)

٥. مقارنة بين البرمجة الإقتصادية للأحزاب

بقلم توبياس جومبرت - *(Tobias Gombert)*

في هذا الفصل:

- سيصار إلى مقارنة برامج الأحزاب الخمسة الممثلة في المجلس النيابي الإتحادي (البوندستاغ) من حيث السياسة الإقتصادية،
- سيتم تحليل تصوراتها عن أهدافها بالرجوع إلى نموذج الإقتصاد المنسق والإقتصاد غير المنسق،
- وتصنيفها حسب موقفها من نمو إقتصادي نوعي، كما ترتئيه الديمقراطية الإجتماعية كنموذج لها.

أي حزب من الأحزاب يُكتب له أنه صاحب أكفأ إختصاص من حيث السياسة الإقتصادية؟ أي حزب يمكن له أن يقدم أفضل الحلول لمشاكل سوق العمل؟ وأي حزب له أفضل ملكة إختصاص في مجال السياسة الإجتماعية؟ هذه الأسئلة تطرح دوماً في كافة التحاليل التي يتم عرضها عشية الانتخابات لمجلس النواب الإتحادي (البوندستاغ) في ألمانيا. بغض النظر عن انحرافات ضئيلة، تنسب الكفاءة الإقتصادية عادة إلى الأحزاب القريبة من الطبقة الوسطى، فيما يعتقد أن كفاءة الإختصاص في مجال السياسة الإجتماعية تجد وطناً لها في المعسكر اليساري. ويبقى تصنيف الأحزاب في احتلال هذه المواقع مستقراً نسبياً، وتوثق التوجه العام لتقييم الأحزاب. لكن، أهذا حقاً صحيح؟ الإجابة على هذا السؤال هو: نعم ولا!

تصنيف المواقع هذا، يعكس إلى حد ما الصورة المثالية أو بؤرة التركيز التي تنسب لكل حزب من الأحزاب. إلا أن الأسئلة بهذا الشكل تخدع في نفس الوقت. فهي لا تعرّف كفاءة الإختصاص أو الجدارة الإجتماعية والإقتصادية، ولا تبين ما بينها من ترابط. فالصورة المثالية لسياسة إقتصادية لا تتحدد بتعليل أساليب العمل السياسي الإقتصادي ضمن إطار ضيق، بل يجب أن تتعداه إلى ما هو أوسع من ذلك بكثير لتتضمن التشبيك مع السياسة الإجتماعية ومع حقول سياسة أخرى. فالسياسة الإقتصادية هي سياسة مجتمعية - وكل إقتصاد قادر على الأداء الجيد، يبقى محتضناً دوماً ضمن نظام مجتمعي، وهذا بالذات ما يجب مراعاته. وعليه، فإذا أراد المرء أن يفحص «برمجة السياسة الإقتصادية» للأحزاب، فيجب عليه من قبيل الضرورة أن يضع البرامج بأكملها في عين الاعتبار، ومن ثم ينتقل إلى توضيح الدور الذي ينبغي على الإقتصاد أن يلعبه ضمن النظام الإقتصادي المعروض والمستهدف.

والإستعانة بصورة البوصلة هنا، تقدم العون إلى أبعد من ذلك: ليس من الواجب تقديم المواصفات للإقتصاد المستهدف فحسب، بل يجب أيضاً تعريف نقطة الإنطلاق للتوجه في المسار (كما حصل في الفصل السابق لهذا الفصل).

وفعلاً، هنالك تباين واضح بين الأحزاب في تحليلها للوضع الراهن، وفي أفكار التخطيط للوضع الذي من المفروض أن يقوم - كما يوصي به برنامج كل حزب بعينه. فيما يلي سيصار إلى استعراض برامج الأحزاب من حيث مكوناتها من السياسة الإقتصادية، ومن حيث تصنيفها وفقاً لمواصفات الإقتصاد المنسق والإقتصاد غير المنسق[٦].

٦ إلا أن التصنيفات المذكورة هنا لم ترد بكاملها. ففي برنامج الحزب كان هنالك بالكاد حضور، أو حضور هامشي فقط «للعلاقات البينية للشركات» ولذلك سيتم إهمالها في هذا الموقع.

٥،١. برنامج هامبورغ (Hamburger Programm)

البرنامج المبدئي للحزب الديمقراطي الإجتماعي في ألمانيا (SPD)

في عام ٢٠٠٧ أقر الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) برنامج هامبورغ، الذي تبين بأنه استمرارية لخطوط ما سبقه من برامج حتى ذلك الحين. النقطة الجوهرية لرؤيا السياسة الإقتصادية حافظت، ولو مع تنويع طفيف، على مضمونها منذ برنامج جودسبرغ (Godesberger Programm) عام ١٩٥٩: «شعارنا: أكبر قدر ممكن من المنافسة، وعلى قدر الضرورة من دولة ناظمة» (صفحة ٤٣).

بهذا تبقى الرؤيا الأساسية متمحورة بداية حول إقتصاد السوق المنسق، ولكن بحيث لا ترى في علاقة الدولة مع السوق علاقة سير طرف بجانب الآخر، بل ترى علاقة تعطي الأولوية للسياسة. بلا شك، فإن رؤيا السياسة الإقتصادية تنطلق جلياً من فكرة أن تدخل «الدولة الناظمة» ينبغي أن يكون بالقدر «الضروري» فقط – أي يجب أن توجد «ضرورة» قائمة للتدخل السياسي. فلمإذا إذاً، ضرورة وجود «دولة ناظمة»؟

تبرير ضرورة وجود الدولة الناظمة وحدودها يتأتى من جانبين هامين: من جانب، لا بد من فحص مواطن الخلل التي تلحق بالأسواق غير المنضبطة، أو بانضباط غير كافٍ، ومن الجانب الآخر، استهداف تحقيق إشتراكية ديمقراطية (صفحة ١٦) لا يكفلها سوى مجتمع ديمقراطي ناشط مع حضور دولة ناظمة. مواطن الخلل وكذلك الرؤية للأهداف من شأنها أن تحدد - إذا جمعت تحت منظور شامل - الثغرة والرسالة المجتمعية السياسية، التي وضعها الحزب الديمقراطي الإجتماعي لنفسه ببرنامجه الحزبي.

فعالية السوق كما ومواطن خلله أيضاً، تم تلخيصها بشكل معبر في برنامج هامبورغ لحزب (SPD): «بالنسبة لنا، يمثل السوق وسيلة ضرورية، وتتفوق على غيرها من أشكال التنسيق الإقتصادي الأخرى. إلا أن السوق الذي يُترك وشأنه لنفسه، فهو سوق أعمى البصر إجتماعياً وأيكولوجياً. وهو ليس في وضع يمكّنه من تلقاء نفسه أن يوفر السلع العامة بقدر مناسب» (صفحة ١٧). إذاً، فليس من الوارد أن يتم الإيفاء بالمسؤوليات الإجتماعية وإلإقتصادية والأيكولوجية من خلال السوق، بل يتم الإيفاء بها مجتمعياً وسياسياً. وبالذات، فإن تبعات السوق المعولم من حيث إتساع الهوة بين مواطن الفقر والثراء، والتأزم الأيكولوجي، لا يتم إيجاد حلول لها من خلال السوق، بل أن الحل يستدعي بإلحاح المزيد من توظيف الضوابط الناظمة والمساومات المجتمعية والتوجيه، إذا ما أريد أن تعم فائدة خلق القيم الإقتصادية على الجميع.

هدف «تحقيق المساواة»

«نريد المساواة والعدالة في حصول المرأة والرجل على عمل لكسب العيش يضمن البقاء. الأعمال التي تقوم بها النساء في الغالب، يدفع فيها أجور عمل أسوأ من غيرها في كثير من الأحيان. يجب أن تسري القاعدة: للعمل المتكافئ أجر متكافئ. (....)، من الضروري إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق المساواة في مشاركة المرأة في مراكز قيادية في الشركات والإدارات ولجان الإشراف، كما وفي مجال العلوم والأبحاث.»

(برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ١٤)

«الإشتراكية الديمقراطية، تبقى من صميم رؤيتنا للمجتمع الحر العادل المتضامن، الذي يمثل تحقيقه لنا مهمة متواصلة. والمبدأ الذي يحكم التصرف في أعمالنا هو الديمقراطية الإجتماعية» (صفحة ١٦). وبهذا يصار إلى

مجابهة الوضع الحالي الراهن، برؤية للهدف، تستند في توجهها على القيم الأساسية وصلاحيتها وتأثيراتها غير المحدودة على كل إنسان، ليس في ألمانيا فقط، بل في كل مكان في العالم. ورؤية الهدف هذه هنا، تقوم على فكرة تنموية تعلل أن الهدف لا يمكن الوصول إليه من خلال لوائح حكومية ناظمة، بل فقط عندما يتعاضد لاعبو الأدوار في الحكومة والمجتمع المدني في العمل المشترك سوياً: «ولأننا نتمسك بهذا الهدف نصرّ، على إعطاء الأولوية للسياسة الديمقراطية، ونعارض في نفس الوقت تقزيم أهمية البعد السياسي، الذي لا ينبغي الانتقاص منه بحصره على الدولة، بل ينبغي أن يتعداها ليضم تحالفات وشبكات المجتمع المدني، وتصرفات الإنسان الفردية أيضاً التي يتخذها بقرار ذاتي مستقل» (صفحة ١٧).

وهنا يتم على وجه الخصوص تسمية العولمة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والأهمية المتنامية للإتحاد الأوروبي، تسميتها كتحديات أمام سياسة إقتصادية عصرية. كما ينبغي هنا مواصلة تطوير النمط المنسق من إقتصاد السوق – ضمن مفهوم ما يسمى مواطن خلل السوق ورؤية الهدف المذكورين أعلاه.

هدف «المشاركة في صنع القرار»

حينما لا يعد في استطاعة الدولة الوطنية أن تضع للأسواق أطراً إجتماعية وأيكولوجية، فعلى الإتحاد الأوروبي أن يفعل ذلك. *(....)* وحيثما تكون الأنشطة الإقتصادية عابرة للحدود الدولية، فلا يترتب على حقوق المستخدمين أن تتوقف عند هذه الحدود. ولذا نريد أن نؤمن المشاركة في صنع القرار في مؤسسات العمل على الصعيد الأوروبي وأن نوسعها. ولكي نتوصل إلى تنفيذ وتقوية إستقلالية مفاوضات تعرفة الأجور على الصعيد الأوروبي، نسعى جاهدين لوضع قاعدة قانونية أوروبية، تنظم مفاوضات تعرفة الأجور العابرة للحدود وعقود التعرفة أيضاً».

(برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ٢٦، ٢٨)

النظام المالي: تم ضمن برنامج هامبورغ، تخصيص فصل كامل للتطرق إلى موضوع تأثير أسواق رأس المال والأوراق المالية. ويعكس ذلك الأهمية المتنامية مجتمعياً لتمويل الشركات وتوجيهها (أيضاً في ألمانيا): «نحن نريد إستغلال إمكانيات أسواق رأس المال المتاحة لصالح نمو إقتصادي نوعي» (صفحة ٤٦-٤٧). إلا أن ذلك لا ينفي رؤية السلبيات وتزايد احتمالية الأزمات بنفس الوتيرة كذلك: «حيثما تستهدف أسواق المال مردوداً قصير الأجل، فهي تهدد استراتيجيات النمو طويلة الأجل للشركات بالخطر، وتقضي بذلك على أمكنة عمل كثيرة. نريد أيضاً بمساعدة قوانين تداول الأسهم، أن نعزز مكانة هؤلاء الذين يوظفون أموالهم من منظور تداول نشط طويل الأجل بدلاً من منظور مردود قصير الأجل. نحتاج إلى قواعد لعبة للمستثمرين ولصناديق المال، التي من شأنها أن تعيق التوجهات أحادية الجانب نحو المردود، على حساب الحفاظ طويل الأمد على موجودات الشركة اللازمة لبقائها. ومع تصاعد ممارسات تشبيك أسواق السلع وأسواق المال دولياً، بات اللجوء إلى ضبط الأسواق على الصعيد الدولي أكثر أهمية» (صفحة ٤٧). بجانب ذلك، وبسبب توجهها طويل الأجل والمستدام، يتعزز الحفاظ على بقاء بنوك التوفير(Sparkassen) وبنوك التعاونيات، التي تمثل عاملاً هاماً لمؤسسات العمل صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي قد تكون ذات أهمية جوهرية بالنسبة للإقتصاد الإقليمي.

علاقات العمل: الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) يرى نفسه بمرآة تقاليد الحركة العمالية وتبعاً لذلك، فإن أحد مراكز الثقل يقع في تنفيذ حقوق العاملات والعمال وتحسينها على أرض الواقع. ومن أجل ذلك، ينبغي التمسك بما يجري حالياً من ضبط وتنظيم ضمن النظام الإقتصادي الأساسي. يجب الحفاظ على إستقلالية المفاوضات لتعرفة الأجور وعلى عقود التعرفة القطاعية. لا ينبغي نقل اتخاذ القرار بشكل عام من أيادي شركاء التعرفة إلى أيدي مؤسسات العمل نفسها. ومن المفروض أن تدعم أجور الحد الأدنى إستقلالية التعرفة. ينبغي أن تتحقق الصورة المثالية «الديمقراطية في مكان العمل» في كافة المعامل والمصانع – وذلك بتقوية مشاركة المجالس العمالية في المصانع والمعامل في صنع القرار، وتعزيز مشاركتهم في فعالية أعمال الشركة وتمثيلهم في مجالس الإدارة والإشراف فيها. تطرق برنامج هامبورغ إلى ناحيتين جديدتين، من شأنهما أن يؤثرا بشكل مباشر أو غير مباشر في علاقات العمل لصالح المستخدمات والمستخدمين: أولاً، ينبغي رفع سقف حصص المستخدمات والمستخدمين في ثروات الشركة من خلال صناديق تمويل خارج نطاق العمل. وثانياً، ينبغي تطوير التأمين ضد البطالة ليتبلور إلى تأمين عمل أوسع يشمل تأمين مواصلة التعليم والتدريب والمراحل العائلية من الناحية المادية، الذي من خلاله تساهم علاقة العمل في تعزيز موقف المستخدمين أمام أرباب العمل.

نظام التعليم والتدريب المهنيين ومواصلتهما: ينبغي التمسك بالنظام المزدوج للتعليم والتدريب، الذي يتم شطره الأول من التعليم المدرسي تحت مسؤولية الدولة من ناحية، فيما يتم الشطر الثاني المتعلق بالتعليم والتدريب العملي تحت مسؤولية مؤسسة العمل من ناحية أخرى. إلا أن البرنامج طالب في نفس السياق بنظام تضامني لتمويل التدريب المهني. من الواضح أن هذا الأمر ينطوي على تجاوز للتعاضد المعمول به حتى الآن لتوفير المزيد من أماكن التدريب والتعليم. ينبغي أن تبقى الدراسة للشهادة الجامعية الأولى أو تعود لتصبح مجاناً دون أقساط جامعية. هذا، ويناط بمواصلة التعليم كدعامة ثالثة للتعليم المهني أهمية كبرى.

السياسة الصناعية: كقطاعات جديرة بالدعم الحكومي والمجتمعي، أبرز البرنامج بشكل خاص الأسواق الإرشادية الجديدة (على سبيل المثال: الطاقة المتجددة، قطاع الخدمات والصحة، ولكنه لم يهمل قطاع الحرف المحلية أيضاً). كما رفع من شأن الإستثمارات في مجال البنى التحتية العامة كأحد المهام الحيوية.

في مجمل الموضوع، فقد طالب برنامج هامبورغ بانتهاج سياسة إقتصادية تنطلق من مفهوم النمو الإقتصادي النوعي: التسوية الإجتماعية، والإستدامة الأيكولوجية والنمو الإقتصادي ينبغي أن يتم دعمها بشكل متكافئ.

٥,٢. مبادئ أساسية لألمانيا -

برنامج الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)

كذلك الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) أقر لنفسه برنامجه المبدئي الأساسي الجديد عام ٢٠٠٧. من حيث الجوهر، يرى الحزب في إقتصاد السوق الإجتماعي نموذجاً للمستقبل وللنجاح: «الحزب الديمقراطي المسيحي هو حزب إقتصاد السوق الإجتماعي. (...) والحزب يرفض الإشتراكية وغيرها من أنماط الشمولية. وينطبق ذلك أيضاً على الرأسمالية غير المنكبحة، التي تراهن على السوق وحده، ولا تجد بنفسها ومن داخلها حلولاً للمسائل الإجتماعية في وقتنا هذا. سيبقى إقتصاد السوق الإجتماعي كذلك في ألمانيا الموحدة وفي عصر العولمة هو النموذج المثالي الذي نحتذي به» (صفحة ٤٦).

مبدأ الرفض «للشمولية» يبرز كذلك بوضوح في الصورة المثالية لمؤسسية أرباب العمل (المقاولين)، التي تقف بمثابة اللباب ونقطة الإنطلاق لإقتصاد السوق الإجتماعي: «الحزب الديمقراطي المسيحي يؤمن بمؤسسية أرباب عمل حرة ومسؤولة إجتماعياً. فالشركات وأرباب عملها يخلقون بمبادراتهم أمكنة عمل تثبت للمستقبل، ويتركون بسمعتهم وهويتهم الثقافية والحضارية بصماتهم أيضاً على ما تتمتع به ألمانيا من تقدير وشهرة في العالم. يحتاج أرباب العمل للإقدام على أعمال ناجحة حيزاً حراً وأطراً مرجعية ملائمة ومحفزات» (صفحة ٤٩).

ما ورد أعلاه يكفي ليتبين للمرء أن الفكرة الجوهرية لهذا الحزب تختلف كثيراً عن نظيرتها للحزب الديمقراطي الإجتماعي، سواء أكان ذلك من قبيل الهدف أو من قبيل الوسيلة: مؤسسية أرباب عمل حرة ومسؤولة إجتماعياً ومناشدة لمسؤولية أخلاقية وإجتماعية من ناحية الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)، وضبط ناظم ومشاركة ديمقراطية فعالة من أجل تحقيق الحقوق الأساسية لكل إنسان من ناحية الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD). وهكذا يستشف أن الحزب الديمقراطي المسيحي يميل إلى ترك هذا الشأن يتوقف على فردية الوعي بالمسؤولية لصاحب العمل، وترك المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع والمستخدمات والمستخدمين لمشيئة القدر.

أما دور السياسة فقد تم التراجع عنه بوضوح في برنامج الحزب الديمقراطي المسيحي: «إقتصاد السوق الإجتماعي هو نظام تنافسي. والسياسة في إقتصاد السوق الإجتماعي لا تتعدى أن تكون سياسة تنظيمية» (صفحة ٤٩). وتبعاً لذلك تكون مهام الدولة: ضمان حرية الحرف والتعاقد، الحماية من وضع عراقيل في الدخول إلى السوق، والحماية ضد إساءة إستعمال السلطة من قبل الشركات المسيطرة على السوق، وتأمين الشفافية، وعلى الصعيد الدولي فتح الأسواق تحت شروط منافسة نزيهة (قارن صفحة ٤٩، ٥٢).

بهذا يتجه دور الدولة بالنسبة للعلاقة مع إقتصاد السوق في خطوطه العريضة نحو تفهم ليبرالي، إلا أنه يتمسك بنفس الوقت ببعض من المكونات الضابطة.

النظام المالي: تم ضمن البرنامج تقييم إزدياد أهمية أسواق رأس المال وأسواق الأوراق المالية العالمية بشكل إيجابي، كما تم التأكيد على فرص الإستثمار في ألمانيا: «تستطيع صناديق التمويل في بحثها عن فرص لتوظيف

أموالها مثل «Private – Equity Fonds» أن تساهم في ألمانيا أيضاً، في رفع مستوى قدرة مؤسسات أرباب العمل على التنافسية والتجديد الإبداعي» (صفحة ٥٢). والمخاطرة تكمن في قوة سوق المجموعات الإستثمارية الخاصة قبل غيرها – ولكن تكفي هنا، من وجهة نظر حزب CDU، الفائدة المتأتية من وجود المنظمات الدولية القائمة حالياً لتوفير «إطار تنظيمي يعتمد عليه» ولتوفير الشفافية (قارن صفحة ٥٢).

علاقات العمل: لدى حزب CDU، يتم استنباط ترتيبات علاقات العمل من مفاهيم الأخلاق الإجتماعية للكنائس المسيحية (صفحة ٥٠). وهنا تتم الإشارة إلى فرص التطورات الفردية: «مؤسسات أرباب العمل تحتاج إلى عاملين يتمتعون بتأهيل جيد، وقدرة على المبادرة، ولديهم دوافع تكفي لنجاحهم في الإنجاز. المستخدمون يحتاجون إلى فرص للمشاركة في التأثير الفعال وفي تحمل المسؤولية وإلى حيز حر، لكي يستطيعوا إطلاق العنان لقدراتهم بشكل شامل وناجح. التعليم ومواصلة التأهيل يؤمّنان لهم المقدرة على ممارسة العمل والإنجاز. وفي نفس السياق يحتاج العاملون، من أجل التخطيط لحياتهم الخاصة، إلى تأمين أساسي على الحقوق الإجتماعية وحقوق العمل. كما أن لهم أحقية في محاصصة مناسبة في الرفاه المجتمعي» (صفحة ٥٠). هذا، وينظر إلى ترتيبات الحماية الشمولية والتشكيلات الجمعية لعلاقات العمل بعين من التشكك. فمثلاً، يتمسك الحزب بمبدأإستقلالية مفاوضات تعرفة الأجور، إلا أنه يطلب في نفس الوقت من أطراف التفاوض التنازل عن العقود القطاعية الجامدة و «التخلي عن أجزاء واسعة من مسؤوليتهم للمعامل والمصانع (الشركات)» (صفحة ٨٠). من خلال إتاحة الفرصة لقيام «تحالفات لصالح العمل على صعيد ا الشركات» قانونياً، يصبح من الممكن تقوية الضابطات المنبثقة عن الشركات على حساب الضابطات التعاقدية لتعرفة الأجور. إذا تم تطبيق ذلك – وهو حالياً موضوع نقاش ساخن في الأوساط المتخصصة بحقوق العمل – فإن الأمر سيكون أشبه بتحول ثوري في مجال حقوق العمل. هنا، يصار إلى المطالبة بالمشاركة في صنع القرار، لكن هذه المشاركة مقرونة بتقوية نفوذ ا الشركات مقابل النفوذ على الصعيد التعاقدي لتعرفة الأجور.

نظام التعليم والتدريب المهني ومواصلة التأهيل: وكذلك الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) يتبنى إزدواجية النظام في مجال التأهيل المهني، لأنه «يضفي الفائدة على الموقع الجغرافي في معركة المنافسة العالمية، ويمثل أفضل وسيلة للوقاية من البطالة في أوساط الأجيال الشابة» (صفحة ٣٨). ويطالب الحزب أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام، بأن يوفروا المزيد من أماكن التدريب والتأهيل، إلا أن ذلك يأتي من منطلق «الوعي بالمسؤولية ومن (خلال) محفزات مستهدفة»، ولا يأتي إستجابة لتوصيات قصرية من قبل الدولة (صفحة ٣٩). في الجامعات والمعاهد العليا الحكومية ينبغي فرض «أقساط دراسية محتملة إجتماعية».

في مجمل الموضوع، فالحزب الديمقراطي المسيحي يقدم نفسه كمن يصون إقتصاد السوق الإجتماعي، الذي يرتكز بقدميه على صورة من الوعي بالمسؤولية لمؤسسية أرباب العمل. من حيث السياسة الإقتصادية، يلجأ الحزب إلى استدانة الأفكار متعددة الجوانب من خزان الفكر الليبرالي، على شكل، مقترحات متعددة الجوانب للحد من الناظمات الضابطة على سبيل المثال.

٥,٣. «المستقبل نضر الاخضرار»

البرنامج المبدئي لإئتلاف ٩٠/الخضر

منذ مدة، في عام ٢٠٠٢، سبق وقدم إئتلاف ٩٠/الخضر برنامج عملهم الحزبي، وهو أطول برنامج حزبي مقارنة مع برامج الأحزاب الأخرى النظيرة. لُباب ما يستهدفه البرنامج، يتمثل في تحويل البناء المجتمعي ليتوجه نحو إقتصاد سوق إجتماعي أيكولوجي ونحو عصر الطاقة الشمسية. ويعتبر أن السطو على الموارد الأيكولوجية، يمثل المشكلة الجوهرية في المستقبل. لكن البرنامج طرح هذا التحول الضروري في البناء المجتمعي كمشروع عام، لا يتضمن تبعات السياسات البيئية فحسب، بل وتبعات السياسة المجتمعية الشاملة والشروط المرجعية لهذه السياسات.

في منظور السياسة المجتمعية، يريد إئتلاف ٩٠/الخضر أن يميز نفسه عن بقية الأحزاب، من خلال الشكل الخاص لتصوراته الليبرالية (طبعاً ليس ليبرالية السوق): «ومن هنا، فإقتصاد السوق الإجتماعي كما هو عليه حتى الآن، الذي تتجه بوصلته كثيراً نحو أربحية مؤسسية أرباب العمل، لم يف بإستحقاقاته المنشودة، وعليه أصبحت الضرورة ملحة لمواصلة تطويره للأفضل. والجانب الاجتماعي، لا يجوز حصره على أداء وظيفي لعمل الدوائر الرسمية في الدولة. فبدون إطلاق الحرية للقوى المجتمعية، وبدون مشاركة المواطنات والمواطنين في صنع القرار، وبدون الدعم المادي، سيتجمد التضامن الإجتماعي في ثلاجة البيروقراطية. يهمنا كثيراً، أن يتم دعم المجتمع المدني من وسائل الحكومة المادية، وذلك بالتوازي مع تحديد التدخل الحكومي. وهذا الذي يميزنا عن الأنماط السياسية الأخرى من نمط إشتراكية الدولة، إلى النمط المحافظ حتى النمط الليبرالي» (صفحة ٤٣). وهكذا يطالب إئتلاف ٩٠/الخضر «بإطار تنظيمي» ليتم من خلاله ضمان المصالح الأيكولوجية والإجتماعية والثقافية (صفحة ٤٦).

النظام المالي: يقيم إئتلاف ٩٠/الخضر النظام المالي في شكله السائد حالياً بشيء من التحفظ والريبة. وما يهمه بشكل عام، هو العمل على كسر النفوذ السلطوي «للمسيطرين على السوق من لاعبي الأدوار العالمية»: «ولذلك، فنحن نراهن على إطار تنظيمي مسؤول ديمقراطياً من ناحية، ومن ناحية أخرى على المعلوماتية والثقافة الأيكولوجيتين، وعلى منح محفزات إقتصادية للتقنيات والمنتجات الصديقة للبيئة، وكما على تفاهمات في هذا الموضوع مع القطاعات الإقتصادية» (صفحة ٢٧). من هنا يولي الحزب أهمية خاصة لاحتضان الأسواق: «ينبغي سدّ الثغرة بين العولمة الإقتصادية والتقصير في التوجيه السياسي والاحتضان لهذه العملية. الإتحاد الأوروبي يمثل حتى الآن المبادرة الأفسح بعداً للمشاركة في المسؤولية بين الدول، التي تخلت من أجل ذلك عن بعض المكونات الخاصة بسيادتها. وينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يتخلى عن تزمت الليبرالية الجديدة في السياسة الإقتصادية، وأن يلعب دوراً أكثر نشاطاً على الساحة الدولية في التشكيل الإجتماعي والأيكولوجي للعولمة» (صفحة ١٧). وتستكمل هذه الرؤيا بالنسبة للإقتصاد العالمي أيضاً حيث يطالب برنامج الحزب بمواصلة تطوير المؤسسات الدولية، واعتماد قواعد إلزامية وحّد أدنى من المعايير للصفقات المالية (صفحة ٥٩). أما دور البنوك الأهلية وصناديق التوفير بما تقدمه من أداء فعال للطبقة الوسطى، فلم يتم إطراؤه – خلافاً عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي الذي أبرز أهميته – حتى وإن تم اعتبار دعم الإقتصاد على الصعيد الإقليمي كأحد مراكز الثقل (صفحة ٥٤).

علاقات العمل: تتلخص طروحات إئتلاف ٩٠/الخضر بالنسبة لعلاقات العمل في «أكبر عدد ممكن من الناس الواعية لأدوارها في الحياة الإقتصادية» (صفحة ٤٩). ومن أجل التوصل لهذا الهدف، ينبغي التمسك بإستقلالية تعرفة الأجور وبشركاء أقوياء فيها، بنفس القدر من التمسك بقوة مجالس العمال في مؤسسات العمل. وفي نفس السياق يرد أن «التمايز النوعي المتنامي في التطور الإقتصادي والتركيبة التشغيلية، يحفزان أيضاً إيجاد حلول متمايزة لتعرفة الأجور على الصعيد الإ قليمي وبما يتناسب مع القطاعات متخصصة المجال» (صفحة ٤٨)، حتى وإن أنيطت أهمية لعقود التعرفة السارية المفعول على صعيد قطاعات مهنية واسعة. ومن هنا يظهر للعيان، أن التفكير ينطلق حرياً من مظلة عقود تعرفة على صعيد تغطية المساحات، ومن عقود تعرفة تكميلية أكثر مرونة على صعيد قطاعات متخصصة وإقليمية بصفة فردية. وهذا الحزب (الخضر) يوصي أيضاً «بالمشاركة الشعبية في الثروة الإنتاجية» (صفحة ١٣١)، إلا أنه يدع الأمر مفتوحاً، فيما إذا كان ذلك يتم من خلال ترتيبات على صعيد ا الشركات، أو من خلال صناديق تمويل خارج نطاق ا الشركات. وعلى نفس الوتيرة، يطالب الحزب بأن لا يتم النقاش حول المشاركة في التملك وفي صنع القرار في عزلة عن بعضهما البعض، وبأن تجري عملية المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الشركات بشكل «يتناسب مع المتغيرات على صعيد المتطلبات والإحتياجات المجتمعية» (صفحة ١٣١). ولكن أي متطلبات وإحتياجات هذه، فلا يوحي النص بشيء من هذا القبيل.

نظام التعليم والتأهيل المهني: في مجال التأهيل المهني، يتوقف الأمر بالنسبة لإئتلاف ٩٠/الخضر على المبدأ القائل، أن كل إنسان يجب أن يحصل على الإمكانية ضمن مجتمع ينشد العلم، لتشكيل مسيرته الذاتية في مجال التعليم بشكل فردي (صفحة ٩٩). ويتم التركيز في هذا السياق على تعليم أولي قصير المدى، مصحوباً بمواصلة تأهيل مهني، أي بنظام أشبه «بلعبة تركيب أحجار البناء لدى الأطفال» (صفحة ٩٩). والغرض من التعليم الأولي، هكذا يوضح برنامج الحزب – ضمن مفهوم الإستدامة – هو التركيز على «نواة التأهيل» في مجال المهنة والمجالات ذات العلاقة المهنية (صفحة ١٠٠). كما يفترض أن على المعامل والمصانع، أن تتحمل مسؤولية تصنيف الإختصاص للعمل اليومي فيها بشكل محدد وأن تضعه تحت التصرف. يتضح هنا أنه لم يتم صياغة هذه النقاط بشكل واضح مقارنة مع برنامج حزبي (SPD) و(CDU): فلم يتضح فيما إذا كان الحزب يتمسك بالنظام المزدوج للتأهيل المهني ولا فيما إذا كانت مسؤولية المصانع والمشاغل تشمل الجانب التمويلي للتأهيل وفي وضع مواضيع التدريس بالمشاركةً مع المدارس المهنية. فيما إذا كان هناك، وكيف ستكون الإمكانية لتأمين هذا التعليم المرافق للحياة المهنية من الناحية المالية والناحية التنظيمية، تبقى مسألة مفتوحة للتخمين – إذ يُقتصر الموضوع على مجرد الإشارة إلى شركاء التعرفة، وعلى أنه يجب «أن يكون هناك توازن بين القطاعين العام والخاص في توفير الوسائل اللازمة» (صفحة ١٠٣).

إجمالاً، يقدم حزب إئتلاف ٩٠/الخضر، برنامجاً تتجه بوصلتة نحو الإستدامة. بالنسبة للعلاقة بين الدولة والإقتصاد، أي بالإشارة إلى السؤال، ما هو الشكل الذي يمكن أن يتحلى به الإقتصاد المنسق، يظهر هذا البرنامج كمزيج من طروحات ليبرالية (مثل الإطار التنظيمي، ولكن كذلك مثل المحاصصة الفردية في النظام التعليمي) ومن طروحات الديمقراطية الإجتماعية أيضاً. ولذا، فيبقى السؤال مفتوحاً، فيما إذا كان الأمر هنا يدور حول نموذج مجتمعي متماسك حول ثوابته في داخله.

٥,٤. «مبادئ فيزبادن» (Wiesbadener Programm):

للحزب الديمقراطي الحر (FDP)

يعتبر «برنامج فيزبادن المبدئي» لحزب (FDP) المعلن عام ١٩٩٧، أقدم برنامج حزبي ساري المفعول بين برامج الأحزاب الخمسة الممثلة في المجلس النيابي الإتحادي (البوندستاغ). ميزة إنفرادية حزب (FDP)، يراه الحزب من قبيل إيمانه بالليبرالية: «الحزب الديمقراطي الحر (FDP) كحزب الليبرالية المنظمة يختلف من خلال إيمانه بالعقلانية والتنوع والمنافسة عن الأحزاب الأخرى التي تريد التوصل للتقدم من خلال التسليم بمصداقية الدولة وبتدخلها» (صفحة ٦). تبعاً لذلك، فدور الدولة من منظور حزب (FDP)، يكون بؤرة للإنتقاد كما ونقطة بدء سياسية في آن واحد: «إقتصاد حكومي بيروقراطي» (صفحة ١٤) يعيق من خلال «التصلب الديمقراطي» حرية ومرونة تفتح آفاق الإقتصاد والمجتمع على السواء. «الليبراليون يريدون استبدال إقتصاد حكومي مع أفضل النوايا الإجتماعية والأيكولوجية، بإقتصاد سوق مع أفضل النتائج الإجتماعية والأيكولوجية» (صفحة ٦). فالطريق الذي يراه الليبراليون، يبدأ أولاً بتوطيد قدرة الأداء الإقتصادي (من خلال إلغاء مذهب التدخل الحكومي وتحالفات احتكار النفوذ من قبل مجموعات المصالح المشتركة)، ليتسنى من ثم التوصل إلى «قدرة الأداء الإجتماعي» (صفحة ١٤). وينعكس هذا التوجه بعد ذلك أيضاً، في المطالبة بإدخال توصية بالخصخصة في القانون الأساسي، تقتضي بأن تمنح الأولوية للقطاع الإقتصادي الخاص، في كل ما يمكن إنجازه من مهام بأداء مماثل (صفحة ٣٠). الصورة المثالية للإقتصاد التي يدعيها حزب (FDP)، هي صورة «إقتصاد السوق الإجتماعي الأيكولوجي»، إلا أن حزب (FDP) يعرّف هذا الإقتصاد بتباين واضح عن تعريفه من قبل الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) وإئتلاف ٩٠/الخضر.

النظام المالي: ينبغي أن يبقى النظام المالي والتمويل حراً، بهذه الصيغة المقتضبة يمكن تلخيص موقف حزب الديمقراطيين الأحرار (FDP). بالتناغم مع السوق، يدور الأمر هنا حرياً حول الحفاظ على بقاء القدرة التنافسية من خلال إتحاد أوروبي قوي، وذلك يعني من وجهة نظر الليبراليين عام ١٩٩٧: «بدلاً من ملكية الشعب يريد الليبراليون شعباً من المالكين. الفرصة المتاحة للتملك تمثل الدافع للقدرة على الأداء، وتخلق أمناً إجتماعياً، وتعزز القابلية لتحمل المسؤولية. وهي فرض مسبق لثقافة الإقدام على المخاطرة، والثقافة الإستقلالية» (صفحة ١٥). يُستنتج من ذلك، أنه من الضرورة بمكان أن يتم زيادة سقف التمويل الأساسي لرأسمال الشركات بقدر المستطاع، وذلك من قنوات المال الخاص ومن أسواق رأس المال، ومن خلال هدم «حواجز التنافس». مهام الدولة هي مهام تنظيمية فقط. «الحاجة ماسة لعملة أوروبية موحدة، لكي يصبح الإقتصاد الألماني والإقتصاد الأوروبي قادراً على التنافس على الصعيد العالمي. وحدة النقد تتمم السوق البينية» (صفحة ٢٥). يرتكز ثقل نهج حزب (FDP) على السعي وراء خلق ظروف جيدة للممولين، ليتسنى رفع مستوى الاستعدادية للإستثمار.

علاقات العمل: يلخص حزب (FDP) رؤيته للتغيير في مجال علاقات العمل في جملة معبرة: «ينبغي أن يصبح العاملون في إنجاز عمل الشركة، شركاء لأرباب عمل الشركة» (صفحة ١٤). يجب رفع مستوى المحاصصة في ثروة الإنتاج. بالمقابل، ينتقد الحزب «المشاركة في صنع القرار من خلال المتنفذين الكبار في المنظمات العمالية». لكن ليس بالإمكان من خلال قراءة برنامج الحزب، أن يحكم المرء فيما إذا كان المقصود بذلك، التعبير عن الرغبة في إلغاء المشاركة الجماعية في صنع القرار التي تتم عن طريق مشاركة

المجالس العمالية والعاملات والعاملين في مجالس الإدارة والإشراف كلياً، أو تحديد هذه المشاركة الجماعية أو الإكتفاء باستكمالها فقط. وكذلك الأمر في صدد المطالبة بمحاصصة العاملين في ثروة الإنتاج حيث يبقى السؤال مفتوحاً، كيف يمكن تشكيل عملية أثير العاملات والعاملين على القرارات المتخذة على صعيد أرباب العمل والشركات. والطرح في خصوص المشاركة مع أرباب العمل بإستقلالية، يوحي بإلحاح أنه يدور في كل حالة حول «إتفاقات فردية». بالمقابل جاء الرفض لعقود وتعرفة الأجور التي تغطي مساحات واسعة بشكل واضح (صفحة ١٤) في حين طرحت التوصية بإدخال مواد عامة افتتاحية (قانونياً؟)، التي تمنح الحرية للمصانع والمشاغل في كيفية تنظيم محاصصة العاملين فيها. مقترحات حزب (FDP) هذه تكاد تطالب بثورة في مجال حقوق العمل في ألمانيا، ولا يمكن لهذه المقترحات التي لا تتعدى مرحلة التنويه بها فقط إخفاء ذلك. فمواد افتتاحية (قانونية) عامة، من شأنها أن تعرض إستقلالية مفاوضات تعرفة الأجور في جوهرها للخطر، وإعطاء الأولوية للتنظيم على صعيدا الشركات يدل على رجعة عن الهرمية الحقوقية السارية حتى الآن. هذه الهرمية الحقوقية السارية تتضمن إعطاء الأولوية للقوانين والعقود وتعرفة الأجور على حساب الإتفاقات المبرمة داخلياً على صعيد االشركات وغيرها من الإتفاقات الفردية من ناحية، ومن ناحية أخرى تتضمن «مبدأ المصلحة» (أي «تطبيق تنظيمات مواتية لصالح العاملين»). وهنا يبقى السؤال مفتوحاً كيف يمكن السيطرة على هذا الكسب المتعاظم لقوة مؤسسية أرباب العمل.

نظام التعليم المهني ومواصلة التأهيل: إن تصريحات حزب (FDP) في صدد نظام التعليم المهني ومواصلة التأهيل هي ذات طابع تعميمي. كذلك يُفترض هنا في هذا المجال أن يتم تحفيز «الإنفتاحية والتنافسية» وهدم «التصلبات والمحددات»، وتحفيز العروض الخاصة وبالأحرى السماح بها (صفحة ٢٤). وما دون ذلك، يتم التأكيد فقط على الحاجة إلى «تأقلم ومواصلة تطوير التأهيل المهني في كافة المجالات» (صفحة ١٤).

إجمالاً، يراوح برنامج حزب (FDP) حول الدعوة إلى تبني سوق إقتصادي غير منسق. جميع المشاكل تقريباً، تعزى إلى تصلب الحكومة وتصلب البيروقراطية، وجميع المشاكل تقريباً يمكن حلها من خلال فتح المزيد من الحرية للسوق. والحرية تُعرف بالتحرر من الممارسات (الحكومية) الجبرية. من حيث التطرف الليبرالي، لم يبق برنامج هذا الحزب شيئاً للتمني.

٥,٥. «أركان الزوايا البرنامجية» لحزب «اليسار»

ليس لدى حزب اليسار برنامج حزبي حقيقي بعد – اليسار (هكذا يطلق على الحزب) – خرج من بقايا حزب الإشتراكية الديمقراطية (PDS) وحزب البديل الانتخابي من أجل العمل والعدالة الإجتماعية (WASG). لكن لديه «وثيقة تأسيس برنامجية» كان قد تم إقرارها أثناء انعقاد المؤتمر المشترك لحزبي (WASG) و(الحزب اليساري PDS) في شهر أذار/مارس ٢٠٠٧، وهذه الوثيقة تكفي من وجهة النظر الرسمية (يعني من مفهوم قانون الأحزاب) لأن تغني عن البرنامج الحزبي المطلوب قانونياً. لكن من حيث المضمون الموضوعي «فوثيقة التأسيس البرنامجية» غير متماسكة في داخلها، وإنما تقدم نفسها كصيغة متسلسلة من النوايا.

لب مطالب حزب اليسار يتموضع في بديل «للرأسمالية الهائجة»، ويتمثل في العمل على «تجديد تضامني وتشكيلٍ ديمقراطي حازم للمجتمع» (صفحة ١): «الديمقراطية، والحرية، والمساواة، والعدالة، العالمية والتضامن، هي التي تحكم توجهنا المبدئي نحو القيم. (...) الحرية، والأمن الإجتماعي والديمقراطية والإشتراكية، تمثل كل واحدة منها شرطاً مرجعياً للأخريات» (صفحة ٢). وينبغي على ذلك، أن يتم إنتهاز الفرص التي يقدمها القانون الأساسي لتحويل المجالات الفيصلية للإقتصاد إلى الملكية العامة، حتى يصبح بالإمكان البناء على قاعدة الملكية، سواءً أكانت ملكية خاصة أم عامة، لتحقيق «إقتصاد بأداء فعال وديمقراطي» (صفحة ٣).

حزب «اليسار» يدعي لنفسه الوقوف إلى جانب تغيير شامل للسياسة ولمنظور الآفاق المستقبلية. ولم تقدم الوثيقة الأساسية جواباً على السؤال إلى أي حد من المفروض أن يذهب هذا «التغيير»، فلا يبقى للمشاهد سوى الإنتظار، ليعرف أي جناح سياسي سيستحوذ على زمام الأمور في الحزب.

النظام المالي: المؤثرات النابعة من أسواق المال العالمية، تُقيم من قبل حزب اليسار بأنها عامل بعيدة الأثر للأزمات واللامساواة في المجتمع الحاضر: «من خلال أسواق المال العالمية، تترك مطامع الربحية لرأس المال خلفها آثاراً عميقة دون حدود وعلى نطاق واسع من العالم. (...) ما يجري من ممارسات لتعظيم مرونة الإنتاج وسوق العمل إستجابة لإحتياجات رأس المال، يحطم الحياة العائلية والجماعية على حد سواء. (...) الرأسمالية بمذهب الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، تعني تفكيك الديمقراطية. تتركز في أيدي صناديق التمويل العالمية، وتجمعات الشركات الكبرى العابرة للحدود الدولية، ومنظمات الرأسمالية العالمية العظمى – مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، الخ. – تتركز في أيديها قوة نفوذ هائلة ومتعددة الجوانب. وجميعها لا تخضع لأي رقابة ديمقراطية تذكر» (صفحة ٥). ينبغي للنظام الإقتصادي – إذا ما روعيت مطالبات حزب اليسار – أن يعاد تشكيله من جديد. من أجل ذلك، يطالب الحزب «برقابة ديمقراطية على أسواق المال» من ناحية، ومن ناحية أخرى «باللامركزية لسلطة القطاع الإقتصادي الخاص» وذلك – من بين أمور أخرى – من خلال شحذ حدة القوانين المتعلقة بالتحالفات الاحتكارية (صفحة ١١). إلى ذلك، ينبغي حسب حزب اليسار تكملة النظام الإقتصادي من خلال دعم أشكال الإقتصاد التضامني (مثل الجمعيات التعاونية) (صفحة ١١)، وتوسعة القطاع العام (صفحة ٨)، ومن خلال «برامج إستثمارات مستقبلية، التي تفتح أبواباً جديدة للتشغيل» (صفحة ٩).

علاقات العمل: حزب اليسار لا يربط مفهوم «العمل» بكسب العيش فقط: «نحن نطمح إلى إقامة مجتمع

يستطيع فيه كل امرأة وكل رجل أن تمارس/يمارس عملاً يضمن لها / له البقاء. العمل لكسب العيش، والعمل ضمن نطاق العائلة وشركاء الحياة، والعمل الذي يساهم في تشكيل المجتمع، كما والمشاركة في الحياة الإجتماعية والثقافية، يجب أن يكون كل منها ممكناً لكل إنسان» (صفحة ٧). فيما يتعلق بالعمل لكسب العيش بالتحديد، يتبنى حزب «اليسار» بوضوح ناظمات قانونية وناظمات تعاقدية لتعرفة الأجور أكثر حرّية لتنظيم علاقات العمل. فعلى سبيل المثال يطالب الحزب بِالحفاظ على إستقلالية مفاوضات التعرفة و «بتنظيم قانوني للحد الأدنى للأجور يضمن البقاء» و «بحماية عالية ضد التسريح من العمل» وتطالب كذلك «بحقوق قوية للعاملين في المشاركة في صنع القرار» وكذلك «بإلزامية عقود التعرفة». في حين تتم المطالبة بأن تكون المشاركة في صنع القرار على صعيد مؤسسية أرباب العمل بالتمثيل النسبي المشترك (صفحة ١٣). ويطالب الحزب أيضاً بمنح الحق في الإضراب السياسي – والذي كان حتى الآن غير ممكناً بسبب وجوب الإلتزام بالسلم الأهلي (صفحة ١٣). هذه الأمثلة تظهر أن حزب اليسار يولي الأهمية إلى التحكم الحكومي والمجتمعي في مجال الإقتصاد.

نظام التعليم المهني ومواصلة التأهيل: في هذا المجال يشير الحزب بالبنان إلى اللامساواة القائمة في المجتمع، وإلى المهام لإعادة بناء النظام التعليمي ليتجه في منحنى المشاركية الشاملة. ومن بين هذه الأمور تنطلق المطالبة في مجال التعليم المهني «بحق أساسي في التعليم والتأهيل»: «يجب إيقاف تراجع أرباب العمل عن مسؤوليتهم تجاه التعليم المهني. نحن نعمل على توفير عروض كافية لأماكن التأهيل والتدريب لتغطي مساحات واسعة ولتمنح البدائل الكافية للخيارات. ومن أجل ذلك نحتاج إلى تنظيم قانوني لتوزيع المساهمة في التمويل» (صفحة ١٧). ينبغي على الدولة دعم التعليم ومواصلة التأهيل (صفحة ١٧).

بالإجمال، يراهن حزب اليسار على الدولة بشكل أقوى بكثير من غيره من الأحزاب. وفي هذا السياق تدور الأفكار بشكل أساسي – حسب ما يمكن إستشفافه – ضمن إطار إقتصاد منسق. لكن لا يوجد هنا اعتراف واضح بذلك. ويخرج حزب اليسار عن الإطار المألوف من وجهتي نظر إثنتين. الأولى هي المطالبة بتعميم المجالات المفصلية للإقتصاد. أما السؤال، إلى أي بعد بالضبط ينبغي أن تذهب هذه المشاركة الشعبية، وعلى أي شكل تجري، فيبقى مفتوحاً كلياً. والثانية هي أن الحزب لا يتطرق إلا بشكل ضئيل إلى كيف يمكن تشكيل الشؤون المالية للدولة، وكيف يمكن إنتاج القدر الكافي من الرفاه للإيفاء بأحقية فرض هذه المطالب على الدولة. بالتأكيد، ليس من المطلوب من برنامج حزبي أن يتضمن خطة لعمليات التمويل وتنفيذها، إلا أن هذا سيبقى سؤالاً مفصلياً، عندما يدور الأمر حول تطبيق واقعي لهذه المقترحات التي يطرحها الحزب.

٥,٦. تقييم البرامج على ضوء أهداف الديمقراطية الإجتماعية

الديمقراطية الإجتماعية توجه بوصلتها – ضمن ما طرح في هذا الكتاب من فكرة أساسية – نحو اعتماد الصلاحية شكلاً والتحقيق فعلاً لحزمة مواثيق حقوق الإنسان، التي تم إقرارها من الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، والتي تمت المصادقة عليها من قبل غالبية الدول. كما تبين من الشروحات التي وردت حتى الآن في هذا الكتاب بشكل واضح، أن سوق الإقتصاد المنسق بالذات (مثل السوق المنسق الاسكندنافي) هو الأقرب لما تدعيه الديمقراطية الإجتماعية لنفسها من مطالب معيارية.
من حيث برنامجية السياسة الإقتصادية، فقد تطرق كل من سيمون فاوت وكريستيان كرل إلى الأهداف

الثلاثة: نمو إقتصادي، وتسوية إجتماعية، وإستدامة، وقدماها كتوجه يتناسب والديمقراطية الإجتماعية. والآن ومن منطلق هذا البعد، يُطرح السؤال على أي شكل من أشكال مواصلة اعتماد سوق إقتصادي منسق أو من أشكال التغييرعليه تراهن الأحزاب.

يدور الأمر في البرامج الحزبية للأحزاب الخمسة الممثلة في المجلس النيابي الإتحادي (البوندستاغ) حول سلسلة من «إعلان النوايا»، التي توحي بالمعلومات عن أي وجهة ستتخذها الأحزاب – على فرض وصولها للسلطة – ليتسنى لها مواصلة تطوير النظامين الإقتصادي والمجتمعي في ألمانيا. ولكن، إلى أي مدى ستتمسك هذه الأحزاب ببرامجها، فيجب أن يبقى خارج المعتبرات في هذا المكان. لكن ردود فعل حزبي الديمقراطي المسيحي (CDU) والديمقراطي الحر (FDP) (إئتلاف حكومة المستشارة ميركل) ومقترحاتها السياسية، بالذات في صدد الأزمة المالية في خريف ٢٠٠٨، أظهرت جلياً، بأن التوجهات العامة للبرامج ليس بالضرورة أن تتوافق دوماً مع الممارسات السياسية الواقعية. إذ أن حزب (FDP) طالب على غير العادة بتدخل قوي للدولة، فيما راهن حزب (CDU) - خلافاً لجناح مؤيدي الإقتصاد الليبرالي – على كفالات وقروض مالية عالية.

إجمالاً، يمكن – وبالتأكيد ليس بدون تقييم شخصي – استنباط الخلاصة التالية:

- حزب (**CDU**) يتبنى ضمن هذا المفهوم **تخفيض مستوى إقتصاد السوق المنسق** عما هو عليه حالياً، ويتم تطعيم الاتهامات ضد خزان الفكر الإقتصادي الليبرالي بأخلاقية مؤسسيات أرباب العمل الفردية. وتميل نوايا الحزب إلى رفض أشكال الجماعية في المشاركة في صنع القرار وفي التوجيه، أو إلى تخفيضها أو جعلها أكثر مرونة.

- حزب (**FDP**) يزيّن برنامجه بقطع فسيفساء **إقتصاد سوق ليبرالي غير منسق**، والسؤال لمإذا يتم وصف هذا النموذج المجتمعي المقدم من الحزب بأنه «إقتصاد سوق إجتماعي أيكولوجي»، فليس هنالك ما يستشف له من معرفة.

- **إئتلاف (٩٠/الخضر)** يتخذ موقفه إلى جانب **إقتصاد سوق منسق** الذي يمكن إعادة هيكلته في اتجاه «مجتمع طاقة شمسية». وهنا يتم استدانة بعض التصورات الليبرالية، وعناصر أخرى من المجتمع المدني ومن مكونات التوجيه الشمولي. بشكل عام، فبالرغم من أن برنامج هذا الحزب أطول البرامج الحزبية، إلا أن تصوراته لإقتصاد السوق المنسق بشكل محدد تفتقد إلى الوضوح.

- حزب **اليسار** يقف بحزم إلى جانب انضباطية الإقتصاد، ويتبنى العمل على إقامة دولة حماية الفرد. يخرج الحزب هنا خارج طيف التقييم من قبيل مقومتين: الأولى: ليس هنالك سوى أركان زوايا برنامجية فقط، والثانية: يبقى السؤال مفتوحاً فيما إذا كان الحزب أصلاً بحاجة إلى «إقتصاد سوق» كنموذج يتبناه.

- حزب (**SPD**) يقف في برنامجه بوضوح إلى جانب **إقتصاد سوق منسق** وتوسيعه. وتتوجه هذه التوسعة نحو مواصفات حقوق الحرية الشاملة، كما وردت في حزمة مواثيق الأمم المتحدة. كما تطرق البرنامج كذلك إلى الحاجة إلى أقلمة التوجيه المجتمعي. وهنا تبقى بشكل خاص مجالات الإستدامة وتدويل

الأسواق المالية، وإضفاء المرونة على العمليات الإقتصادية وما تؤمنه إجتماعياً، تبقى نصب عيني الحزب.

حسب هذا التقييم بالنسبة لأهداف السياسة الإقتصادية الثلاثة المذكورة أعلاه، يمكن تصنيف تموضع الأحزاب كالتالي:

حزبي (CDU) و(FDP) يظهران ميلاً شديداً للتفاعل مع هدف النمو الإقتصادي، ويصنفان مرتبة الأهداف الأخرى تحت مرتبة هذا الهدف، وهنالك رفض وبالأحرى تشكك لفكرة «التسوية الإجتماعية» من طرف الحزبين.

حزب إئتلاف ٩٠/الخضر يتوجه بفكرته لإعادة هيكلة سوق الإقتصاد إجتماعياً وأيكولوجياً «بالتحول للطاقة الشمسية»، يتوجه نحو هدف الإستدامة الأيكولوجية قبل غيرها، وفي حين يتم دعم هدف «التسوية الإجتماعية» يمكن الادعاء بأن هنالك تخفيض واضح لمرتبة هدف «النمو الإقتصادي النوعي» تحت الأهداف الأخرى.

بالنسبة لحزب اليسار يمكن التحقق بأن هنالك توجه نحو هدف «التسوية الإجتماعية».

أما بالنسبة لحزب (SPD) فيمكن الحكم بأن هنالك توجه متوازن ومتكافئ نحو أجواء الأهداف الثلاثة بنفس الوتيرة.

شكل رقم ٨: شكل تمثيلي يبين تموضع الأحزاب حسب مراكز ثقل أفضلياتها لتحديد أهداف سياساتها الإقتصادية.

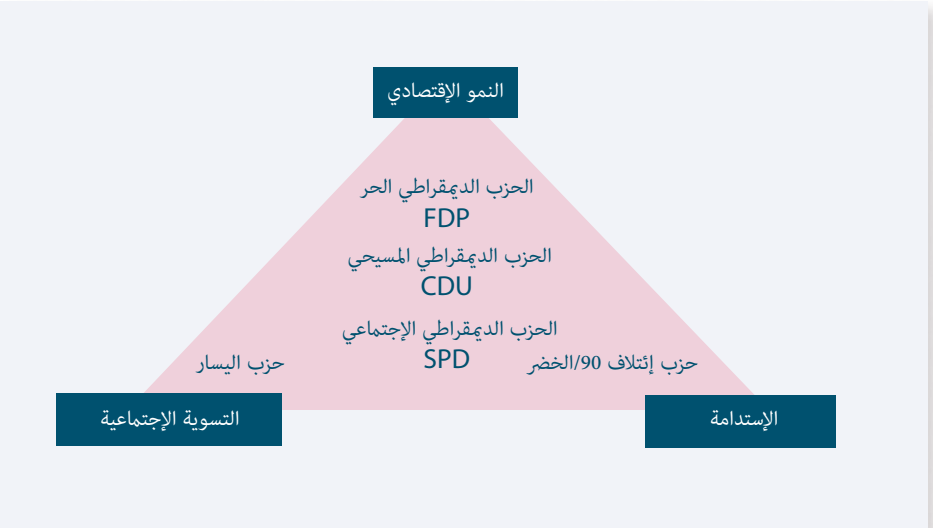

رجوعاً إلى نقطة الإنطلاق: عملية الفصل الحاد بين مستويات اختصاص الأحزاب إجتماعياً وإقتصادياً تعتبر

عملية اختصار خطيرة، لا تفصح سوى بما قل جداً لتبرير الحكم على السياسة. لكن، من خلال تحليل برامج الأحزاب، يتبين كذلك، أن للأحزاب رؤى متباينة جداً في أهدافها، كيف يمكن تنظيم الإقتصاد إجتماعياً وكيف يمكن إحتضانه أيضاً. فقط بعد إلقاء نظرة على هذا الإطار الإضافي، يمكن للمرء أن يتحسس وجهة طريقه في عالم الأحزاب ليتخذ لنفسه القرار إلى أين يتجه.

٦. أنظمة إقتصادية: نماذج بلدان مختارة

مواضيع هذا الباب:

- بالإستناد إلى ما تم عرضه من تفريق تفاضلي بين أنماط الرأسمالية المنسقة والرأسمالية غير المنسقة، سيتم، حسب نظرية العالمين دافيد سوسكيز (David Soskice) وبيتر هال (Peter A. Hall) الآنفة الذكر، إجراء مقارنة بين أنظمة الإقتصاد المختلفة.
- الأبعاد البحثية ستشمل النظام المالي، وعلاقات العمل، نظام التعليم والتأهيل، والعلاقات البينية لمؤسسات أرباب العمل مع بعضها البعض.
- البلدان الذي سيتم تسليط الضوء عليها هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، ألمانيا، السويد واليابان.
- تغطي هذه البلدان طيفاً عريضاً من الأنماط الإقتصادية، فالولايات المتحدة تستجيب أقرب ما يمكن للمثال النمطي غير المنسق، فيما تستجيب السويد أقرب ما يمكن للمثال النمطي المنسق.
- تستطيع هذه النماذج المختلفة أيضاً أن تكون موجودة في زمن الأسواق المفتوحة بجانب بعضها البعض. فهي متباينة كتحصيل حاصل، وينبغي أن يكون الحكم عليها من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية متفاوتاً أيضاً.

٦,١. الولايات المتحدة الأمريكية (USA)[٨]

بقلم سيمون فاوت *(Simon Vaut)*

إقتصاد سوق نمطي غير منسق

الولايات المتحدة الأمريكية تقف كمثل نمطي لإقتصاد السوق غير المنسق (ماير (Meyer)، ٢٠٠٥a: ٢٧٩)، وبفضل تقاليد ليبرالية السوق، تتحفظ على تدخلات الدولة والإنفرادية في السوق. والنظام الإقتصادي الأمريكي، يتبع أهدافاً لتخدم بشكل رئيسي المستهلك وتعاظم الثروات – وذلك على حساب الحقوق الأساسية الإجتماعية. (جلبين (Gilpin)، ٢٠٠١: ١٥٠).

في حالات مرحلية معينة، يمكن اعتبار هذا الحكم على الإقتصاد الأمريكي حكما نسبياً. ففي عام ١٩٣٠ مثلاً راهن الرئيس فرانكلينروزفلت على تنسيق الإقتصاد من خلال ما أسماه «صفقة جديدة» (New Deal) ببرنامج حراك إقتصادي واسع النطاق. وكذلك سياسة الرئيس ليندون جونسون في عقد الستينات، توجهت في هذا المنحى من خلال «حربه على الفقر» («war on poverty»)، إلا أنه، وبالرغم من ذلك فقد بقي الإقتصاد الأمريكي في هذه المراحل غير منسق. بل أن سياسة الرئيس رونالد ريجان في عقد الثمانينات وسياسة جورج بوش من بعده استهدفت الحد من تنسيق الإقتصاد بشكل خاص.

التمويل من مصادر سوق رأس المال

النظام المالي

تجري عمليات تمويل المشاريع الإقتصادية لأرباب الأعمال الأمريكيين بشكل رئيسي من مصادر سوق رأس المال. وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى الشفافية في الأرقام المالية، إذ يترتب على مؤسسيات أرباب العمل

٨ عرض الأمثلة من الولايات المتحدة وألمانيا تم في معظمه بالإستناد لعرض ماير (٢٠٠٥a: ٢٧٩-٢٨٢). نشكر المؤلف لسماحه لنا بذلك.

بحكم تعاملها مع أسواق الأوراق المالية أن تكشف حساباتها بشكل دوري ومنتظم. ومصالح المساهمين التي تتمثل في الحصول على أكبر قدر ممكن من توزيع الأرباح، هي التي تحدد إستراتيجيات الشركات بشكل رئيسي. وهذا ما يطلق عليه مبدأ القيمة المضافة للمساهمين (shareholder value principle).

ضغوط من أجل ربحية عاجلة

يتوقف مدى الوصول إلى مصادر رأس المال على تقييم المساهمين لإمكانات الشركة على تحصيل الأرباح. إندماج الشركات واستحواذ بعضها على البعض الآخر، يتم تحت ضوابط أدنى مستوىً من غيرها من البلدان الأخرى. ولهذا السبب، تجد قيادات الشركات في الولايات المتحدة نفسها تحت ضغط الحصول على أعلى الأرباح الممكنة في أسرع وقت ممكن. وقد يتسبب المردود المنخفض في إنهاء خدمات المدراء المسؤولين في الشركة، أو سحب رأسمالها من خلال سوق الأوراق المالية، أو الاستحواذ عليها من قبل شركة أخرى.

الروابط العمالية وروابط أرباب العمل تمارس أعمالها في غياب الإستحقاقات المجتمعية الكاملة

علاقات العمل

روابط رأس المال والروابط العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، هي أقرب أن تكون عبارة عن منظمات لوبي لمصالح قطاعية، من أن تكون لاعبات أدوار مجتمعية مسؤولة. بشكل عام يمكن القول، بأن النقابات وروابط أرباب العمل ضعيفة مقارنة بها في بلدان إقتصاد السوق المنسق، وبالكاد أن تجد لها اتحادات عامة تجمعها تحت مظلتها، حتى وإن وجدت فنفوذها محدود جداً. إلا أنه ومع ذلك، فيوجد هنالك في بعض القطاعات نقابات بنفوذ قوي تمثل مصالح معينة تمثيلاً فعالاً. مثال على ذلك تقدمه نقابة «حراس السجون» بتنظيمها القوي في ولاية كاليفورنيا، التي تتمتع بنفوذ لا يستهان به في السياسة، إلى حد تصل فيه إلى التأثير على وضع الناظمات القانونية في مجال فرض العقوبات. وهنا تعلو مصالح الأعضاء الفردية على الصالح العام.

الحماية ضد إنهاء الخدمات شبه معدومة

وتعتبر الحماية القانونية لإنهاء الخدمات في الولايات المتحدة غير ناضجة. ولهذا السبب، فالعلاقة المميزة لعلاقات العمل، تأتي من خلال علاقات تشغيل قصيرة الأمد، ومن مفاوضات أجور تجري على مستوى مجريات العمل في المصانع والمشاغل فقط. أما عقود تعرفة الأجور، التي تغطي مساحات واسعة من القطاعات، كما هو الحال في إقتصادات السوق المنسقة، فهي ليست معروفة عموماً في الولايات المتحدة، وكان ذلك بسبب حالة الضعف التي لحقت بالنقابات إبان عقود السنوات الأخيرة. علل عالم الإقتصاد روبرت رايخ (Robert Reich) أسباب الإنخفاض الحاد في درجة التنظيم في النقابات، من ٣٣٪ عام ١٩٥٥ إلى ٨٪ عام ٢٠٠٦، عللها من خلال عاملين اثنين: أولهما، سياسة مؤسسية أرباب العمل المعلنة في معاداتها للنقابات، وثانيهما، تصاعد العدائية للنقابات في سياسة الحكومة. فمثلاً في عام ١٩٨١، أصدر الرئيس رونالد ريجان مرسوماً ضد مرشدي حركة الطيران المضربين، يقتضي بموجبه حرمانهم من ممارسة المهنة مدى الحياة (رايخ، ٢٠٠٨: ١٠٨).

ضعف النقابات كنتيجة للسياسة المعادية للنقابات

مؤهلات عامة

نظام التعليم المدرسي والتأهيلي

سوق العمل المرن إجمالاً، يتم تطعيم مرونته بدعم إضافي من خلال نظام للتأهيل والتدريب يؤدي في محصلته إلى مؤهلات عامة، قابلة للتطبيق في عمل طيف واسع من شركات وقطاعات مهنية مختلفة. يمكن بسهولة توظيف العمال أو عزلهم من العمل خلال مدة قصيرة حسب التحرك الإقتصادي وحسب المقولة («hire and fire»). وبما أن سوق العمل غير منضبط نسبياً، وغير مستقر بتقلباته السريعة، يفضل المستخدمون الأمريكيون أن يستثمروا في نوع من التعليم والتأهيل العام، الذي يستطيعون الإستفادة

منه في مكان عملهم التالي. وحيث أن التنسيق بين الروابط العمالية في هذا المجال لا يتم سوى على شكل ضعيف فقط، تصبح محاولات مؤسسيات أرباب العمل والشركات للتعاون في تطبيق برامج تأهيلية منفصلة لتناسب مجالات إختصاص صناعية، تصبح عديمة النجاح. ونتيجة لذلك، يميل العاملون في الولايات المتحدة أكثر إلى تلقي تعليم وتدريب على المهارات الأكثر عمومية، والتي تناسب بشكل جيد قطاعات الخدمات الحساسة لتقلبات الحركة الإقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى نقص في المهارات المتخصصة لكثير من الشركات والقطاعات الإقتصادية.

دعم عرضي للأبحاث من خلال صناعات التسليح العسكري

يتم تعويض العجز في المجالات العلمية الممولة من مصادر القطاع العام، من خلال الدعم العرضي الذي يقدمه قطاع التصنيع العسكري. فهناك العديد من التجديدات الإبداعية التي تستعمل في القطاع المدني، كان تطويرها قد نشأ في القطاع العسكري. من الأمثلة على ذلك: بناء الطائرات أو تقنيات الستلايت أو تقنيات المعلومات (رايخ، ٢٠٠٨).

العلاقات البينية للشركات بعضها ببعض

تقف الشركات الأمريكية حيال بعضها البعض في مواجهات تنافسية أقوى بكثير مما هو الحال بين الشركات في إقتصادات السوق المنسق مثل السويد وألمانيا، التي تراهن حرياً على التعاون فيما بينها، وعلى التعاون مع الدولة ومع النقابات (هينشمان (Hinchmann)، ٢٠٠٦: ٣٥٠). هنالك ما قل فقط من تشابك الشركات فيما بينها: ليس هناك تبادل تمثيل لا للبنوك ولا للشركات في مجالس إدارتها وإشرافها في الولايات المتحدة الأمريكية.

تشابك ضعيف بين الشركات

منذ البدء تهيمن فكرة حرية التعامل الإقتصادي، بحيث أن الدولة لا تتدخل في مجريات السوق، سوى للمحافظة على قدرته في الأداء، أو للحيلولة دون نشوء تحالفات احتكارية على سبيل المثال. والقوانين المضادة للتحالفات الاحتكارية، من المفروض أن تحول دون التعاون بين الشركات في أمور مثل الاتفاق على الأسعار.

إقتصاد سوق غير منسق إلى حد بعيد

الخلاصة - الولايات المتحدة الأمريكية

إقتصاد السوق غير المنسق السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، يمنح مؤسسيات أرباب العمل قدرة التفاعل بمرونة مع تطورات السوق، ولكنه في نفس الوقت، يزيد من الضغط عليها للتأقلم السريع مع متغيرات السوق. ولذا، يبقى النظام الأمريكي فيما يخص علاقات العمل أقل فاعلية في تطوير إستراتيجيات إنتاج بتركيبة معقدة، التي تتطلب بيئة تشغيلية مستقرة على المدى البعيد. وبدلاً من ذلك، فهذا النظام يهيء الفرص المواتية لقطاعات التجديد الإبداعي التي تعتمد على المخاطرات برأس المال، مثل قطاع تقنيات المعلومات، وحجم كبير من قطاع الخدمات، الذي يقوم على قاعدة تأهيل تعليمي عام، وعلى مستوى منخفض من الأجور.

جوار قائم بين الثراء الخاص والفقر العام

بالإجمال، فقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية بنظامها الإقتصادي إلى معدلات نمو إقتصادي أعلى من البلدان الأوروبية: منذ عقد التسعينات، نما الإقتصاد الأمريكي بمعدل ٣٪، بينما نما في الدول الأوروبية بمعدل ٢,٢٪. غير أن توزيع مكاسب الرخاء هذه يجري في الولايات المتحدة على وتيرة أشد من اللامساواة. فبينما كانت رواتب أعضاء مجلس الإدارة في عقد الخمسيات تمثل ٢٥ ضعفاً من رواتب المستخدمين في

نفس الشركة، أصبحت اليوم تتجاوز ال ٣٥٠ ضعفاً في المعدل (رايخ، ٢٠٠٨: ١٤٤). وبسبب العجز في تمويل الموازنات العامة المزمن، تسود في الولايات المتحدة ظاهرة الجوار بين الثراء الخاص والفقر العام. وذلك يؤدي، من بين أمور أخرى إلى رفد البنى التحتية العامة بتجهيزات سيئة مقارنة ببلدان أخرى.

تحول في منحنى التوجيه بعد انتخاب باراك أوباما؟

جرى انتخاب باراك اوباما عام ٢٠٠٨ تحت شعار التغيير («change»). والكثير من الأمور توحي بأن هنالك احتمال لتحول فعلي في السياسة (فاوت، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) مما يثير الاهتمام على أي حال. إن الرائد في خزان الفكر للحزب الديمقراطي الأمريكي، وليام جالستون (William Galston) كان قد نشر مقالاً مرموقاً في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٨ تحت عنوان «كيف استعادت الحكومة الضخمة عظمتها» (بالتقريب: «How Big Government Got Its Groove Back»). تتمثل فرضيته في أن ايدولوجية الدولة الرشيقة، التي قل ما تمارس الضغط وقل ما تتدخل قد ولت، وأن عهداً جديداً قد بدأ لحكومة ضخمة (Big Government) بضبط أقوى، وتنسيق أكثر، وحصة أعلى للدولة (جالستون، ٢٠٠٨).

الولايات المتحدة الأمريكية	توضيحات	
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٣٨,٨٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بمقياس القوة الشرائية (PPP)؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪٢	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
دين الدولة ٢٠٠٨	٪ ٧٠,٧	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪ ٤,٩-	الميزان التجاري لمجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ٢٠٠٩/١٠، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪ ٧٠,٩ ٪ (٦٥,٥)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥-٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪ ٥,٨	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في المداخيل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪ ٤٠,٨	رقم يبين مدى عدم اللامساواة في المداخيل، ١٠٠٪ = الحد الأعلى للامساواة ؛ (المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٩٥)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪ ٦٢	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر ٢٠٠٩	٪ ١٥,٢	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠= الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪ ١١,٦	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD).

٦,٢. بريطانيا العظمى

بقلم كريستيان كرل *(Christian Krell)*

الرائدة في الرأسمالية.....

.... والوجه المظلم لها

كثيراً ما تُنعت بريطانيا العظمى بأنها رائدة الرأسمالية. ففيها ازدهرت الصناعة والتجارة الحرة والليبرالية قبل الكثير من الدول الأخرى. ولكن، وبالتزامن ظهر فيها أيضاً الجانب المظلم للرأسمالية الجامحة بوضوح في وقت مبكر. فلم يكن صدفة أن اعتمد فريدريش انجلز (Friedrich Engels) في وصفه الحياة وظروف العمل اللا إنسانية للمستخدمين في أواسط القرن التاسع عشر، أمثلة من «حالة الطبقة العاملة في بريطانيا».

إقتصاد سوق ليبرالي غير منسق

منذ نشر تلك الدراسة، طرأت بطبيعة الحال تغيرات حاسمة على الرأسمالية البريطانية. ولكن من الثابت أيضاً أنه لا تزال هناك إستمراريات قائمة. النظام الإقتصادي البريطاني لازال ليبرالياً حتى يومنا هذا. ومن هنا، جرت العادة في أوساط البحوث الدولية المقارنة للرأسمالية بوصف النظام البريطاني كإقتصاد سوق ليبرالي غير منسق.

فيما يلي سيتم استعراض الأبعاد الهامة للنمط الإقتصادي البريطاني.

التمويل بواسطة سوق المال وسوق الأوراق المالية

نظام التمويل وتركيبة المالكين

في الرأسمالية البريطانية، يلعب وضع مردود الشركة الحالي دوراً حاسماً في إمكانية حصولها على التمويل. والشركات البريطانية تحتاج لإستثماراتها أموال أسواق المال وأسواق الأسهم الديناميكية «غيرالصبورة» (أموال لا تنتظر). وبالتالي، تغدو الربحية المتوقعة أهم شرط مسبق للوصول إلى رأس المال. ومن هذا الجانب، تختلف بريطانيا العظمى على سبيل المثال، عن النظام الإقتصادي النمطي لألمانيا المتوطد منذ زمن بعيد، حيث تتعاون البنوك الأهلية لفترات زمنية بعيدة الأمد مع الشركات، لدرجة تكون البنوك فيها في كثير من الحالات على علم دقيق بأمور الشركة وهيكلتها وإستراتيجيتها. أما في المملكة المتحدة، فالمستثمرون والممولون هم الذين يقررون إمكانية تمويل الشركة، بناء على معطيات تقييمها المعلنة. وهنا تحتل ربحية الشركة صدارة عوامل الحسم للحصول على التمويل.

تركيبة المالكين: حصة كبيرة تؤول إلى المستثمرين بالمال وإلى المساهمين على الصعيد الخاص

كذلك تختلف تركيبة المالكين في بريطانيا العظمى جوهرياً عن علاقات الملكية السائدة في إقتصادات السوق المنسقة. فبينما تتصف مساهمات المستثمرين في الشركات ومؤسسات العمل ضمن هذه الإقتصادات بأنها تقوم غالباً على قاعدة مصالح إستراتيجية طويلة الأمد - مثل مساهمات شركات أخرى، ومساهمات البنوك، أو مساهمات القطاع العام - فإن الأمور تجري في بريطانيا على شاكلة تختلف تماماً. إذ أن ما يقارب ٨٠٪ من المالكين للأسهم في الشركات ومؤسسات العمل البريطانية، هم عبارة عن مستثمرين يساهمون برأس مالهم الخاص، تتمحور مصالحهم في العادة حول أعلى ربحية ممكنة للشركة.

ما يسمى الاستحواذ العدائي على الشركات - كذلك بهدف قنص سريع للربح – أصبح الإقدام عليه، لأسباب تعود إلى تغلغل تمويل السوق وإلى تركيبة أسواق المال، أيسر منه في إقتصادات السوق المنسقة.

التوجه نحو ما يمكن الحصول عليه على عجل

من خلال الإنجراف نحو الربحية - بالترابط مع هيكلة سيادة هرمية بإمتياز في الداخل - تتمكن الشركات البريطانية من اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة هيكلتها في اتجاه أسواق جديدة تؤمل بربحية أكبر من ناحية،

ولتخفيض الطاقة الإنتاجية في فروع عمل الشركة الأقل جدوى من ناحية أخرى. إلا أن هذا التوجه، يؤدي من جهة أخرى إلى ترعرع ظاهرة نمطية للإقتصاد البريطاني «short – termism» تتجه نحو استهداف ما يمكن الحصول عليه بشكل عاجل قصير الأمد.

علاقات العمل

نقابات قوية في الظاهر فقط

مرت مراحل، كانت النقابات البريطانية تبدو فيها قوية بإمتياز. مثال على ذلك تقدمه أحداث ما يسمى «شتاء عدم الرضا» (winter of discontent) في شتاء ١٩٧٨ /١٩٧٩ حيث شل الإضراب العام الذي إنطلق في أنحاء واسعة من البلاد الحياة العامة بكاملها في بريطانيا العظمى. فالنفايات بقيت مكومة في مكانها دون أن يتم إبعادها، وتوقفت وسائل النقل القريب العام عن السير، حتى لم يعد بالإمكان دفن الأموات. إلا أن مراحل الإضراب المكثف في الحقيقة، لا تعبر دوماً عن قوة النقابات. فالنقابات القوية بتنظيمها الجيد، تكون عادة في وضع يمكنها من تنفيذ مصالح العاملات والعاملين في المفاوضات، دون أن يتحتم عليها اللجوء إلى الإضراب. ومن هذا المنطلق فقد كان «شتاء عدم الرضا» أقرب ما يكون بأن يمثل عجز النقابات على طاولة المفاوضات. بالمقارنة العالمية تعتبر النقابات البريطانية ضعيفة.

تفكك قوى النقابات

لا إلزامية لتمثيل المستخدمين

والسبب في ذلك، يعود أولاً إلى التفكك السائد في الساحة النقابية البريطانية. في عقد التسعينات كان لا يزال هناك ٣٠٠ نقابة تعمل في الساحة النقابية. لم يتم تنظيم هذه النقابات على قاعدة التبعية لفروع معينة، بل على قاعدة التبعية لمجموعات مهنية، على شاكلة يكون فيها العديد من النقابات المختلفة ممثلة في كثير من الأحيان في نفس الشركة. السبب الثاني لضعف النقابات البريطانية، يعود إلى أنه في بريطانيا العظمى، كمثال نمطي لإقتصاد السوق الليبرالي، لا يوجد إلزام على مؤسسيات أرباب العمل بأن تستوعب مجالس تمثيل للعمال أو أي شكل آخر من أشكال التمثيل لهم في أجهزة الشركة. فالشكل المعروف في ألمانيا للمشاركة في صنع القرار، كما هو الحال عليه في صناعة المناجم والتعدين الألمانية مثلاً، بقي مجهولاً في بريطانيا العظمى إلى حد بعيد. والسبب الثالث أخيراً، يعود إلى أن حكومات المحافظين، حكومة ثاتشر المحافظة ١٩٧٩-١٩٩٠، عملت بشكل متواصل منتظم وناجح على تقزيم حقوق النقابات البريطانية. ووفقاً لذلك، باتت درجة التنظيم متدنية بالمقارنة. وبالكاد تصل نسبة المنتظمين في النقابات إلى مجموع العاملين في بريطانيا إلى ٣٠٪. والظاهر بوضوح هنا أن العاملين في القطاع العام ينتظمون بشكل أقوى بكثير من العاملين في القطاع الخاص.

إجمالاً، درجة متدنية من التنظيم النقابي

وحال تنظيم المستخدمين شبيهة بحال أرباب العمل بتنظيمهم السيء نسبياً. وقل ما يوجد هنالك مظلة جامعة للروابط لها نفوذ يذكر، كما أن أهمية روابط أرباب العمل آلت إلى تراجع مستمر.

مفاوضات الأجور تجري على صعيد المعامل والمصانع لتحديد الحد الأدنى في الأجور

بسبب هذه التركيبة، تجري مفاوضات تعرفة الأجور في العادة على مستوى المشاغل والمصانع، أو يتم التوصل إليها في عمليات مساومات إنفرادية بين المستخدمين وأرباب العمل. إلا أنه ومنذ عام ١٩٩٩، يوجد هناك شكل من أشكال التغطية المساحية لتحديد الحد الأدنى من الأجور، التي لا ينبغي أن يقل الأجرعنها.

العلاقة بين أرباب العمل والمستخدمين تجري على صعيد فردي، وتعتمد في تحديدها على قوى السوق بشكل أقوى مما هو الحال عليه في إقتصاديات السوق المنسقة. وبالمقارنة، يبقى العمال على رأس عملهم مدة أقصر في الشركات، ولا يشعرون لهذا السبب عادة سوى بما قل من الانتماء للشركة أو مؤسسة العمل. ويسهل تنفيذ إجراءات إنهاء الخدمات، وذلك لأن حالة ضعف النقابات غير قادرة على عرقلة ذلك بشكل فعال، ولأنه لا يوجد إلا ما قل من حماية ضد إنهاء الخدمات. لكن من ناحية أخرى، فالعمالة المؤهلة باتت في وضع يمكنها في أسواق العمل المرنة، بأن تجد مكاناً جديداً للعمل بسهولة أكثر.

القليل من الحماية ضد إنهاء الخدمات

الشركات ومؤسسات أرباب الأعمال البريطانية، يسود فيها هرمية التسيّد إجمالاً بشكل أقوى منه في بلدان إقتصاد السوق المنسق. فبجانب هيمنة المدير العام (Chief Excutive Officer CEO) ينعكس هذا التسيّد أيضاً في تنظيم العمل. وهكذا، فقل ما يلقى أسلوب عمل الفريق الواحد من العاملين ذوي المؤهلات العالية، كما هو شائع في ألمانيا مثلاً، وجوداً له في بريطانيا. والأسلوب النمطي السائد هنا، هو الأسلوب التقليدي في توزيع مهام عمل دائمة (وود (Wood)، ٢٠٠١: ٢٥٠).

سيادة هرمية قوية داخل مؤسسات أصحاب العمل

نظام التعليم والتأهليل المهني

في أسواق العمل البريطانية المرنة، تبقى المؤهلات المرتبطة تحديداً بمهنة معينة ضعيفة نسبياً. والمسببات لذلك يمكن تفهمها ببساطة إذا أُخذت من وجهة نظر أرباب العمل: بداية، وبسبب قصر معدل مدة بقاء العمال والموظفين على رأس عملهم نسبياً في الشركة، يتولد الخطر بأن يذهب الإستثمار في أحدهم سدىً دون مردود، أو قد يعود هذا الإستثمار بالفائدة على شركة أخرى منافسة في حال ما انتقل اليها هذا العامل أو الموظف. وثانياً، وبسبب المرونة السائدة بامتياز في سوق العمل، يمكن في خلال مدة وجيزة، تعيين موظفين وعمال مؤهلين - وإذا لزم الأمر إنهاء خدماتهم بنفس الوتيرة.

تحصيل معرفة عامة

ولكن، من جانب العمال أيضاً لا توجد محفزات لتحصيل تأهيل يلائم إختصاص الشركة بالتحديد، حيث أنه وبسبب قصر مدة انتمائهم نسبياً للشركة، يبدو لهم أن التركيز على مقدرات عامة، يمكنهم من تطبيقها كذلك لدى شركات وقطاعات عمل أخرى أكثر جدوى ومنفعة لهم.

وهنا، يمكن تصور النتيجة الحتمية لهذا النقص السائد في التأهيل بسهولة: من ناحية، ضعف إنتاجية الشركات ومؤسسات العمل البريطانية نسبياً إذا ما قورنت بإنتاجية مثيلاتها في ألمانيا على سبيل المثال، وتوجه إقتصادات السوق الليبرالية بالميل إجمالاً إلى التركيز على المنتجات سهلة التصنيع وعلى المجريات النمطية لعمليات الإنتاج.

العلاقة البينية لمؤسسات أرباب العمل مع بعضها البعض

علاقات الشركات فيما بينها تبنى على علاقات السوق، وعلى علاقات قانونية شكلية قابلة للطعن فيها قضائياً. وبالكاد يوجد بين الشركات تشابك أو ترابط. وتناقل التقنيات يتم هنا بشكل رئيسي من خلال تبادل الكوادر ذات المؤهلات العلمية أو الفنية عالية المستوى. وكذلك فإن وتيرة تغيير أماكن عمل العلماء والمهندسين من معاهد البحوث العلمية إلى قطاع الإقتصاد الحر وبالعكس، تتكرر هنا أكثر منها في بلدان إقتصاد السوق المنسق التقليدية. ولكن في المقابل، يبقى التعاون في مجال الأبحاث بين الشركات، أو التعاون في مشاريع عمل طويلة الأمد أكثرندرة.

بالكاد ينشأ تشابك بين الشركات

التقييم والخلاصة

النمط البريطاني للرأسمالية يظهر قرباً إلى النظام الإقتصادي الأمريكي أكثر منه إلى الإقتصادات في القارة الأوروبية. وبالتالي، تتمثل إيجابيات الرأسمالية البريطانية في الإرتفاع النسبي لمعدلات التشغيل، والإنخفاض النسبي لمعدلات البطالة. أما سلبياتها فتتمثل كما سبق ذكره، في ضعف إنتاجية الشركات البريطانية مقارنة مع نظيراتها من الشركات الأمريكية أو الألمانية، وكما في التوجه نحو ربحية عاجلة قصيرة الأمد. وعلاوة على ذلك، وأثناء مرحلة الركود الإقتصادي السائد حالياً، بانت على السطح سلبيات المرونة الفائقة لسوق العمل: يمكن تسريح القوى العاملة من العمل بسرعة، وأعداد العاطلين عن العمل تزداد أيضاً بنفس الوتيرة.

لكن، ينبغي في هذا السياق أن يؤخذ بعين الاعتبار، أنه لا يمكن إطلاقاً إجراء تصنيف نهائي يغلق الباب من خلفه في وجه أي تقييم آخر. فالنظام السياسي في بريطانيا العظمى، ببساطة قانونه الانتخابي المبني على قاعدة الأكثرية، وبالهيكلة المركزية لبنيان الدولة، يسمح للحكومات المتعاقبة أن تتخذ إجراءات تغيير تركيبية عميقة وبسرعة قصوى.

بريطانيا العظمى		توضيحات
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٢٩,٢٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بمقياس القوة الشرائية (PPP)؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪٢,٤	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
دين الدولة ٢٠٠٨	٪ ٥٢,٠	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪ ١,٧-	الميزان التجاري لمجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ٢٠٠٩/١٠، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪ ٧١,٥ ٪ (٦٥,٨)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥–٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪ ٥,٦	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في المداخيل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪ ٣٦	رقم يبين مدى عدم اللامساواة في المداخيل، ١٠٠٪ = الحد الأعلى للامساواة ؛ (المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٩٥)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪ ٦٧	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر ٢٠٠٩	٪ ١٤,٦	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠= الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪ ٢٨	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD).

٦،٣. ألمانيا

بقلم سيمون فاوت *(Simon Vaut)*

ألمانيا هي إقتصاد سوق منسق

تصلح ألمانيا كمثال نمطي لإقتصاد السوق المنسق (ماير (Meyer)، ٢٠٠٥a: ٢٨٨)، كما اعتبرت لمدة طويلة من الزمن كنموذج مثالي لموالفةتركيبة من الدينمايكية الإقتصادية، والإستقرار السياسي، والتسوية الإجتماعية (إيجلة (Egle)، ٢٠٠٦: ٢٧٣-٣٢٦). ولكن، مع تزايد البطالة عن العمل، ومع الكساد الإقتصادي اللذي ضرب اطنابه عام ١٩٩٠، فقد النموذج الألماني الكثير من جاذبيته، حتى أن المجلة الانجليزية «إيكونومست» (The Economist) أطلقت عليه «رجل أوروبا المريض». ومع أن دفعة الإنتعاش الإقتصادي في السنوات الأخيرة كادت ظاهرياً أن تبرر تخفيف وطأة هذا الحكم، لكنه من الملاحظ، أن اجتياز امتحان الفترة التجريبية في سياق الأزمة المالية العالمية لم يعد مضموناً في ألمانيا أيضاً.

تمويل الشركات من خلال البنوك

نظام التمويل

تمويل الشركات بواسطة سوق رأس المال، لا يلعب في ألمانيا إجمالاً سوى دوراً هامشياً. ولهذا لا يجري تقييم الشركات من قبل السوق فقط، بل كذلك من قبل البنوك والشركات المتداخلة والمتشابكة معها، ومن قبل ممثلي القوى العاملة ومن المعنيين بلعب الأدوار في الدولة أيضاً. هذا الأسلوب، من شأنه أن يحسن عملية تبادل المعلومات، وأن يولد المزيد من الثقة على الصعيد الشخصي. يتم تمويل الشركات بشكل رئيسي بالاقتراض من البنوك. وللحصول على مثل هذه القروض، تكتسب بجانب الأرقام المحاسبية، السمعة وشبكة الأعمال للشركة أو لمؤسسة الأعمال دوراً هاماً. ويحصل المستثمرون بدورهم على المعلومات عن سمعة الشركات وعن العمليات التي تقوم بها من خلال علاقات التشبيك المكثف.

الوصول إلى «رأس المال الصبور»

ومثل هذا الوصول إلى «رأس المال الصبور»، الذي لا يعتمد على قنص الأربحية العاجلة قصيرة المدى، يهيء الإمكانية للشركات ومؤسسات أرباب العمل أن تستثمر في مشاريع طويلة الأمد أكثر أمناً من المخاطر، وبالتالي يمكنها من الإحتفاظ بقواها العاملة المؤهلة حتى في مراحل الأزمات الإقتصادية. هذا يتجاوب، مع ما هو ملاحظ بأن ردود فعل إدارات الشركات في ألمانيا أقل حساسية للمكاسب المباشرة أو لقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية. والميزة الأخرى تتمثل في أن الفرائض الضريبية، والقوانين السارية المفعول، وشبكات الأعمال الواسعة في إندماج الشركات، تولد الفزع لدى أي محاولة إستحواذ عدائية على الشركة. إلا أن هذا التشابك بين الشركات والبنوك يثير الانتقادات، باعتباره «تحالف بنكي إحتكاري» (بري وشميدت (Bury/Schmidt)، ١٩٩٦)، لأن ذلك يصعب على المقدمين الجدد عملية الدخول في السوق، ويصعب عليهم الوصول إلى رأس المال، ويسهله بالمقابل على الداخلين المتوطدين فيه. ولكن مع هذا، فإن التطورات في السنوات الأخيرة، توحي بأن العلاقات المتشابكة على الصعيد الصناعي آخذة في التفكك، وأن المساهمات العالمية آخذة في الإزدياد، كما سيتم شرحه في الجزء التالي.

هل يتفكك التشابك بين البنوك وقطاع الصناعات؟

سرحة فكرية: نهاية «ألمانيا المساهمة العامة»

بداية، وفي غياب انتباه النقاش السياسي إجمالاً لها، بدأت في ألمانيا إبان عقد التسعينات، ظاهرة تحول هائل تأخذ مجراها ببطء ولكن بشكل متواصل، توصف بإنحلال ما يسمى «ألمانيا المساهمة العامة». يقصد بتعبير «ألمانيا المساهمة العامة» التشابك الذي كان قائماً تقليدياً بين البنوك والصناعات مع بعضها البعض. يمكن تتبع هذا الترابط حتى بدايات نشأته في عهد القيصرية. كان هذا لتشبيك يخدم، من بين أمور أخرى،

أهداف العزل الوقائي للشركات ومؤسسيات أصحاب العمل الألمانية نحو الخارج وأهداف إستقرارها نحو الداخل. لكن، تبين تحت ضغوط العولمة أن نظام البنوك الأهلية، وتقاطع المساهمات العرضي يقفان بمثابة كوابح، وخاصة في الحالات عندما ترغب الشركات الألمانية في أن تشارك في سوق رأس المال العالمي (إيجلة (Egle)، ٢٠٠٦: ٢٩١).

ولذلك تناقصت المساهمات المتبادلة بين البنوك والصناعات في الآونة الأخيرة بشكل واضح. وأخذت الشركات الألمانية تعمل على توطيد إختصاصها وعلى إضفاء طابع العالمية على نفسها.

أخذ التشابك بين مؤسسات أرباب العمل، وخاصة بين البنوك والصناعات الألمانية في السنوات الأخيرة يسير في منحنى الانحلال. وهذه العملية تظهر جلياً أبعاد التغيير الكبير الذي جلبته العولمة على النظام الإقتصادي الألماني.

يتبين من سلسلة المنشورات الزمنية لمعهد ماكس - بلانك للأبحاث المجتمعية في مدينة كولونيا (Koeln)، يتبين: بينما كانت حتى عام ١٩٩٦ شبكة أعمال كثيفة قائمة على الساحة الإقتصادية الألمانية، أصبح التشابك في ترابطات رأس المال أضعف كثيراً في الوقت الحاضر.

المؤشر يميل نحو النموذج غير المنسق

بهذا، أصبحت الشركات الألمانية أكثر إنفتاحاً من ذي قبل على سوق رأس المال العالمي. وبدأت ألمانيا تتحرك قليلاً مبتعدة عن نموذج الرأسمالية المنسقة، لتقترب بنفسها نحو نموذج غير منسق من الرأسمالية. فالصفقة التي تمت عام ٢٠٠١، باستحواذ شركة الاتصالات اللاسلكية المتحركة فودافون (Vodafone) البريطانية على شركة ألمانية مرموقة تقليدياً مثل سيمنز (Siemens)، تمثل بدءاً لمرحلة لم يكن حتى التفكير بها ممكناً في السابق. واليوم هناك ٨ شركات من مجموع ٣٠ شركة ممثلة لسوق الأوراق المالية الألماني (DAX)، آلت أغلبية أسهمها إلى أيادٍ أجنبية عالمية - مع العلم أنها كانت ٣ شركات فقط عند بداية القرن الحالي. في هذه الفترة منذئذٍ، ارتفع تسرّب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ثلاثة أضعافه - وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة المساهمات المالية الألمانية في الأسواق العالمية.

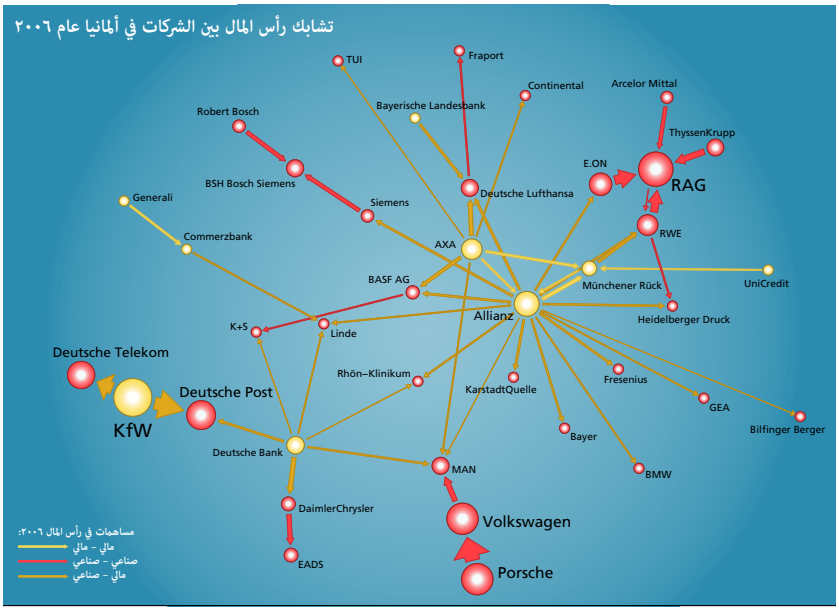

©Lothar Krempel, Max Planck Institute for the Study of Societies, www.mpifg.de/people/lk, Daten Monopolkomission http://www.monopolkomission.de

تشجيع الإقدام على فك التشبيك، يأتي من إجراءات الشطب الكامل للضريبة المفروضة على أرباح نقل الملكية التي كانت تبلغ حتى حينه ٥٣٪، والتي جعلت من صفقات شراء الشركات صفقات غير مغرية في السابق، وساهمت في جمود التشابك على صعيدي الصناعة والبنوك.

لازال التوجه قائماً نحو الصيغة العالمية ونحو تكاثرالمساهمات الأجنبية المباشرة. لكن الجدل قد بدأ، فيما إذا كان ينبغي وضع حدود لهذا الإنفتاح على صناديق المال السيادية والأسهم الخاصة معاً (sovereign wealth funds and private equity funds).

إيجابيات وسلبيات
تسرب رأس المال العالمي

تقييم إجمالي حسابات إنحلال «ألمانيا المساهمة العامة»، يظل مزيجاً من بين وبين. فمن ناحية ساهم الإنفتاح على رأس المال العالمي مع الإستثمارات ومع تناقل المعرفة (know-how)، في محافظة الكثير من الشركات الألمانية على قدرتها في المنافسة، وفي توسيع مكانتها في الأسواق العالمية. وعلى النقيض من جميع الدول الأوروبية، تم هنا تخفيض أجور وتكلفة الوحدة الإنتاجية. ومن خلال ذلك، أمكن زيادة حجم الصادرات بقدر ٥٠٪ خلال عشر سنوات - أي أكثر بكثير من بقية البلدان المجاورة (المصدر: ايكونومست انتلجنس يونت (Economist Intelligence Unit)، ٢٠٠٦). ومن ناحية أخرى، إزداد ضغط استهداف الربحية والتوجه قصير الأمد، الذي انعكس، من بين أمور أخرى في علاقات عمل غير مؤمنة.

سبق وأن تمت مناقشة المخاطر المتأتية من تزايد عدد حالات الإنتقال لملكية الشركات الألمانية إلى شركات إستثمارية بمساهمات خاصة، وإلى صناديق مال التحوط والمضاربة (Hedge-Fonds)، التي تم تشبيهها بهجوم أفواج من الجراد على المزارع. وكان النقض والتحفظ على ذلك يقوم على أن مصلحة هذه المؤسسات المستحوذة تستهدف أولاً نجاحات عاجلة للربحية.

مجلس الخبراء لتقييم مجمل التطور الإقتصادي، كتب في تقرير خبرته السنوي ٢٠٠٥ في هذا الصدد: تحتل المخاطر التي تواجهها الشركات الألمانية واجهة المواضيع الجدلية في ألمانيا. ومما يخشى عليه، أن يلجأ بعض مستثمري الأموال بأهدافهم قصيرة المدى، إلى شراء حصة في الشركة، وسرعان ما يبدأون بالعمل على تفكيك الشركة، وسحب إحتياطاتها، ومن ثم يبيعون ما لهم من حصص فيها، ويتركونها في حالة من الضعف وراءهم». وكردة فعل على هذا التقرير، تم في عام ٢٠٠٨ إصدار قانون تحديد المخاطرات وسرى مفعوله. ويلزم هذا القانون المستثمرين بأن يفصحوا بكل شفافية عن مصادر التمويل وعن الهدف منه، (مجلس الخبراء ٢٠٠٥: ٣٥).

إستقلالية مفاوضات
تعرفة الأجور

علاقات العمل

تعتبر درجة التنظيم في النقابات الألمانية البالغة ٢٣٪ (الحالة في ٢٠٠٣، قارن صفحة ١٠٩) معتدلة بالمقارنة على الصعيد العالمي. إلا أنه وبسبب إستقلالية مفاوضات تعرفة الأجور تتمتع النقابات بمستوى عالٍ من التأثير على تشكيل الأجور وشروط بيئة العمل (إيجلة، ٢٠٠٦: ٢٩٠).

مفاوضات تعرفة الأجور
تجري على صعيد
إختصاص القطاعات

النقابات وروابط أرباب العمل قائمة على أساس قطاعي بإختصاص معين، مثال على ذلك: على صعيد الصناعات المعدنية، هناك نقابة (IG Metall) من جهة ورابطة أرباب العمل (Gesametall) من جهة أخرى. يعني ذلك، أن التنسيق في مجال المفاوضات حول تعرفة الأجور يجري داخل حدود قطاعات هذه

الصناعة، ويضمن للعاملين في نفس المجال الصناعي، أن يتوقعوا نفس المستوى من الأجور. ومن خلال هذه الأجور المتجانسة لا يوجد هناك مجال للمنافسة على الأجور بين الشركات بشأن توظيف قوى عاملة مؤهلة في مجال إختصاصها (هسل (Hassel)، ٢٠٠٦: ١٤).

المشاركة في صنع القرار

وصل موضوع المشاركة في صنع القرار على صعيد المصانع والمعامل، في ألمانيا فيما يتعلق بشؤون العاملين وتشكيل العمل، وصل إلى مرحلة متقدمة جداًمن التطور بالمقارنة على الصعيد العالمي.
القانون الدستوري لمجريات العمل في المصانع والمعامل ينظم مدى حجم المجالس العمالية في مكان العمل وصلاحياتها وكيفية انتداب أعضائها. وشركات رأس المال تخضع لمقتضيات المشاركة في صنع القرار المحددة قانونياً إذا زاد عدد العاملين فيه عن ٥٠٠ مستخدم. يعني ذلك أن العاملين في أحد المصانع يستطيعون أن ينتدبوا من يمثلهم في مجلس الإدارة أو مجلس الإشراف.

أهمية نظام التعليم والتأهيل المزدوج

نظام التعليم والتأهيل
تركيبة أنظمة الإنتاج المعقدة في كثير من مؤسسات العمل الألمانية، تفترض في كثير من الأحيان وجود الوفير من القوى العاملة المؤهلة لذلك. ومن أجل ذلك، فقد أثبت نظام التعليم والتأهيل الازدواجي وجوده، بسبب قربه الكبير من الواقع العملي، وفي نفس الوقت بسبب تعمقه في الإختصاصات (ايجلة، ٢٠٠٦: ٢٨٧). فهو عبارة عن نواة لمؤسسة الرأسمالية الألمانية (هسل (Hassel)، ٢٠٠٦: ١٣). يكسب المتدربون أثناء تأهيلهم بالمقارنة أجورا متدنية، ولكن للتعويض عن ذلك، فإن الإمكانية لمثل هذه الأجيال الصغيرة لمباشرة ممارسة عمل متخصص في سوق العمل تصبح مضمونة، الأمر الذي وهب ألمانيا أدنى معدل بطالة بين الشبيبة في كافة دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (حيث يعرف معدل البطالة: نسبة العاطلين عن العمل بين الشبيبة إلى العاطلين عن العمل بين الكبار) (هسل، ٢٠٠٦: ١٥).

النسبة العالية للتأهيل التخصصي بالمقارنة، تمنح المستخدمين ملكة تفاوضية أقوى من المستخدمين في البلدان التي تعتمد على نظام تأهيل عام، وبالتالي يسهل فيها استبدال المستخدمين في وقت قصير. وبسبب توجه الإنتاج نحو النوعية، نشأت ظاهرة من نوع معين من الإعتماد على عمال مهرة ومؤهلين. وبهدف حماية نفسها من تبعات مطالبات العاملين المتجددة دوماً، والحيلولة دون اغراء شركات منافسة للاستحواذ على قواها العاملة المؤهلة، لجأت الشركات الألمانية إلى تنظيم نفسها ضمن نظام العلاقات الصناعية، من خلال مفاوضات تعرفة أجور منسقة بين أرباب العمل والنقابات ضمن نطاق قطاعات صناعية بمعزل عن قطاعات أخرى. ومن خلال ذلك يتسنى الحفاظ على معادلة الأجور المتساوية للمهارات المتكافئة في كافة القطاعات الإقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يصعب محاولات استقطاب القوى العاملة المؤهلة لإختصاص صناعي معين، للإنتقال من شركة إلى أخرى.

تعريض نظام التأهيل والتعليم للخطر

إلا أن هناك ثلاثة أسباب من شأنها أن تعرض إزدواجية نظام التعليم والتأهيل للخطر. أولاً، يتوقفهذا النظام الإزدواجي على التحرك الإقتصادي. ففي مراحل الإنتعاش الإقتصادي تزداد رغبة الشركة في تعيين المتدربين، كونهم قوى عاملة رخيصة ومرنة. في حين تشح أماكن التدريب أثناء مراحل الركود الإقتصادي. وإذا إستمر التناقص في أمكنة التدريب لمدة طويلة، تستقوي ظاهرة التزاحم على أمكنة التدريب بدفعها الذاتي، حيث أن الذين لم يستطيعوا الحصول على أمكنة تدريب في العام السابق، ينجرفون كالموجة في تيار المنافسة القوية على أماكن التدريب في العام التالي. ثانياً، يتعرض هذا النظام للخطرعندما تتخلى المعامل والمصانع

عن مسؤوليتها للتدريب. وثالثاً، التقاصر المتواصل دوماً للمدة الزمنية النصفية بين المعرفة وما تم التحصيل عليه من تعليم. فقل ما يدوم التعليم والتدريب على مدى الحياة. ولا زالت الإجابة على كيفية التعاطي مع تحديات المتغيرات السريعة في عالم العمل غائبة في ألمانيا بعروضها المفتقرة للتطوير في مجال التأهيل ومواصلة التعليم والتأهيل.

مصالح متعددة تتحكم في صنع القرار على مستوى قيادة الشركات

العلاقات البينية للشركات ببعضها البعض

من النادر أن تكون لدى إدارة الشركات الألمانية الكبرى الإمكانية لإتخاذ قرارات هامة بمفردها. فعوضاً عن ذلك، يجب عليها أن تضمن مسبقاً موافقة مجالس الإشراف، وموافقات شبكة أعمال يمثل فيها بجانب البنوك والشركات المساهمة الأخرى، ممثلون عن العاملين فيها وعن لاعبي الأدوار ذوي العلاقة في الدولة. وبالتالي، فمصالح المساهمين التي تستهدف ربحية عاجلة، ليست هي العامل الذي يلعب دوراً هاماً لدى إتخاذ القرارات في الشركة، بل الأهم منها، هي المصالح لجهات متعددة من أصحاب الأسهم في الشركة.

يمكن وصف دور الدولة في الإقتصاد السياسي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية على أفضل وجه، بأنه دور إتاحة الإمكانات وتعزيز القدرات. ومع أن إمكانات الدولة للتدخل المباشر في مجريات العملية الإقتصادية، كانت محدودة من خلال التركيبات الفدرالية القائمة، ومن خلال العديد من المؤسسات المستقلة مثل البنك المركزي والدائرة الاتحادية المختصة بالتحالفات الاحتكارية، إلا أن الدولة إستطاعت أن تطور قدرات لدعم مجموعات إجتماعية، وأنشطة مؤسسية شبه عامة لتنظيم نفسها، ولتزودها جزئياً بما يلزمها من وسائل تأسيسية وتجهيزية، حتى تستطيع أن تدير وتنظم بنفسها مجالات في الإقتصاد السياسي، التي يتم تنظيمها في بلدان أخرى عادة من قبل الدولة أو تترك هي وشأنها للسوق. البنك المركزي الأوروبي (ECB) بإستقلاليته النقدية، كما والمفوضية الأوروبية للتنافسية، تتبع في أعمالها مباديء سياسية إقتصادية التي تنطبق أيضاً على ألمانيا، ولذا فهي لا تمثل خرقاً يذكر.وعلاوة على ذلك، تنفق الدولة قسماً كبيراً نسبياً من الناتج الإجتماعي الإجمالي، على أنظمة الضمان الإجتماعي، وتتبع في تعاملها الوصية الدستورية: «ظروف حياتية متكافئة القيمة» في جميع الولايات الاتحادية، من خلال نظام إعادة التوزيع الإقليمي الذي عملت على تطويره (شتريك (Streeck)، ١٩٩٥).

ألمانيا بين الدول الاسكندنافية والولايات الأمريكية

التقييم

نظام ألمانيا الإقتصادي، يمثل الطريق الوسط بين إقتصاد السوق الأنجلوساكسوني ودولة الرفاه الاسكندنافية (شميدت (Schmidt)، ٢٠٠٠).

تسود في ألمانيا علاقات إستخدام طويلة الأمد: مدة بقاء المستخدم على رأس عمله لدى نفس صاحب العمل تزيد في المعدل عن ١٠ سنوات، بينما لا تتجاوز في بريطانيا ٨ سنوات، وفي الولايات المتحدة ٧ سنوات (شتريك، ١٩٩٥). علاقات العمل التعاونية، ومستويات مؤهلات العاملين العالية، يؤديان إلى إرتفاع مستوى الإنتاجية، بحيث تسمح بدفع أجور جيدة للعمالة المؤهلة. كما تسمح بتخفيض أوقات دوام العمل (هسل، Hassel).

ولذا، فالفارق بين الأجور في ألمانيا ضئيل نسبياً، والعمال المتخصصون يعتبرون هنا من الطبقة الوسطى، خلافاً لبلدان أخرى. والطبقة الوسطى في ألمانيا مبنية على شرائح عريضة من المجتمع، إذ أن ٦٦٪ من

السكان يعدون أنفسهم منتمين إليها، بينما لا تتعدى هذه النسبة ٢٦٪ من البريطانيين و٤٤٪ من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية (روسل (Roessel)، ٢٠٠٥).

إلا أنه ومن خلال الأزمة الإقتصادية في عقد التسعينات، وقع النموذج الألماني الإقتصادي تحت أسواط النقد: خاصة أثناء حملة الانتخابات الاتحادية عام ٢٠٠٥، حيث قاد المحافظون حملة جدلية مفصلية، تعالت فيها الادعاءات بأن ألمانيا لم تعد قادرة على التنافس عالمياً. لكن رغم هذه النداءات التشاؤمية، إستطاعت ألمانيا، كبطل العالم في التصدير، أنتبرهن قدرتها التنافسية بشكل متواصل ومنتظم. ويعود الفضل لذلك، من بين أمور أخرى، إلى النوعية عالية الجودة للسلع الصناعية معقدة التركيب، وعلى رأسها صناعة السيارات ومعدات المنشآت التقنية. نسبة العاملين في الصناعات في ألمانيا تظل أعلى بما يقارب ١٠٪ من نفس النسبة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الأخرى (ايجلة (Egle)، ٢٠٠٦: ٢٩٢).

ألمانيا		توضيحات
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٢٩,١٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بمقياس القوة الشرائية (PPP)؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪١,٤	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
دين الدولة ٢٠٠٨	٪ ٦٥,٩	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪ ٦,٤	الميزان التجاري لمجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ٢٠٠٩/١٠، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪ ٧٠,٧ ٪ (٦٥,٤)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥–٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪ ٧,٣	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في المداخيل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪ ٢٨,٣	رقم يبين مدى عدم اللامساواة في المداخيل، ١٠٠٪ = الحد الأعلى للامساواة ؛ (المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٩٥)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪ ٥٩	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر ٢٠٠٩	٪ ١٠,١	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠= الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪ ١٩,٩	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD).

٦,٤. اليابان

بقلم فيرنر باشا *(Werner Pascha)*

تعتبر اليابان حالة نمطية لإقتصاد سوق منسق، وهال وسوسكيس ((Hall/Soskice)، ٢٠٠١، ص.٣٤)صنفا اليابان ضمن الطيف العريض لإقتصادات السوق المنسق، كبلد يعكس الحالة المتجهة نحو التجمعات (الصناعية). يعني ذلك، أن تنسيق النشاطات الإقتصادية يتم في اليابان على مستوى مزيج من مجموعات شركات إقتصادية كبرى تتعدى حدود الفروع القطاعية، أي على مستوى ما يسمى «كايرتسو» (Keiretsu).

اليابان: كنموذج للرخاء الإقتصادي والتسوية الإجتماعية لمدة طويلة

اعتبرت اليابان، مثلها مثل ألمانيا، في حقبة ما بعد الحرب، كمثال يحتذى به في تحقيق الجمع بين الرفاه الإقتصادي والتسوية الإجتماعية في نفس الوقت (Kevenhoerster/Pascha/Shire، ٢٠٠٣).

لكن هذه الهالة المشعة حول سمعة اليابان في هذا السياق، بدأت تتلاشى حتى بهتت أخيراً مع الأزمة الإقتصادية في أوائل عقد التسعينات. والشرارة التي أشعلت هذه الأزمة كانت نهاية «إقتصاد الفقاعة» (bubble-economy) أي عندما انفجرت فقاعة المضاربات. على إثرها بدأت اليابان بإجراء إصلاحات في إتجاه النهج الليبرالي للسوق، بداية بخطوات متئدة ومن ثم بشكل متزايد، خاصة في عهد حكومة رئيس الوزراء كويزومي (٢٠٠١-٢٠٠٦) (Koizumi).

تمويل الشركات وأرباب العمل من خلال البنوك

نظام التمويل

بعد الحرب العالمية، أصبحت بوصلة نظام التمويل في اليابان تتجه نحو البنوك. وكانت آلة التمويل المهمة للشركات تتمثل طيلة عقود من الزمن في القروض البنكية. والبنوك نفسها كانت، نظراً لشح رأس المال بعيد الحرب تعتمد على قروض البنك المركزي. وبالتالي وعن طريق البنك المركزي، يأتي للدولة دور كبير مباشر لدى البنوك ولدى جميع مؤسسيات العمل.

إجمالاً، كانت الشركات الكبرى أكثر المستفيدين من هذا النظام. فالدولة كانت تهيء لها إمكانية الحصول على شروط فوائد بنكية مواتية شؤيطة وفائها بمتطلبات إستراتيجية. والنتيجة كانت نسبة مرتفعة من الإستثمارات ونمو إقتصادي قوي، آتياً على القوى العاملة بالفائدة أيضاً (Aoki/Saxonhouse ٢٠٠٠).

بدأت الأمور تتغير منذ أوائل عقد السبعينات. ففي سياق الطابع العالمي والليبرالي الذي طرأ على الإقتصاد، إستطاعت البنوك والشركات على السواء، أن تتحلل من رباطها الوثيق مع الدولة. وأتيحت الإمكانية، خاصة للشركات الكبرى أن تحصل على التمويل من أسواق رأس المال. والنتيجة غير العادية، التي تمخضت عن هذا التحول، كانت «إقتصاد الفقاعة» كما ذكر آنفاً، والتي رافقت فترة أواخر عقد الثمانينات (Amyx، ٢٠٠٤). في عام ١٩٩٧، تم إقرار حزمة من الإجراءات، أطلق عليها «الإنفجار العظيم» («Big Bang») الهدف منها زيادة جاذبية اليابان كموقع مالي، وذلك من خلال الإنتاج والشفافية. بيد أن الآثار والتبعات اللاحقة لإنفجار الفقاعة على قطاع البنوك، لم يكن بالإمكان إزالتها قبل عام ٢٠٠٣.

علاقات العمل

علاقات تشغيل طويلة الأمد....

حتى إبان حقبة ما قبل الحرب، بانت في اليابان بوادر توجه نظام العمل في منحنى علاقات عمل طويلة الأمد، حيث تفتحت هذه البوادر إلى إزدهار كامل إبان حقبة ما بعد الحرب (ديمز (Demes)، ١٩٩٨). إعتادت الشركات على رفع الأجور بشكل منتظم، وعلى منح مكافآت نصف سنوية تتوقف على تطور الأعمال فيها، وعلى تقديم فوائد إجتماعية جذابة، ومنح فرص للتقدم في السلم الوظيفي، وذلك بهدف ربط المستخدمين المؤهلين بالشركة لمدة أطول.

هذا النظام، أتاح للشركات إمكانات تشغيل مرن لمستخدمين يمكن الإعتماد عليهم، ولهم مصلحة في نجاح الشركة، ولديهم قابلية للمزيد من الإنجاز. بيد أن أكثر المستفيدين من هذا النظام، كانوا في الغالب رجال يمثلون القوى العاملة في الشركات الكبرى لا تتجاوز نسبتهم إجمالاً ثلث الشريحة العاملة من السكان.

..... مع جوانب مظلمة

أحد الجوانب المظلمة هنا أيضاً، يتمثل في إعتماد القوى العاملة على شركاتهم بشكل قوي، حتى القوى المفضلة منها. إذ أن الخبرة المهنية كانت مرتبطة إرتباطاً قوياً بشركة معينة. والنتيجة الحتمية لذلك، كانت ضعف في حركة التنقل بين الشركات، والكثير من ساعات العمل الإضافية، وتنقل للعائلات قل ما كان يلائمها. من الإيجابيات في اليابان، أن الفروقات في المداخيل تبقى ضمن حدود المقبول، بما فيها فرق المداخيل بين المتربعين على قمة الإدارة والقوى العاملة البسيطة.

نقابات على صعيد المصانع والمشاغل

إبان حقبة ما بعد الحرب، إستطاعت نقابات على صعيد المعامل والمصانع أن تثبت وجودها في اليابان. وهذه النقابات تشد الحبل في كثير من الأحيان في نفس الاتجاه الذي تشد اليه الشركة، حتى وإن تكررت النزاعات بينهما. وقلما يتحقق تمثيل العاملين في الشركات الصغيرة، أو تمثيل الأيدي العاملة غير المنتظمة في عملها. إجمالاً، هناك تراجع متواصل لدور النقابات، وذلك بسبب تزايد المفارقات في علاقات العمل ومصالح العاملين المختلفة.

ونظام علاقات العمل طويلة الأمد أيضاً آخذ في التراجع (هاك (Haak)، ٢٠٠٦)، ففي عقد التسعينات المشوب بالأزمات الإقتصادية، كان أكثر المتضررين من هذا التراجع هم المستخدمون من كبار السن ذوي الرواتب العالية. في هذه البيئة، إكتسبت علاقات العمل غير المنتظمة، مثل أوقات العمل الجزئي وعمل الإعارة المؤقتة أهمية أكبر. ورغم تحسن الوضع الإقتصادي نسبياً في السنوات الأخيرة، إلا أن معدل الرواتب لم يطرأ عليه ارتفاع يذكر منذ عام ٢٠٠٣.

تعليم وتأهيل حكومي عام...

نظام التعليم المدرسي والتأهيل

منذ أواخر القرن التاسع عشر، أخذت الدولة في اليابان على عاتقها ضمان التعليم المدرسي الابتدائي من خلال منشآت حكومية. ومع مرور الزمن، أصبح جميع الفتية تقريباً يلتحقون لمدة تسع سنوات وجوباً بالمدارس. وكان الهدف من التعليم المدرسي طيلة فترة طويلة، يتمثل في تعزيز النشاط والجد والتحمل في العمل، وتوثيق الروابط الإجتماعية، وتوصيل أساسيات من المعرفة، ولكن ليس في تحفيز الإبداع وبناء الشخصية المستقلة (مونك/ إسفاين (Muench/Eswein)، ١٩٩٨).وبهذا، كان خريجو المدارس متسلحين بأفضل المواصفات الملائمة للشركات، التي بدورها كانت تتكفل بتلقينهم المعرفة المتعلقة بإختصاصها أولاً وقبل كل شيء.

والتخصص يأخذ مجراه في الشركات

في العادة، يصار في الشركات إلى إعداد وتحديد أنواع مختلفة من ممارسة العمل (job rotation, training on the job)، بحيث تكون نتيجة تحصيل القدرات المهنية مفصلة على قياس إختصاص الشركة نفسها، بشكل تصبح فيه إمكانية المستخدم لتغيير شركته صعبة جداً. والميزة الفارقة الأخرى لهذا النظام التعليمي، تكمن في عملية «فرز»الشباب المتخرجين حسب كفاءاتهم بناء على مفهوم هدف التعليم المذكور أعلاه. وبناء على دالة هذه الغربلة، تستطيع الشركات الكبرى القادرة على دفع الأجر المكافئ إنتقاء أفضل الطالبين للعمل بكل سهولة، بينما لا يبقى لخريجي المدارس الأقل كفاءة سوى القبول إكراهاً بأمكنة عمل متدنية القيمة والأجر.

منذ مدة ليست بالوجيزة إزداد القلق، بأن تبوء المستخدمين النشطاء مراكز في القمة، رغم قلة موهبتهم في الإبداع، لم يعد يتفق مع معايير التقدم التقني التنظيمي. علاوة على ذلك، فالتركيز أحادي الجانب على الخريجين الجدد من الشبيبة، لم يعد من العدل بمكان حيال الحقائق الواقعة في مجتمع تتقادم فيه أعمار شرائح مكوناته. ولذا، ينبغي على المدارس والجامعات، أن تعمل أيضاً على تطوير الملكات الإبداعية والفردية، وأن تجتهد لتقديم عروض إضافية تلائم كبار السن. و'ضافة لذلك، تحاول الشركات أن تتحلل من الأشكال التقليدية للتوظيف، ومن إجراءات التأهيل على الصعيد الداخلي في المصانع والمشاغل، التي طالما إنتهت مدة صلاحيتها. لكن، لازال توظيف خريجين أجانب، وقبول نساء مؤهلات في مراكز إدارية قيادية وما شابهها، تمثل تحديات كبيرة في اليابان.

إقتصاد شبكات أعمال

العلاقات البينية للشركات بعضها مع البعض

يوجد بين الشركات اليابانية ترابطات متعددة الجوانب، حتى أنبعض المحللين يتحدثون عن إقتصاد شبكات أعمال (لينكولن/ جيرلاخ (Lincoln/Gerlach)، ٢٠٠٤). مؤسسات العمل الكبرى المختلطة ذات البنيان الأفقي مثل ميتسوبيشي وسوميتومو، تتألف من شركات تابعة لفروع قطاعات إقتصادية مختلفة،يكون فيها تبادل الكوادر ورأس المال وآليات أخرى متداخلة النسيج فيما بينها. وبهذا إستطاعت هذه المؤسسات الكبرى أن توسع أفضليتها التنافسية مقابل مجموعات شركات منافسة أخرى، دون أن تضيع في متاهات تخصصات الفروع القطاعية.

أما تجمعات الشركات ذات البنيان الرأسي، فتحيك الإرتباط على امتداد سلسلة خلق القيمة المضافة الإنتاجية. فبينما تأخذ الشركة الأم، مثل تويوتا، على عاتقها تأمين الجودة في عمليات تركيب الأجزاء النهائية مع بعضها، ومسؤولية المسائل الإستراتيجية، تتولى مجموعة أولى من المزودين توفير مكونات مركزية للنظام الإنتاجي. في حين تقع مهمة تأمين المكونات الأخرى من القطع الإنفرادية على عاتق المزودين الصغار بمستويات أدنى.. وعمليات التزويد الهرمية هذه تصل إلى مستويات غاية في المرونة والتنوع، حتى وإن اضطرت المستويات الدنيا منها، خاصة في الأوقات الصعبة من الحراك الإقتصادي، أن تجابه إستيعاب أعباء ثقيلة.

إشراف البنوك على الشركات

هناك نوع من العلاقات الأخرى ينشأ بين البنوك والشركات كمخرج من مخرجات نظام التمويل المعتمد على القروض. إبان حقبة ما بعد االحرب، مارست البنوك وظيفة إشرافية على الشركات كبنوك أهلية لها، وكانت في كثير من الأحيان أهم من المساهمين أنفسهم. وتميز طابع النظام الياباني لتوجيه الشركات من وجهتين: داخلياً من خلال الهيكلة السيادية لمدراء الشركات، وخارجياً من خلال ممارسات البنوك تجاهها

(ديركس/أوتو (Dirks/Otto)، ١٩٩٨). فإذا وقعت شركة ما في وضع صعب، يصبح من المتوقع أن تسارع البنوك في دعمها، من أجل عرقلة نشوء تأزم في النظام. ومقابل ذلك، يترتب على الدولة أن تقدم ضمانات البقاء حتى لأضعف المؤسسات المصرفية. ومع الارتباط بين البنوك والشركات على الصعيد الشخصي، وأحياناً مع موظفي الدولة الرسميين المعنيين، بات بالإمكان وضع إستراتيجيات طويلة الأمد. وعلى العكس من ذلك أيضاً، كانت التفاهمات الإشكالية تقود أحياناً حتى إلى درجة التورط في الفساد.

مع الوقت، أضحى هذا النظام واقعاً تحت ضغوط عالية. فتصاعد وتيرة الإعتماد على أسواق رأس المال العالمية، أخذت تجبر الشركات على تشكيل علاقاتها وتوجهاتها بشفافية أكبر. وهنا يكمن الخطر، بأن تجد الشركات اليابانية نفسها في وضع يجبرها على التعامل بنفسٍ قصير مثل نظيراتها في العالم الغربي، وبالتالي تفقد نقاط القوة المتأصلة في التعاون طويل الأمد المبني على الثقة التامة.

التقييم

رفع مستويات الإنتاج الصناعي نحو الأفضل

رأسمالية اليابان المنسقة المحبذة للإعتماد على تجمعات الشركات، كانت إبان حقبة ما بعد الحرب في أنسب وضع لإطلاق القوى الكامنة في القطاع الصناعي الياباني ليتفتح على أفضل وجه. إذ أن هذا القطاع قد تمكن شيئاً فشيئاً أن يحسّن منتجاته الصناعية المعيارية إلى حد بعيد، وأن يعرضها في الأسواق العالمية بأعداد كبيرة بنوعية جيدة وتحت تصاعد في الإنتاجية. وقد أتاح التمويل والرقابة من قبل البنوك، الإمكانات لإتباع إستراتيجيات طويلة الأمد. وإستطاعت مجموعات الشركات بقوتها النافذة، أن تنظم الحصول على الموارد اللازمة لهذه الإستراتيجيات. والمستخدمون النشطاء فيها أخذوا تطبيقها على عاتقهم بإنجازاتهم الفعالة. ونظام التعليم والتأهيل وفر الأعداد الكبيرة من القوى العاملة ووضعها تحت تصرف الشركات.

..... لكن مع مشاكل إجتماعية وسياسية

ومع العلم أن هذه الآلية قد خلقت بعض المشاكل الإجتماعية والسياسية، كالفروقات الشاسعة بين الشركات الكبرى والصغرى منها، والنقص في فرص التطور على الصعيد الشخصي، ونوع من القابلية للفساد، إلا أن المواطنين في معظمهم إستطاعوا إجمالاً أن يستفيدوا من هذا الإنتعاش الإقتصادي الكلي.

مستقبل النظام الياباني

في سياق التوجه نحوالطابع العالمي، والتقدم التقني التنظيمي، فقد وصل هذا النظام في هذه الأثناء إلى حدوده. فما يأخذ مجراه على صعيد التسوية الإجتماعية، لم يعد كافياً، مما وضع الحكومة تحت ضغوطات عالية – وهو السبب الهام في نشوء بيئة من عدم الاستقرار للحكومات بعد مغادرة قائد حملة إصلاح الأسواق، رئيس الوزراء كويزومي.

مع الوقت، تم طرح السؤال، إلى أي بعد سيصل التحرك المتزايد للنظام الإقتصادي الياباني في إتجاه النموذج غير المنسق على غرار الطابع الأنجلوساكسوني (ستريك/ياماورا (Streeck/Yamamura)، ٢٠٠٣، ودور (Dore)، ٢٠٠٠، وباشا (Pascha)، ٢٠٠٤). إلا أن بوصلة اليابان الإقتصادية كما يبدو لا تتجه للميل نحو رأسمالية غير منسقة. وأقوى مؤشر على ذلك، يتمثل في تطور التحكم في توجيه الشركات، خاصة أن المعطيات التي تعتبر نمطية للنموذج غير المنسق، مثل التزامن بين التوجه نحو سوق رأس المال، وإرتباط سياسة شؤون الكوادر بالسوق، والإفصاح عن هيكليات تركيبة التوجيه، بالكاد تجد لها إنتشاراً هنا. وفي المقابل تهيمن حرياً في الشركات أشكال وسطية، مثل الإدخال الإلزامي لسياسة مفتوحة لشؤون الكوادر، الأمر غير المألوف سوى في النموذج التقليدي في حقبة ما بعد الحرب (أوكي/جاكسون/مياجيما (Aoki/Jackson/Miyajima)، ٢٠٠٧).

وعلى أي حال، لم يتسنى بعد إيجاد نظام كامل جديد متماسك في داخله.

اليابان	توضيحات	
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٢٧,٨٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بمقياس القوة الشرائية (PPP)؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪ ١,٠	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
دين الدولة ٢٠٠٨	٪ ١٧٣,١	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪ ٣,٢	الميزان التجاري لمجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ٢٠٠٩/١٠، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪ ٧٠,٧ ٪ (٥٩,٧)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥-٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪ ٤	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في المداخيل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪ ٢٤,٩	رقم يبين مدى عدم اللامساواة في المداخيل، ١٠٠٪ = الحد الأعلى للامساواة ؛ (المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٩٥)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪ ٤٥	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر ٢٠٠٩	٪ ١١,٦	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠= الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪ ١٨,٣	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD).

٦,٥. السويد

بقلم إيريك جورجسديز *(Erik Gurgsdies)*

تشغيل كامل مع «سياسة أجور تضامنية»

نموذج رين – مايدنر (Rehn–Meidner Model)

تستند السياسة الإقتصادية السويدية إلى ما يسمى نموذج رين– مايدنر. وأطلق عليه هذا الإسم نسبة إلى الخبيرين في إقتصاد النقابات وهما جوستا رين ورودولف مايدنر (Goesta Rehn, Rudolf Meidner). فقد طورا عام ١٩٥١ نموذجاً إقتصادياً شاملاً، يطمح إلى التوفيق بين تشغيل كامل لليد العاملة و «سياسة أجور تضامنية» وذلك دون أن يؤدي ذلك إلى إطلاق عملية تضخم مالي.

كان التصور الأساسي لهذا النموذج، أنه لا يمكن التوصل إلى التشغيل الكامل لليد العاملة من خلال إرتفاع مستوى الطلب الإقتصادي الكلي العام، بل ينتج حرياً من خلال عمليات تطوير إقتصادي ملائمة، أو من خلال تطبيق برامج حراك إقتصادي وطنية. وبما أن القطاعات الإقتصادية المختلفة تنمو بوتيرة متفاوتة، يؤدي ارتفاع الطلب الإقتصادي المستمر إلى نشوؤ قطاعات «عنق الزجاجة» (أو الممر الضيق). ولكي تستطيع هذه القطاعات أن تواصل نموها بالرغم من ذلك، تلجأ للبحث عن قوى عاملة في القطاعات الأخرى لتستقطبها لخدمتها. مثل هذا الإستقطاب يكون في حالة التشغيل الكامل ممكناً فقط، من خلال تقديم عروض أعلى للأجور، الأمر الذي يتبعه إرتفاع الأسعار في مثل هذه القطاعات. وهذه العملية تجر وراءها تلقائياً – من أجل تسوية فقدان القوة الشرائية – إرتفاعاً للأجور في القطاعات الأخرى أيضاً، مما يقود في نهاية المطاف إلى إرتفاع عام في الأسعارعلى مستوى كافة القطاعات، والنتيجة الحتمية تكون تولد غير مرغوب للتضخم المالي في جسد الإقتصاد الكلي.

سياسة أجور تضامنية

ومما زاد من الصعوبات، أن نقابة العمال السويدية، إتبعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما تسمى «سياسة الأجور التضامنية». وكان لها بهذا هدفان رئيسيان: من ناحية، تدعي لنفسها ضرورة تطبيق مبدأ «الأجر المتكافئ للعمل المتكافئ»، وتتخذ من مدى تطور معدل إنتاجية العمل معياراً لذلك. ومن ناحية أخرى، تسعى النقابة إلى تخفيض الفارق بين الأجور في ممارسة الأعمال المختلفة بشكل عام. والشرط المسبق لهذه الأهداف يتمثل في أن تعطى الأولوية لمفاوضات تعرفة الأجور على المستوى المركزي قبل مفاوضات تعرفة الأجور على المستويات الفرعية.

إيجابيات وسلبيات نموذج رين - مايدنر

للحيلولة دون ضياع نتائج «سياسة الأجور التضامنية» عبثاً، من جراء التضخم المالي، أوصى نموذج رين– مايدنر، بإتباع سياسة مالية عامة حازمة، من شأنها أن تبقي الطلب الإقتصادي الكلي ضمن المعقول من خلال الفائض في الموازنة العامة.

ضغوطات على الشركات متدنية الإنتاج

مثل هذه الفكرة للسياسة الإقتصادية تدفع الشركات متدنية الإنتاجية إلى مواقف الدفاع من ناحيتين: الأولى أن هذه الشركات، وبسبب تركيبتها السيئة من حيث التكاليف والأسعار، تجد نفسها أمام مشكلة كبيرة في ترويج منتجاتها في الأسواق في فترات الإنخفاض النسبي على الطلب. والثانية أن تشديد الحزم في «سياسة الأجور التضامنية» تؤدي إلى تعميق مشاكل التكاليف المتوطدة بهذا وبدونه، وبالتالي إلى مشاكل في الوضع التنافسي، الذي يحتم أن تتوافق مطالبات الأجور في كافة الفروع القطاعية والشركات مع وتيرة تطور معدلات إنتاجية العمل فيها.

محاباة للشركات الأكثر إنتاجية

والصورة الإنعكاسية لهذا الوضع، هي أن الشركات ذات الإنتاجية العالية تجني فائدة مزدوجة: الأولى، هي أن هذه الشركات ترى نفسها أمام حجم كافٍ من الطلب بسبب وضعها الجيد من حيث التكاليف وتشكيل الأسعار. والثانية، أن قرارات تعرفة الأجور المستندة إلى معايير معدلات الإنتاجية، لا تستنزف بالضرورة كامل حيز المناورة في التوزيع المبني على الإنتاجية العالية. وبهذا تحصل مثل هذه الشركات علاوة على ذلك، على إمدادات برأس المال، تستطيع توظيفها في خلق أماكن عمل جديدة عالية الإنتاجية.

فهم البطالة فهماً هجومياً كمهمة تأقلم عامة

الخاسر من جراء هذه التركيبة من السياسة المالية العامة المقيدة و «سياسة الأجور التضامنية»، هي الشركات ذات الإنتاجية المتدنية والمستخدمون فيها، بيد أنه لا يتم فهم البطالة الناتجة عن ذلك كمشكلة عامة بشكل دفاعي متحفظ، بل يتم فهمها فهماً هجومياً كمهمة تأقلم عامة. ووفقاً لذلك بدأ في وقت لاحق العمل الدؤوب لتطوير «سياسة سوق عمل إنتقائية» موسعة ومحسنة. ومن خلال نشاطات التدريب والتأهيل واسعة النطاق، وتقديم مساعدات للإنتقال إلى مواقع العمل، بدأ البحث عن أشخاص أصبحوا عاطلين عن العمل، أو أشخاص يبحثون عن عمل لأول مرة أو بعد انقطاع قصير عن العمل، ليتم تأهيلهم بشكل يناسب العمل في الشركات ذات الإنتاجية العالية وبأجر جيد.

قبول عالٍ للنموذج السويدي

في نموذج رين–مايدنر تتعاضد إذاً سياسة الدولة المالية التقييدية و «سياسة الأجور التضامنية» و «سياسة سوق العمل الإنتقائية» معاً لتعمل بفاعلية في إتجاه مواصلة تجديد وأقلمة تركيبة الإقتصاد السويدي. منذ الستينات، شكل هذا النموذج – كلياً وأحياناً جزئياً – الخط الإرشادي الذي تسير عليه السياسة الإقتصادية السويدية. ويمكن القول إجمالاً، أن هذا النموذج أعطى للنمط الإقتصادي السويدي «تجانساً في الفكر التخطيطي (أي التماسك) وقبولاً سياسياً، ليصل إلى مستوى لم تصل إليه أي بلد أخرى بالمقارنة، ولا حتى على وجه التقريب» (شاربف (Scharpf)، ١٩٨٧: ١١٩). هذا الحكم توصل إليه فريتز شاربف (Fritz W. Scharpf) عام ١٩٨٧، في دراسة مقارنة بين سياسات الديمقراطية الإجتماعية في كل من ألمانيا، بريطانيا، النمسا والسويد. ويمكن التسليم بصلاحية هذا الحكم حتى يومنا هذا. إذ أن السويد، ومع صغر حجم سوقها الداخلي الذي لا يتجاوز ١٠ ملايين نسمة، استطاعت رغم كل إعوجاجات العولمة، ليس فقط أن تحافظ بقوة إقتصادها التنافسية على مكانها في السوق العالمي، بل تمكنت من مواصلة تكثيف عمليات تبادل السلع، وحديثاً حتى من تبادل تقديم الخدمات أيضاً. ومع الوقت أصبحت الصادرات الآن تكوّن نصف قيمة الناتج الوطني الإجمالي.

ليس هناك اعتماد يذكر على سوق رأس المال

نظام التمويل وتركيبة المالكين

هنالك عناصر مختلفة تدخل في عمليات تمويل الشركات. بداية، يستند التمويل على نظام بنوك أهلية متوطد تقليدياً. وإضافة لذلك، توجد عناصر للتمويل بواسطة سوق الأوراق المالية. لكن الميزة الملاحظة هنا، أن هنالك ظاهرة متكررة لتبادل الشركات السويدية ملكية أسهمها فيما بينها. ولذا، يتميز أسلوب تمويل الشركات في السويد إجمالاً باعتماد منهجية ورؤية مستقبلية طويلة الأمد. وبهذا أصبح نظام التمويل في السويد شبيهاً بنظام التمويل المعروف تحت مفهوم «الرأسمالية الراينية»، الذي طغى طابعه على إقتصاد ألمانيا لمدة طويلة من الزمن.

نظام التعليم والتأهيل

تجنب الطريق المسدود في مجال التعليم والتأهيل

إكتشفت السويد في وقت مبكر، أن أهم «مادة خام» من مواد إقتصاد قوي المنافسة في الإقتصاد المعولم، تتمثل في التعليم والتأهيل. في السويد يتم تحصيل التعليم والتأهيل المهني عادة في مراحل الدراسة الثانوية المتقدمة. ويلتحق به طوعياً جميع تلاميذ المدارس تقريباً. وبجانب الطرق الأكاديمية يوجد ١٤ برنامج وطني، يقدم عروضاً مختلفة لتعليم مهني متخصص.

كان المبدأ السائد في سياسة التعليم والتأهيل السويدية ولا زال، يتمثل في تجنب طريق التعليم والتأهيل المسدود بقدر ما أمكن. ومن هذا المنطلق، يصار إلى إغناء التعليم المهني المتخصص بكثير من مضامين العموميات، بحيث يرتبط التخرج من التعليم المهني في نفس الوقت في الحق في مواصلة الدراسات العامة التي تؤهل للدراسة الجامعية. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة خريجي الدراسة الثانوية العامة عن هذا الطريق في عام ٢٠٠٦ ٩٤,٦ ٪.

والعلامة المميزة هنا إضافة لذلك، هي تنوع الفرص والإمكانيات لإعادة التأهيل والتعليم على طول مدة الحياة المهنية. إذ أن السياسة الإقتصادية والتشغيلية السويدية، لا تستهدف كما رأينا بالتحديد حماية مكان عمل قائم، بل تستهدف أكثر من ذلك تمكين الأفراد من الحصول على أمكنة عمل منتجة، وبالتالي يكون كل واحد منهم الأقدر تنافسياً في مجاله على الساحة العالمية. ولذا، يحرص نظام التعليم والتأهيل على ربط مضامين مادة التعليم العامة والمتخصصة مع بعضها لكافة السكان.

علاقات العمل

عندما كانت التوقعات مبررة، بأن إحتمالية عزل الديمقراطيين الإجتماعيين عن سدة الحكومة إبان أمد قصير غير واردة، قبل أرباب العمل ضمن إطار ما يسمى إتفاقية سالتزيو بادن (Saltsjoebaden)عام ١٩٣٨ بأن تكون النقابات شريكاً مكافئاً في مفاوضات تعرفة الأجور.

النقابات وأرباب العمل على قدم وساق

بمقتضى تلك الإتفاقية، يترتب على الدولة أن تنأى بنفسها عن ضبط سوق العمل قدر الإمكان. وهذا ما تحقق بعد ذلك لمدة تزيد على ٣٠ عاماً. حيث وجد سوق العمل نفسه في وضع مريح، وتم التحكم في توجيه تطور الأجور من خلال مفاوضات تعرفة أجور مركزية. وما كان هناك تقريباً أي تشريع قانوني بهدف تنظيم سوق العمل.

تبع مرحلة التعاون هذه بين النقابات وأرباب العمل منذ أوائل السبعينات، مرحلة من التصادمات. وبدأ النظام المركزي للمفاوضات حول الأجور يتفكك شيئاً فشيئاً. وخاصة الإلتزامات القصرية لتحقيق الإستقرار التي ترتبت على السويد بإنضمامه للاتحاد الأوروبي، ساهمت على غير المتوقع، في نضوج القناعة لدى الشركاء في تعرفة الأجور، بوجوب إعادة تشكيل نظام مفاوضات التعرفة على أسس وقواعد جديدة. ومن خلال مبادرة حكومة الحزب الديمقراطي الإجتماعي التشجيعية، تمكنت أهم النقابات في القطاع الصناعي وأرباب العمل فيه عام ١٩٩٨ من إقرار ما أطلق عليه «عقد تعرفة الأجور الصناعي».

تجنب المنازعات

يقوم «عقد تعرفة الأجور الصناعي» على أعمدة الأساس التالية: أولاً، تركيبة من الأنظمة تستهدف تقصير فترات العمل اللاتعاقدي الزمنية، وبالتالي تخفيض إمكانيات النزاع الكامنة بشأنها. ولهذا السبب، ينبغي البدء بالمفاوضات حول عقد عمل جديد قبل نهاية العقد القديم. وثانياً، يوصي هذا العقد باستدعاء وسطاء

محايدين معتمدين رسمياً، مهمتهم أن يؤثروا على المفاوضات لكي تتوصل نتائجها إلى إتفاقات تتماشى مع «معايير الاتحاد الأوروبي» في هذا المجال. ثالثاً وأخيراً، تم إعادة إحياء فكرة دور القطاع التنافسي المعتمد على التصدير من خلال الأجور. هذا وقد تم لاحقاً الأخذ بأهم مكونات عقد تعرفة الأجور الصناعي لتطبيقها في القطاع العام أيضاً.

تشابك الشركات

تتمتع النقابات في السويد بمكانة غاية في القوة، وبدرجة تنظيم عالية تبلغ حالياً ٧٠٪. كما أن تنظيم عملية المشاركة في صنع القرار على صعيد المشاغل والمصانع عن طريق النقابات يبدو أمراً طبيعياً تقريباً. أما إزدواجية التمثيل على الطريقة الألمانية من خلال المجالس العمالية المستقلة، فهي غير معروفة في السويد.

عملية المشاركة في صنع القرار على صعيد الشركات، لم تتم مأسستها قانونياً – خلافاً عنها في ألمانيا. بل بالمقابل، يتم في السويد إتباع طريقة منح حيز واسع للنقابات من الحقوق التفاوضية على كافة أنواع مسائل المشاركة في صنع القرار. وفي حالة نشوب نزاعات حول المشاركة في صنع القرار، يبقى الحق في اللجوء إلى الإضراب قائماً أثناء مدة سريان مفعول عقد تعرفة الأجور.

العلاقات البينية للشركات ببعضها البعض

في السويد لا تتحلى النقابات فقط بدرجات عالية من التنظيم، بل وروابط أرباب العمل أيضاً. إذ كانت قوة الشركاء من الجانبين من أهم المقومات المسبقة للنجاحات المذكورة أعلاه، التي تكللت بها التفاهمات والإتفاقات بين أرباب العمل والنقابات. ومن العلامات المميزة للسويد إضافة إلى ذلك، هي قوة تداخل وتشابك رأس المال المتبادل بين الشركات. وبجانب علاقات السوق، تأتي فعالية شبكات عمل الشركات المعلوماتية المتعددة في نهاية المطاف بؤكلها، سواء كان ذلك بعرض إستعدادها لتقديم رأس المال، أو بهدف نقل التكنولوجيا كذلك في سياق التعاون بين الشركات.

الأقرب إلى النموذج المثالي لإقتصاد السوق المنسق

التقييم

من بين كل البلدان التي تم استعراضها في هذا الكتاب، يأتي موقع السويد كالموقع الأقرب إلى النمط المثالي لسوق إقتصاد منسق. والظواهر المميزة للإقتصاد السويدي تتمثل في أن أرباب العمل والمستخدمون يتعاونون بشكل مكثف أثناء المفاوضات حول تعرفة الأجور، وكلا الشريكين في سوق العمل يتقيدان بالمهمة العامة للتأهيل والتعليم المهني، وتمويل الشركات يجري بواسطة مزيج من نظام البنوك الأهلية، كذلك هناك تبادل مشترك في ملكية أسهم الشركات، وهناك شبكات عمل لشركات المعلوماتية مع إستعداد لتقديم رأس المال قائمة تستغل هذه الشبكات المعلوماتية بهدف نقل المعلومات ولخلق التعاون بين الشركات أيضاً.

السويد تثير الإعجاب بها، لأنها تربط بين معدلات نمو إقتصادي عالية، من خلال نظامها الإقتصادي المنسق ومن خلال دولة رفاه بإمتياز، وبين توزيع عادل للرفاه في المجتمع، ومعدلات بطالة متدنية. وبهذا تعتبر السويد، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وألمانيا واليابان، الأقرب في تجاوبها مع ما تدعيه الديمقراطية الإجتماعية لنفسها من مميزات.

السويد		توضيحات
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٣٠,١٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي (GDP) بمقياس القوة الشرائية (PPP)؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪ ٢,٣	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
دين الدولة ٢٠٠٨	٪ ٣٨,٠	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ٢٠٠٩/١٢، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪ ٧,٨	الميزان التجاري لمجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ٢٠٠٩/١٠، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪ ٧٤,٣ ٪ (٧١,٨)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥–٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪ ٦,٢	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في المداخيل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪ ٢٥	رقم يبين مدى عدم اللامساواة في المداخيل، ١٠٠٪ = الحد الأعلى للامساواة ؛ (المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٩٥)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪ ٦٧	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر ٢٠٠٩	٪ ٦,٠	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠= الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪ ٧٠,٨	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD).

٧. سياسات إقتصادية محددة:

أمثلة من الواقع العملي

نُسبت لعالم النفس الإجتماعي كورت ليفين (Kurt Lewin) المقولة: «ليس هناك شيئاً يضاهي عملياً نظرية جيدة». ولتوضيح أهمية ما تم عرضه في الفصول السابقة من نظريات لمسائل الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية، تم حياكة مرجعيات عملية من مجمل نسيج النص.

في هذا الفصل النهائي، سيصار إلى إستكمال هذه المرجعيات من خلال أمثلة عملية من بعض الحقول السياسية المتضاربة. ومن المفروض أن توضح هذه، كيف تنعكس القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية في مشاريع السياسة الإقتصادية على الممارسات السياسية اليومية، وعلى أي الوجوه يتم تطبيق مبادئ السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية في تلك السياسة.

لا تشمل هذه السلسلة من كتب القراءة كتاباً يركز على مواضيع تتمحورحول سياسة سوق العمل، والسبب هو أن لسياسة سوق العمل تمثل حقلاً سياسياً مركزياً للديمقراطية الإجتماعية يتم التطرق لها كموضوع متقاطع مع بقية المواضيع الأخرى في كافة كتب القراءة من هذه السلسلة. وبالطبع يحظى موضوع سياسة سوق العمل في هذا الكتاب «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» بإهتمام كبير. محاولة العناية به لإعطائه حقه ستتم من خلال ضرب مثالين من الواقع العملي: «العمل الجيد» و «الحد الأدنى للأجور».

تشتمل مجموعتنا على مساهمات العديد من المؤلفين بوجهات نظر مختلفة. والأمثلة المعروضة، لا يمكنها أن تعطي إجابات شافية للأوضاع المتغيرة بإستمرار، بل هي مجرد محاولة لعرض فكرة ما، ولتحفيز الأذهان للتفكر فيها.

في هذا الفصل تبين الأمثلة العملية المعروضة

- في صدد السياسات الأيكولوجية الصناعية: كيف يمكن بمساعدة الدولة، خلق أسواق إرشادية من شأنها أن تحفز التجديد والنمو الإقتصادي والتشغيل؛
- في صدد موازنات الدولة العامة: في أي الظروف، يمكن أن يكون لجوء الموازنات العامة للإستقراض أمراً ذا فائدة؛
- في صدد الخصخصة: ما هي المنافع التي يمكن أن تجلبها، وكيف يمكن تشكيلها سياسياً، وفي أي الحالات ينبغي الإقلاع عنها؛
- في صدد «العمل الجيد» والمشاركة في صنع القرار: أن هذين المجالين متشابكي النسيج مع بعضهما، وأنهما من المستهدفات المركزية للديمقراطية الإجتماعية؛
- في صدد الحد الأدنى للأجور: أن وجوده هو أحد المقومات الضرورية للحد من قيام علاقات عمل بأجور متدنية جائرة، وأن يتم تطبيق هذا المبدأ خاصة تحت مراعاة المعطيات الجندرية (النوع الإجتماعي).

٧،١. السياسة الأيكولوجية للقطاع الصناعي

سياسة التنمية لمستقبل مستدام[٩])

بقلم بيتر فرانس، فلوريان ماير وستيفان تيدوف
(Peter Franz, Florian Mayer and Stefan Tidow)

ستصبح الأيكولوجيا بمثابة محرك دافع للإقتصاد في القرن الحادي والعشرين. في السنوات الأخيرة، تنامى الطلب على المواد الخام بشكل قوي، وسيواصل تصاعده في المستقبل. عدد سكان الكرة الأرضية سيرتفع في العقود الأربعة القادمة من ٦ مليار حالياً ليصل إلى حوالي ٩ مليار نسمة. وعدد الذين يعيشون في مجتمعات صناعية، سيتضاعف في نفس الفترة ثلاث مرات، ليصل إلى حوالي ٤ مليار إنسان. وبهذا ستزداد الإحتياجات إلى المنتجات الإستهلاكية المصنعة بشكل كبير. فقط في البرازيل وروسيا والهند والصين – هكذا تقول التقديرات – سيتضاعف في السنوات الثلاث القادمة عدد المواطنين ذوي القوة الشرائية والرغبة في الإستهلاك من الطبقة الوسطى. بيد أن المواد الخام في كوكبنا محدودة بطبيعتها، مثلها مثل محدودية مساحات الأراضي التي يمكن فلاحتها. الهواء والماء أيضاً موارد ثمينة. والطاقة أيضاً ليست متواجدة بشكل يقبل الإستنزاف، على الأقل ليست تلك التي تستخرج من مصادر الطاقة التقليدية، وهي التي لا زالت تمثل حتى يومنا هذا الجزء الأكبر منها.

باختصار، يشتد تداخل التحديات الإقتصادية والأيكولوجية في بعضها البعض بشكل متواصل. وقد ولّى الزمان الذي كانت فيه مقتضيات البيئة والمقتضيات الإقتصادية، تعاملان كمتضادين في عمليات التصميم والتخطيط. إذ أن كل ما هو مطلوب من وجهة نظر أيكولوجية أصبح اليوم قابلاً للتنفيذ من ناحية التكلفة الإقتصادية، وذلك ليس فقط على صعيد الإقتصاد الشمولي بل أيضاً على صعيد عمل االشركات والمصانع. كبير الإقتصاديين سابقاً في البنك الدولي، سير نيكولاس شترن (Sir Nicholas Stern)، يقدر على سبيل المثال، أن التكلفة الإقتصادية للتحولات المناخية قد تصل إلى ما يقارب ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

يترتب على هذه التغيرات الطارئة على العلاقة بين الإقتصاد والأيكولوجيا تبعات مباشرة على السياسة. وبنوع من المبالغة يمكن القول: السياسة البيئية تواصل إستقواءها لتصبح أيضاً سياسة إقتصادية. إستراتيجيات السياسة الأيكولوجية في القطاع الصناعي تأخذ هذا التطور بالحسبان، وتتوصل إلى النتيجة بأن مسألة الطاقة ومسألة المواردقد تحولت لتصبح مسألة محورية على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وعلي صعيد السياسة البيئية – بالمقياس الوطني، بل وأيضاً بالمقياس العالمي.

٩ معلومات إضافية عن الترابط الوثيق بين الأيكولوجيا والإقتصاد يقدمها تقرير إقتصاد البيئة الذي تم نشره لأول مرة عام ٢٠٠٩، كنشرة مشتركة بين الوزارة الاتحادية للبيئة والدائرة الاتحادية للبيئة: www.umweltwirtschatsbericht.de.

سياسة التنمية المستدامة

في طريقها لتصبح جدول أعمال للتجديد والنمو الإقتصادي والتشغيل

السياسة الأيكولوجية للقطاع الصناعي، تربط بين إستراتيجية العصرنة الإقتصادية – الأيكولوجية من أجل إستدامة أكثر، مع إستراتيجية تخصص أيكولوجي – إقتصادي. لا تقدم هذه السياسة إجابة ايديولوجية على تحديات زمننا الحاضر، بل تشرع طريقاً براغماتياً يتجه نحو الهدف.

يتمحور الموضوع أصلاً حول أمرين: أولاً، أن نعيد بناء إقتصادنا ضمن مفهوم الإستدامة. وهذه مسألة تركيبة البنية الإنتاجية – أي أن الأمر يتمحور حول فعالية استخدام الطاقة والموارد. والمقصود هنا ليس فقط تعاملاً أكثر فعالية، بل أيضاً ضرورة التحول نحو إستخدام مواد خام قابلة للتجدد. فليس الوقود وحده يمكن إستبدال تصنيعه من كتل البقايا العضوية بدلاً من النفط، بل كذلك المواد البلاستيكية ومواد تصنيعية عصرية أيضاً. وبالطبع يدور الأمر هنا أيضاً، على صعيد السياسات في مجال الطاقة، حول إستغلال أفضل لما يسمى مصادر الطاقة المتجددة، أي الشمس والرياح والماء وحرارة باطن الأرض والكتل العضوية، واستغلال الطاقات الكامنة فيها. وليس لهذه السياسة على المدى الطويل من بديل. فقط بهذه الطريقة، يمكن الخروج من المأزق البنيوي من قبيل محدودية المواد الخام وتصاعد الطلب عليها، وفك الربط التقليدي للنمو الإقتصادي مع إستهلاك الموارد. ثانياً: السياسة الأيكولوجية في القطاع الصناعي، لا تريد التوصل إلى هذا التحول فقط، بل تستهدف إستغلال الفرص المرتبطة بهذا التحول لصالح الإقتصاد على أفضل وجه أيضاً. إذ أنه وبالذات بسبب تصاعد إرتفاع أسعار الطاقة وإزدياد وشح المواد الخام في جميع أنحاء العالم، تتمتع التكنولوجيا الخضراء بإمكانات هائلة، مما يوحي بأنها ستصبح بلا شك السوق القيادي في المستقبل. فالتقنيات الفعالة وتكنولوجيا البيئة الكفؤة ستصبحان مفتاح التكنولوجيا المستقبلية.

تقدر الشركات الإستشارية، بأن أسواق التكنولوجيا البيئية قد إستحوذت اليوم على حجم من السوق العالمي يبلغ حوالي ١,٠٠٠ مليار يورو. وحتى عام ٢٠٢٠ سيصل هذا الحجم – إذا صدقت التنبؤات – إلى أكثر من ضعفه، أي إلى أكثر من ٢,٠٠٠ مليار يورو. أصبحت ألمانيا، في يومنا الحاضر بطلة العالم في تصدير السلع البيئية، كما أنها احتلت مركزاً قيادياً في عدة مجالات تكنولوجية في الأسواق العالمية. وتلك هي مقومات إنطلاق مسبقة لجني الفوائد في المستقبل من الأسواق الخضراء، إذا نجحت ألمانيا في البقاء تكنولوجياً على القمة. ولكن ذلك يتوقف – كما تظهر الخبرة – بقدر كبير على سياسة بيئية طموحة، من شأنها أن تصبح أحد الدوافع المحركة للعصرنة، من حيث أنها تفرض متطلبات عالية على نوعية عمليات الإنتاج والمنتجات.

وهكذا، فالسياسة البيئية للقطاع الصناعي، تريد أن تعزز من قوة التشبيك بين هذين البعدين أكثر من ذي قبل. ولتحقيق ذلك تتبين الحاجة إلى دولة تقوم بصياغة أ أهداف طموحة، وتضع الشروط الأطرية الصحيحة، وتلعب دورها الطلائعي للإرشاد إلى وجهة الطريق – وإن لزم الأمر حتى – أن تكون هي في الطليعة. ومع العلم أن السوق يتفاعل بشكل متزايد مع متغيرات حقائق الواقع، إلا أن تفاعله لا يزال بطيئاً جداً، على صعيد أمور متعددة. وعلى أي حال، لم يكن تنبؤه المسبق سواء للتحديات أو لفرصها المتاحة كاف حتى الآن. وإذا نحن أخذنا ما تعرف عليه العلم من التحول المناخي، فلن يبقى لنا عندئذٍ، سوى سنوات قليلة لوضع مفاصل سكة الحديد لتوجيه قطار تبعاته الهائلة في مساره الصحيح. وعلى أي حال، فالوقت المتبقي أقصر من أن يُهدر في حلقات الجدل حول السياسة التنظيمية والمبادئ الأساسية التي لا تأتي بنتائج ملموسة. فالأمر يدور هنا، حول مزيج براغماتي من مختلف الأدوات والمبادرات السياسية، وبالتالي حول

تشبيك ذكي لسياسة البيئة وسياسة التجديد الإبداعي ضمن الحقل المتوتر لفشل السوق والدولة. ومن أجل ذلك، يجب على الدولة أن تستغل إستخدام الأدوات السياسية والإقتصادية المتعددة الجوانب، وتؤلف بعضها مع بعض بشكل يؤدي إلى إعطاء دفعة للتجديد الإبداعي، وإلى الوصول لتطبيق عملي لتكنولوجيات الفعالية الإقتصادية، وإلى إثارة المحفزات لإعادة بناء الإقتصاد والمجتمع بوسائل إستخدام فعال للطاقة والموارد، وفي نفس السياق لرفع وتيرة النمو الإقتصادي والتشغيل.

مبادئ السياسة الأيكولوجية على الصعيد الصناعي

تتميز مبادرة السياسة الأيكولوجية للقطاع الصناعي بأنها تربط العديد من الجوانب المختلفة مع بعضها البعض.

١. يجب أن يتم توليف أدوات إستراتيجية العرض والطلب بشكل لبق مع بعضها البعض. فكثيراً ما ينظر للسياسة المتجهة نحو المراهنة على العرض، ولنظيرتها المتجهة نحو الطلب، بأنهما نقيضتان لا تسامح بينهما. علماً أن الأبحاث في مجال التجديد الإبداعي قد أظهرت أن اللعب المشترك بين الشروط الأطرية الجيدة لسياسة العرض والطلب المعزز للتنشيط، هو أفضل المقومات المسبقة لمساعدة التقنيات للإنطلاق نحو النجاح ولترويجها في الأسواق. بيد أن ذلك يتم فقط، في حالة ما أبقت السياسة جوانب كل من العرض والطلب نصب عينيها.

٢. الشروط الأطرية القابلة لحساب نتائجها، هي على نفس القدر من الأهمية التي تولى لتحديد الأهداف الطموحة. والشركات لا بد لها أن تعرف أين هي من الطريق وإلى أين ستتجه وكيف. ولذا لا ينبغي للسياسة أن تتفاعل بإنتقائية، ولكن في نفس الوقت، لا ينبغي أن يقود التخطيط الآمن الشركات إلى أن تركن بارتياح على منجزاتها في الماضي، أو أن تتجنب المواجهة مع «تحديات المستقبل». وليس المنافسين بنوّام. وخاصة الإقتصاديات النامية في آسيا تتزاحم للوصول إلى الأسواق. فتحديد الأهداف الطموحة المعلنة كأهداف طويلة الأمد محسوب حسابها، يمثل أحد المكونات الهامة لسياسة تحرص على التوازن بين قابلية التخطيط والديناميكية. مثال آخر نجده في ما يسمى مبدأ قمة المتسابقين (top-runner)، الذي يراهن في كل حالة على التوجه نحو أفضل وضع تكنولوجي قائم. وهكذا، فليس مطلوب من الشركات أكثر من طاقتها بما يمكن عمله وتطبيقه – وهذا ما يتم طلبه في كل مرة من جديد.

٣. يجب أن تكون الأسعار صادقة تعكس الحقيقة، دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض القدرة التنافسية. فالأسعار هي مقياس هام لمدى شح المواد، ولا ينبغي أن يسمح لها بالتعتيم طويلاً على الوضع الأيكولوجي الحقيقي. إن عملية استيعاب التكاليف الخارجية داخلياً، والأسواق العاملة بأداء جيد، هما معطيات محورية لسياسة القطاع الصناعي الأيكولوجية. والتسعير بالإستناد إلى «التكلفة الحقيقية» حالياً، ليس بالأمر السهل في الواقع العملي كما كان الحال عليه دوماً في السابق، وذلك بسبب – على سبيل المثال – عدم أخذ ملابسات الظروف التنافسية على الصعيد العالمي بالحسبان، أو لصعوبة إحتساب النفقات المترتبة في المستقبل.

٤. من الواجب على البحث العلمي أن يكون منفتحاً تكنولوجياً، وفي نفس الوقت أن يضع نصب عينيه أهدافاً تحفز التقدم وأن يشعل منارات المعرفة. لا أحد يعلم اليوم أياً من الحلول التكنولوجية سيتفوق

غداً. ولهذا يترتب على السياسة أن تكون من حيث المبدأ منفتحة على التكنولوجيات، ولا يجوز أن تراهن على ورقة واحدة فقط. ولذلك، فسياسة الترسيخ التكنولوجي («technology forcing») تركز على أهداف طموحة، ولكنها لا تقدم إستراتيجيات حلول تكنولوجية من أجل التوصل إلى تلك الأهداف. ومن ناحية أخرى، هناك مسارات تكنولوجية محددة لا يشأ السوق العمل على تطويرها، ولكنها تحمل في طياتها إمكانات كامنة عالية لتقديم الحلول المناسبة. وهنا يجب على سياسات الدولة في مجالات البحث والتكنولوجيا أن تأخذ هذه الإمكانات كذلك بالحسبان، وذلك بإيلاها في نفس الوقت أهمية للمشاريع النموذجية التجريبية، وللمشاريع الريادية التي تمثل منارة ترمز بنورها نحو الاتجاه الصحيح.

٥. الطروحات الأفقية للمبادرات والسياسات القطاعية ينبغي أن تتمم بعضها البعض. ويجب أن توضع الشروط الأطرية، بشكل توجه فيه المجريات في مجمل الإقتصاد نحو نهج التجديد الأيكولوجي الإبداعي. وهذه المسألة، ليست مسألة سياسة ناظمات بيئية فحسب، بل أيضاً مسألة التشكيلات على صعيد التنافسية والضرائب والسياسات الإقتصادية. ومن أجل ذلك، فالحاجة ماسة أيضاً لوجود بنية تحتية حديثة قديرة ورؤوفة بالبيئة، وكما لوجود الوفير من القوى العاملة المؤهلة. وهذا البعد الأفقي له من الأهمية بمكان هام ولكن في نفس الوقت ستبقى هناك دوماً مجالات يجب أن يصار فيها إلى ترسيخ التحول التركيبي من خلال الصعيد القطاعي. والأمر المهم هنا، يتمثل في دعم وتحفيز التكنولوجيات والصناعات المفصلية بشكل فاعل نحو الأهداف،لأنه بدون ذلك سيتعذر كسر تركيبات السوق المتحجرة والمتوارثة، كما لا يمكن إطلاق قفزات في التطور التكنولوجي بمجرد التحكم في الشروط الأطرية فقط، بل ولأن االمصالح الإستراتيجية طويلة الأمد تلعب دورها في ساحة المنافسة على الصعيد العالمي.

التحول المستند إلى التعامل السليم مع الموارد لإعادة بناء المجتمع الصناعي لا يحتاج فقط إلى أرباب عمل يبدعون في التجديد وإلى دولة تلعب دور الطليعة الريادية فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى قوى عاملة تنجز أعمالاً جيدة في أمكنة عمل جيدة، وإلى المستهلكين النشطاء، الذين من خلال طلبهم على السلع يحفزون نبضات دفع هامة للتحديث «من الأسفل». وفي نهاية المطاف، يتمحور الموضوع حول إيجاد صفقة جديدة «New Deal» بمشاركة كافة لاعبي الأدوار، ليتسنى مجابهة تحديات عالم آخذ في التحول، ويتسنى السير على نهج إستراتيجية تحديث على الصعيد الإقتصادي الأيكولوجي.

لقد طرأت تغيرات محسوسة جداً على قواعد اللعبة على الصعيد السياسي والإقتصادي. فالشروط الأطرية تشير إلى أن الإقتصاد والأيكولوجيا مرتبطان ببعضهما أكثر من أي وقت من ذي قبل، وأن ألمانيا كموقع مستقبلي واعد، تحتاج إلى ترسيخ إمكانياتها لإنتاج صناعي يفي بالمتطلبات البيئية والإجتماعية بمنتجات وخدمات مستدامة، وإلى المزيد من الكفاءات والتأهيل الجيد. والسياسة الأيكولوجية على الصعيد الصناعي تريد أن تؤمن التسهيلات لذلك.

٧,٢. سياسة الموازنة العامة:

بماذا ندين لألمانيا

بقلم ميشائيل داودرشتاد[١٠] *(Michael Dauderstaedt)*

تتجاوز مديونية الدولة مبلغ ١,٥ بليون يورو. وخدمة هذا الدين تبتلع جزءاً ليس بالقليل من الضرائب أو تستدعي إستدانة إضافية. وبهذا فهي تثقل - كما يدعي البعض - على كاهل الأجيال القادمة، التي يترتب عليها تخفيض المديونية بتسديد الديون. ولذلك تم في حلقات النقاش العلنية طرح سلسلة من الوصفات التي ترمي إلى الحد من تفاقم مديونية الدولة تحت شعار «كبح المديونية». تلتقي هذه الوصفات مع الفلسفة المبدئية لحزمة المواثيق الأوروبية حول الإستقرار والتنمية، التي تنطلق أيضاً، من أنه على المدى الطويل، أي على مدىً يتعدى الدورة الإقتصادية، لا يجوز اللجوء إلى إستدانة جديدة إلا بالكاد. فالسياسة المالية الحكيمة، ينبغي عليها، ضمن المفهوم الإصلاحي والإستثماري، أن تحفظ لنفسها بجانب تخفيض المديونية خيار سياسة تحريك إقتصادي نشطة ولا تضع العراقيل في طريقهما.

سياسياً وإقتصادياً، يجب التفريق بين بعدين إثنين من أبعاد مديونية الدولة وهما: العجز الناتج عن حالة الحراك الإقتصادي، والمديونية المزمنة طويلة الأمد من أجل تمويل الإستثمارات المحفزة للنمو الإقتصادي. يمثل هذان البعدان بالنسبة لمعظم الإقتصاديين موضوعاً جدلياً، على الأقل من حيث الجوهر وإن لم يكن من حيث الحجم.

النمو الإقتصادي من خلال الديون

أثناء مراحل انحدار الحراك الإقتصادي نحو الأسفل، تتراجع مداخيل الدولة، بينما تزداد نفقاتها في نفس الوقت، وخاصة لتغطية مقتضيات تأمين العاطلين عن العمل. والعجز الذي ينتج عن ذلك، يساهم في إستقرار الطلب على السلع، وإلاّ لكان الطلب سينهار. ومعظم الوصفات العصرية لتوطيد الإستقرار الإقتصادي، بما فيها الحزمة الأوروبية للإستقرار والتنمية، تعتبر عوامل الإستقرار التلقائية هذه كضرب من ضروب العقلانية. قانون الإستقرار والتنمية الألماني لعام ١٩٦٧، يوصي بإتباع سياسة شد عكسي للدورة الإقتصادية في الموازنة، بيد أن السياسة فعلياً كانت سياسة الشد في إتجاه دوران الحراك الإقتصادي[١١]. كانت ردة فعل السياسة المالية على العجز المتزايد في مراحل إنحدار الحراك الإقتصادي تنعكس في اللجوء غالباً إلى محاولات توفير إرتجالية تحت تأثير الذعر، التي بدورها عمقت الركود الإقتصادي وأطالت من مدته. ولكن بالمقابل، لم يتم العمل على إستتباب الديون في مراحل الإنفراج الإقتصادي، الأمر الذي رفع إجمالاً من حجم المديونية.

يترتب على السياسة النشطة لتحريك الإقتصاد، أن تخصص النفقات الحكومية، بحيث تعمل بشد عكسي للدورة الإقتصادية. فمن الأمثل أن يتم أثناء مراحل الركود الإقتصادي، رفع سقف النفقات، حتى وإن إزداد العجز وارتفعت الديون، ليتسنى تعويض ضعف الطلب على السلع من قبل القطاع الخاص. ومن

١٠ هذا النص عبارة عن نص مقتضب وبصيغة تم تعديلها في ضوء أزمة أسواق المال عام ٢٠٠٨، مأخوذ عن «WISO–Direkt» تحت عنوان «ماذا ندين لألمانيا»، شهر آب /أغسطس ٢٠٠٧.

١١ هكذا كان الحكم الشديد من قبل (٢٠٠٧) Solow / Wyplosz.

وجهة النظر على صعيد التحرك الإقتصادي فالأمر في هذا السياق سيان، فيما إذا تمت زيادة النفقات من خلال الإستثمارات الحكومية أو من خلال الإستهلاك الحكومي، حتى وإن كان أأثر الإستثمارات على النمو الإقتصادي أكثر إستدامة. في مراحل الازدهار الإقتصادي ينبغي تخفيض هذه النفقات، ليتسنى الحد من الفورة الزائدة غير المرغوب فيها، والتوصل إلى إستتباب الإستقرار في الموازنة.

في ألمانيا، يحدد القانون الأساسي (المادة ١١٥) إطار السياسة بالنسبة لدورة الحراك الإقتصادي. اقتراض الدولة ينبغي أن يكون فقط بهدف تمويل إستثمارات معينة. ويعبر القانون الأساسي بهذا عن الفكرة، بأن عبء إجمال نفقات التمويل هذه، الذي تتوزع فوائد نتائجه على سنوات عديدة مقبلة، لا ينبغي تحميله على كاهل موازنة سنة واحدة فقط. وبتعبير أوسع: ما يأتي بالمنفعة على أجيال قادمة، لا ينبغي أن تقع أعباء تمويله حصراً على أكتاف الأجيال الحاضرة. وبهذا يتم تطبيق منطق على الموازنة العامة، يتوافق مع المنطق المطبق على الموازنات المنزلية الخاصة أو على موازنات الشركات، التي تلجأ للإستدانة من أجل تمويل إستثمارات تأتي عليها في المستقبل بمردود ربحي، أو تؤدي إلى توفير في نفقاتها (على سبيل المثال الإستثمار في بناء أو شراء بيت، يمكن تأجيره في المستقبل مقابل مردود مالي، أو إستعماله ليوفر نفقات إيجار عليها).

لكن تطبيق هذا المنطق في سياق مفهوم الدولة أكثر تعقيداً: فما هو الإجراء الذي يرفع من حجم مواردها المستقبلية أو بالأحرى يخفض من نفقاتها؟ في نهاية الأمر، تساهم كافة الإجراءات التي ترفع من مستويات النمو الإقتصادي في رفع حجم مداخيلها، ومن ضمن هذه الإجراءات ما يعرف بمصطلح «الإستثمار العيني»، الذي يساهم في النمو بوضوح أكثر مما قد يوحي به المصطلح. ولذا، لا بد أن تحسب التكاليف الهادفة إلى تخفيض إنفاق الدولة مستقبلاً كإستثمار بكل المعنى (مثال على ذلك: تكاليف برامج التطعيم الوقائي).

ولكن لماذا يمكن أن يكون للدين ما يبرره من المسوغات؟ إن كل عملية من عمليات النمو الإقتصادي يتم تمويلها عن طريق الإقتراض، وبالتالي فهي ممولة بالمديونية، وإذا لم يكن ذلك من خلال الدولة، فليكن عندئذٍ من خلال القطاع الخاص. إذ أن الإيرادات الجارية، تكفي فقط لشراء الإنتاج الجاري. وكل إنتاج إضافي يتطلب اللجوء إلى الإقتراض لتمويل الإستثمارات الإضافية اللازمة، التي تمكّن من خلال مردودها في الحالات المثالية (إذا لم يعمد المنتفعون من المردود إلى التوفير وتجميعه) تسويق الناتج الإضافي في الأسواق. وإذا تقاعست التدابير المالية المنزلية والشركات – بسبب تشاؤمها المرافق للكساد الإقتصادي مثلاً – عن إقتراض وتحمل الديون، عندئذٍ، قد يصبح من الضروري لمصلحة عملية من عمليات النمو الإقتصادي، أن تلجأ الدولة نفسها إلى الإقتراض. وعلى العكس من ذلك قد يحصل وأن يتجاوز إعطاء التسهيلات للإقتراض كل حدود فرص النمو الإقتصادي الحقيقية على أرض الواقع في مراحل التفاؤل الزائد المرافقة للإزدهار الإقتصادي – كما حصل في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال.

لسياسة النقد في هذا النظام، مهمة المحافظة على حصر مستويات الاستدانة ضمن حدود المعايير الواقعية. فالمبالغة في عمليات المديونية (بغض النظر أكانت من خلال الدولة أو الشركات أو الموازنات المنزلية الخاصة) تؤدي لا محالة إلى انتفاخ فقاعة أسعار الثروات، أو إلى بيئة طلب تضخمية، وكلتاهما لا تحفزان نمواً كمياً حقيقياً، بل تحفزان حرياً إرتفاع الأسعار بالتزامن مع ركود في بيئة العرض.

كم هو قدر سقف المديونية المبالغ فيه؟

لكن إلى أي إرتفاع يجوز لكومة المديونية أن تصل؟ كثير من مراحل النمو الإقتصادي، ولم تكن مرحلة الإقتصاد العالمي حديثاً آخرها، تنتهي بأزمة مديونية، لكنها في الغالب ليست مديونية الدولة، بل أكثر من ذلك مديونية أسواق المال الفائضة. لم يكن من الواضح دوماً، فيما إذا كانت الإرتفاعات في أسعار الثروات (مثل العقارات والأسهم...الخ) المتزامنة مع المديونية، نابعة من توقعات لمردودات حقيقية، أم من الغرور الزائد في عمليات المضاربات والتكهنات. لكن في نهاية الأمر، فالإقتصاد الواقعي، ومن خلال إنتاجيته المتطورة، ومن خلال عوامل إنتاج متاحة لم تستغل بعد، هذا الإقتصاد هو الذي يحدد حيز المناورة المتبقي في النظام. التضخم ووضع الميزان التجاري يمثلان مؤشران هامان على ذلك. ولاحقاً (بعد الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، وفقاعة dot.com عام ٢٠٠٠، أو أثناء أزمة الأسواق المالية في خريف ٢٠٠٨) تشاطر الكثيرون في التنظير، ولكن، من ذا الذي كان يريد خنق إزدهار إقتصادي رائع، خلق أماكن عمل كثيرة ومداخيل إضافية، لمجرد أن الأسعار ارتفعت شيئاً ما وأن لون أرقام ميزان المدفوعات يميل إلى الإحمرار.

بغض النظر عن حجم مبلغ الإقتراض الصافي، وسواء كان الإقتراض لأسباب تتعلق بسياسة التحرك الإقتصادي، أو كان من أجل تمويل إستثمارات عامة، ينتاب الكثيرين القلق بسبب الإرتفاع المطلق لأرقام المديونية القائمة، وذلك بزعم أنها تقيد يدي الدولة، حيث يترتب عليها أن تنفق جزءاً كبيراً من إيراداتها لخدمة الدين، الذي قد يتراكم بشكل مؤلم من جراء إرتفاع الفوائد البنكية عليه. علاوة على ذلك، فمديونية الدولة تتيح الفرصة لإعادة التوزيع لصالح أصحاب الثروات، الذين قدموا للدولة القروض التي تدفع فوائدها لهم غالباً من الضرائب التي تدفعها القوى العاملة المستخدمة. وأخيراً – وهذه من أكثر الحجج التي يطرحونها زعماً – فأن هذه المديونية تكون عبئاً على أطفالنا وعلى أجيال المستقبل.

مستقبل فقير مقابل حاضر غني؟

هل تلحق المديونية حقاً الأجيال القادمة بالضرر؟ مع الإحترام لممثليها، فإن الصواب يجانب هذه الفرضية في مجملها. فالأجيال القادمة ترث الديون كما ترث الإستحقاقات. ومديونية الدولة لا تمس مجموع الأعباء بين الأجيال، بل تمس توزيعها بين شرائح الجيل القادم. ودافعو الضرائب جميعهم، الذين يقع على عاتقهم تسديد المديونية، يتحملون كذلك المسؤولية تجاه الدائنين، أي تجاه أولئك المواطنين الذين إقترضت الدولة منهم ديونها.

إن تقدير حجم العبء الذي يترتب على الدولة وعلى المجتمع الذي يدفع الضرائب تحمله على المدى الطويل، من خلال وصول مستوى المديونية إلى حد معين، يتوقف بشكل أساسي على العلاقة التناسبية بين نسب الفوائد البنكية ومعدلات النمو الإقتصادي الإسمية. فعندما ينمو الإقتصاد بوتيرة أسرع من نسبة الفائدة البنكية، عندئذٍ يتناقص الثقل النسبي لعبء مديونية الدولة (كنسبة من الدخل القومي الإجمالي GDP). مثل هذه الظروف، سادت لسنوات طويلة أثناء مرحلة النمو الإقتصادي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥، ولكنها أصبحت نادرة منذ ذلك الحين. إلاّ أن هذا الإلتباس يظهر أيضاً، أن سياسة رفع نسبة الفائدة تستجيب بالفائدة لمصالح أصحاب الثروات قبل غيرهم. فالنسب العالية للفوائد البنكية ترفع أو على الأقل تحافظ على سقف القيمة النسبية لإستحقاقات دائنيهم.

إذا أراد الجيل الحاضر أن يعمل شيئاً من أجل رفاه الجيل القادم، فينبغي عليه أن لا يلجأ إلى تجميع سندات نقدية، والتي يتوجب على الجيل القادم تدبير مردودها الحقيقي إقتصادياً لصالح ورثة تلك السندات، بل ينبغي لهذا الجيل الحاضر أكثر من ذلك أن يتخذ الإجراءات التي من شأنها أن ترفع مستويات إنتاجية الجيل القادم. من بين هذه الإجراءات، توظيف الإستثمارات في مجالات البنية التحتية والتعليم والأبحاث والتطوير. وإذا كان هناك أصلاً فائدة من التوجه نحو التخلي عن الإستهلاك، فليكن عندئذٍ على شكل الرفق بإستهلاك الموارد، حيث أن إرتفاع تكاليف الموارد (بما في ذلك على سبيل المثال تكاليف الوقاية من إرتفاع منسوب المياه)، يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية. وعندما – وبالذات في ضوء التوزيع اللامتكافئ – يعمد أرباب الموازنات المنزلية الأغنى إلى التوفير المبالغ فيه، دون أن يتبع ذلك إستثمارات حقيقية، فقد يؤدي ذلك إلى خطر إنتفاخ فقاعة الثروات بشكل يصعب فيه إيقافه.

نحن كبلد، لا نستطيع من داخل جسم إقتصادنا، ترحيل الرفاه إلى المستقبل عن طريق اللجوء إلى مراكمة استحقاقت الثروات، كما لا نستطيع بنفس القدر، أن نزحزح الفقر إلى غياهب المستقبل من خلال اللجوء إلى مراكمة الديون. يمكن التوصل إلى ذلك فقط، إذا لجأنا إلى المديونية من الخارج، وبالأحرى إذا لجأنا إلى جمع مطالبات الخارج المستحقة علينا، فمن المحتمل أن تجبرنا ديوننا للدول الأجنبية، بأن نرفع حجم صادراتنا أكثر من وارداتنا في المستقبل، لنستطيع خدمة دائنينا. أما استحقاقتنا نحن على الدول الأجنبية، مثل تلك التي راكمتها ألمانيا في السنوات الأخيرة، فقد تتطاير كالفقاعة في أدراج رياح عاصفة أزمة سوق مالية، أو تفقد الكثير من قيمتها، مثلما أثبتت التجربة المريرة التي مر بها كثير من المستثمرين إبان أزمة ٢٠٠٨. لكن كما هو الحال، فإن فائض الصادرات يتهيأ لنا في ألمانيا أنه هدف أكثر من كونه عبء (وهو الحال كذلك من منظور السياسة الإقتصادية).

توفير في القطاع العام، ولكن غرور مبالغ فيه (عجرفة) في القطاع الخاص؟

في سياق كل هذه الملابسات، فليس من المهم إذا كان الأمر يدور حول مديونية الدولة أو مديونية الشركات أو الموازنات المنزلية الخاصة. ومع العلم أن مديونية الدولة في ألمانيا تصنف بكونها عبء من الأعباء عليها، إلاّ أن الإقدام على المزيد من المديونية في القطاع الخاص (وعلى رأسها الشركات) تعد بالمقابل كفضيلة محببة. علماً أن الجيل القادم، سوف لا يرث ١,٥ بليون يورو من ديون الدولة قليلة المخاطرة فحسب، بل ٢,٥ بليون يورو من ديون الشركات التي تفتقر إلى مقومات الأمان.

إن الحقيقة التي تم الركون إليها لمدة طويلة، بأن ديون القطاع الخاص أقل إشكالية، قد ساهمت في نهاية المطاف في تولد موجة عارمة من الخصخصة لقطاعات عامة سابقاً، مثل البريد والإتصالات والقطارات والطرق السريعة. والديون المترتبة على تلك القطاعات، لم تعد ديوناً مقلقة على الدولة، بل أصبحت إستثمارات ينعم بها القطاع الخاص. وهنا أيضاً تنطبق المقولة، بأن إعادة التوزيع تتم فقط إبان حياة الجيل القادم. ولكن في هذه المرة، لن يكون دافعو الضرائب هم الذين يجب عليهم تسديد فوائد مديونية الدولة، بل الزبائن – كما يمكن التحقق منه في كثير من الحالات – والمستخدمون، الذين عبر الأسعار الجارية (مثل إيجارات السكن) وعبر تأخير دفع أجورهم، مجبرون على المساهمة في رفع مستويات جدوى المردود المالي. وتنطبق فكرة أن الرفاه الإقتصادي قائم فقط على أساس الزيادة الحقيقيةفي الإنتاجية على القطاع الخاص أيضاً.

إذاً فنحن ندين لألمانيا بالشجاعة للإقدام على الاستدانة للأموال اللازمة لتحقيق نمو إقتصادي مستدام وطويل الأمد. وخدمة هذا النمو، تأتي عن طريق إستثمارات في منشآت مادية، وفي الصحة والتعليم والأبحاث وفي الإنسان كرأسمال. إن تراكم المطالبات حيال الدول الأجنبية الذي كثر مديحه من خلال فائض الصادرات، أو حيال الأجيال الألمانية القادمة من خلال «الحيطة المسبقة» بغطاء من رأس المال، لا تعادل قيمتها بالمقابل، سوى قيمة ما يمكن للأجيال القادمة – وبفضل الإستثمارات الحالية – أن تكسبه من تدبيرها الإقتصادي في داخل ألمانيا وخارجها. وبغض النظر عن الخلل في التوزيع اللا إجتماعي لصالح المستثمرين، فلا يمكن أن يكون مردود إستثماراتهم أعلى من معدلات النمو في الإقتصاد القومي نفسها.

٧,٣. مخاطرات الخصخصة وفرصها

بقلم سيمون فاوت *(Simon Vaut)*

خصخصة ممتلكات الحق العام، باتت موضوع خلاف سياسي إقتصادي في وقتنا الحاضر، والمسألة المركزية تدور هنا حول العلاقة بين الدولة والإقتصاد الخاص. وما دار من جدل ساخن حول قطارات السكك الحديدية الألمانية يوحي بوضوح، أن الأمر يذهب إلى ما هو أبعد بكثير من مجرد قرار سياسي في حالة فردية منعزلة، إذ أن الطروحات والحجج المتبادلة، كانت تدور حول الرؤى المبدئية المتعلقة بالصالح العام، وبالتأمين المسبق على الوجود وبالمهام المنوطة بالدولة في هذا السياق. وحقيقة أن الآراء المعارضة والمؤيدة لخصخصة القطارات، كانت تجوب صفوف جناح الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) طولاً وعرضاً، توحي بأنه لا يوجد على السؤال حول العلاقة بين الإقتصاد الخاص والدولة أجوبة بسيطة من قبل الديمقراطية الإجتماعية، بل أنها تحتاج إلى تأملات عميقة ومعقدة الجوانب.

تم التطرق بشكل دقيق ومفصل إلى الخصخصة على النطاق العالمي في أبحاث جرت تحت قيادة العالم والسياسي إيرنست أولريخ فون فايتسكر (Ernst Ulrich von Weizsaecker) من نادي روما[١٢] (Club of Rome)، وعرضت بتقرير في كتاب تحت عنوان «حدود الخصخصة». والشروحات التالية تستند حرياً إلى ذلك التقرير.

يأتي نادي روما في تقريره بحجج ضد تطرفات إيديولوجية مسلم بها في شأن الخصخصة من ناحية، ومن ناحية أخرى، ضد تطرفات الثقة العمياء بالدولة، التي تدعو إلى أن يبقى أكثر ما يمكن من الممتلكات في حوزة القطاع العام. والطريق التفاضلي الوسطي، الذي، وحسب المعطيات السائدة في قطاع ما، يراهن إما على لاعبي الأدوار من القطاع الخاص، أو على شراكة بين القطاعين العام والخاص، أو واجب الدولة لممارسة مهامها، وهذا الطريق مليء بشروط مرجعية مسبقة. وهناك أشكال مختلفة من الخصخصة ومن التوليفات بين لاعبي الأدوار في هذا المجال:

١٢ نادي روما هو منظمة عالمية تتألف من علماء يبحثون في القضايا المجتمعية والإقتصادية. اشتهر نادي روما من خلال دراسته التي نشرت عام ١٩٧٢ تحت عنوان «حدود التنمية»، حيث تمكن النادي في دراسته هذه من وضع قضايا النمو السكاني، وتلوث البيئة ونهاية إحتياطي المواد الخام في العالم على جدول الأعمال العالمي، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في حركات حماية البيئة على الصعيد العالمي.

- شركات حكومية تدخل في سباق التنافس مع لاعبين في القطاع الخاص، ولكنها تبقى ملكاً للحق العام، مثال ذلك: شركة قطارات سكة الحديد الألمانية، التي بقيت منذ عام ١٩٩٤ إلى حين خصخصتها جزئياً كشركة مساهمة عامة تملكها الحكومة الاتحادية، تجد نفسها معرضة لمنافسة متصاعدة مع لاعبين آخرين يعرضون خدماتهم في هذا المجال.

- انتداب القيام بمهام ما: يعني ذلك أن الدولة تتخلى عن ممارسة بعض مهامها لصالح لاعبين في القطاع الخاص لعرض الخدمات وتشتري الدولة لنفسها هذه الخدمات. كانت المطبعة الاتحادية مثالاً على ذلك. بيد أنه وبعد أن كانت مهام عملها منوطة بالقطاع الخاص لمدة بضع سنوات، عادت الحكومة لشراءها لأسباب سياسية أمنية.

- شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP): هذه حلول تعاونية، تشترك في القيام بمهامها فعاليات حكومية وخاصة سوياً.

- الخصخصة الكاملة: يتم فيها بيع ملكية القطاع العام للمؤسسة بالكامل، بحيث لا يبقى للدولة عليها من صلاحية سوى ممارسة التأثير من خلال وضع ناظمات لمجريات السوق.

يجب إعادة النظر بإستمرار في عملية موازنة العلاقة بين حزم النظام الحكومي وحرية الإقتصاد، أي بين الأمان والتجديد الإبداعي. والشروط الأطرية قد تتغير مع مرور الزمن: فعملية خصصة وتحرير قطاع الاتصالات، لا تزال تعتبر مثالاً لعملية إيجابية إنخفضت من خلالها الأسعار بفضل المنافسة بشكل كبير، وإزدادت حركة التجديد في هذا القطاع، والريع من وراء الخصخصة تسربت نقوده في قنوات صناديق الدولة العامة. والمقومات المسبقة الضرورية لهذا التطور، كانت قدرة العديد من مقدمي الخدمات، عرض خدماتهم من خلال شبكة الاتصالات العامة القائمة، التي أصبحت ممكنة من الناحية التقنية فقط مع نهايات القرن العشرين. ولو حصلت الخصخصة قبل ذلك، لما أدت إلى تعددية في ميدان المنافسة، بل كانت ستؤدي إلى مجرد نقل الإحتكار في هذا القطاع من يد الدولة إلى يد القطاع الخاص.

هناك كرّ وفرّ يأخذ مجراه مع الزمن بين الدولة والقطاع الخاص. في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، استحوذت الدول بشكل متزايد على المهام والمسؤوليات، وتزايد نصيب الدولة في معظم المجالات الإقتصادية بشكل واضح. فبداية من قطاع الاتصالات، إلى إنتاج الطاقة، وصولاً إلى بعض الفروع الصناعية كصناعة الفولاذ والسيارات، كانت كلها في الماضي في يد القطاع العام، ولكنها أصبحت الآن مخصخصة جزئياً أو كلياً. والبندول الذي كان يتأرجح بانتظام بين الدولة والقطاع الخاص، أخذ منذ ربع قرن يتأرجح بوتيرة أقوى نحو الإقتصاد الخاص.

من هم الذين مهدوا الطريق لهذه الحركة؟ على الصعيد العالمي كان كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) مساهمين ثقيلي الوزن في هذه الحركة، من خلال ما يسمى «تفاهمات واشنطن» (Washington Consensus). إذ أن الخطوط الإرشادية التي إنبثقت عن هذا التفاهم، تطلبت تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي، وقادت بذلك إلى إنطلاق موجة عارمة من بطلان ناظمات السوق

ومن انتشار الخصخصة. لو أن أحداً من الناس قد علّم أحد طيور الببغاوات على لفظ كلمة «خصخصة»، لكانت أجزاء واسعة من العالم أثناء عقد الثمانينات والتسعينات، قد إستغنت عن نصائح البنك وصندوق النقد الدوليين، هكذا كتب حامل جائزة نوبل في الإقتصاد وكبير إقتصاديي البنك الدولي سابقاً يوزف شتجلتز (Josef E. Stiglitz) (شتجلتز، ٢٠٠٢: ٧٨-٨١). ومشكلة «تفاهمات واشنطن» حسب رأي شتجلتز تمثلت في أنها إتخذت الخصخصة كهدف في حد ذاته، بدلاً من أن تتمحص بدقةليتسنى أي القطاعات تصلح للخصخصة وتحت أي ظروف، وعن طريق أي توليفة من الفعاليات لاعبة الأدوار يمكن التوصل إلى نمو مستدام، وإلى توزيع أكثر عدالة للموارد والإمداد بها. والإجابة على السؤال عن ماهية تأثيرات الخصخصة، تعتمد على أي قطاع بالتحديد من القطاعات الإقتصادية تجري خصخصته، وعلى الشروط الأطرية السائدة هناك. وهكذا، فقد تؤتي الخصخصة لقطاع معين أكلها في بلد ما، في حين تبوء بفشل ذريع في نفس القطاع في بلد آخر.

من العوامل التي تلعب دوراً ذا أهمية خاصة في التبعات المترتبة على الخصخصة ما يلي:

- هل توجد إمكانية لمنافسة قوية في ذلك القطاع، أم أن الخصخصة فيه ستكون مجرد استبدال إحتكار الدولة ليحل محله إحتكار القطاع الخاص؟ خاصة في مثل القطاعات المسماة صناعات شبكات البنية التحتية لا يكون مثل هذا الاستبدال ممكناً سوى تحت معطيات ملائمة. فعلى سبيل المثال في حالة وسائل النقل بواسطة خطوط السكك الحديدية على خط واحد، تكون الإمكانية للمنافسة فقط بشكل محدود. فإحتمال أن يكون هناك جدوى إقتصادية من بناء خط سكة حديد موازٍ، يبقى ضعيفاً من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا يستطيع قطار أن يتجاوز قطاراً آخر على نفس الخط. وينطوي تحت صناعات شبكات صناعات البنية التحتية، صناعات الإمداد كصناعة الخدمات المرتبطة بالإمداد والتجهيز في مجال التزويد بالماء والغاز والتيار الكهربائي. وإذا تمت الخصخصة في هذه المجالات، فيجب أن تكون هناك ضابطات مفروضة على مقدمي الخدمات، بحيث لا يستطيعون من خلالها إستغلال سلطتهم (الإحتكارية) في السوق.

- هل من الممكن في سياق الخصخصة، أن يتعرض أناس مستهلكون لخطر الحرمان من سلع وخدمات هامة؟ كحرمان أناس، على سبيل المثال يقطنون مناطق نائية من خدمة البريد، أو حرمان أناس فقراء غير قادرين على تسديد فواتيرهم من الكهرباء؟

- هل للدولة مصلحة خاصة في الحرص والحماية؟ فمثلاً بعد ما جرت خصخصة كاملة للمطبعة الاتحادية، تقرر إعادتها ثانية في يد الحق العام، وذلك تحت غطاء المبررات بأن الوثائق التي يتم طبعها، والمعلومات التي تدار فيها، ذات حساسية خاصة للدولة.

يمكن القول إجمالاً، أن نتيجة حساب ما تحت الخط للخصخصة والتأميم، تظل مختلطة الأوجه من حيث سلبياتها وإيجابياتها. وتتوقف النتائج بشكل قوي على ماهية القطاع وكيفية التشكيل السياسي. ففي التقرير المذكور سابقاً «حدود الخصخصة» تمت دراسات على حالات من الخصخصة في ألمانيا وبلدان أخرى وتم تقييمها أيضاً. وأظهرت النتائج أن هناك طيف واسع من الإيجابيات ومن السلبيات للخصخصة. وسيتم فيما يلي أولاً عرض للآثار الجانبية المثبتة، ومن ثم التطرق إلى مخاطر الخصخصة بناء على التحاليل التي أجراها نادي روما.

إذا تمخضت الخصخصة عن توليد التنافس في قطاع ما، فشأن ذلك أن يؤدي في العادة إلى وعي الزبائن لتوجه أفضل. فشركات القطاع الخاص التي تجد نفسها في ميدان المعركة مع منافسيها، تعتمد كثيراً على إرضاء زبائنها، ويتوجب عليها أن تنتهج مسار التجديد الإبداعي والفعالية في الأداء، حتى تستطيع أن تحافظ على حضورها في السوق. يقدم قطاع الاتصالات مثالاً على أحد الفروع الإقتصادية، الذي أدت المنافسة بين الشركات الخاصة فيه إلى تجديدات إبداعية وتوسعة لسوق السلع والخدمات بشكل ما كان حتى التفكير به ممكناً أيام كان القطاع حكراً على الدولة. إن الشركات الحكومية في الدولة، التي لا ترى نفسها في معركة تنافسية مفروضة عليها، تميل عادة إلى تدبير أعمالها تحت تكلفة عالية، وتقف موقفاً أقل إنفتاحية نحو التجديد. بيد أن ثقافة تخفيض النفقات، وتقديم الخدمات النوعية، تبقى ثقافة غير ملزمة لها ولا تمارسها تلقائياً. وعلى الجانب الآخر، تميل الشركات الخاصة إلى استبعاد الزبائن الذين لا تتوقع مكاسب من تعاملها معهم، بمعنى آخر تميل إلى إنتقاء ما يروق لها من حبات الزبيب في الكومة. مثال ذلك أناس من القاطنين في الأماكن النائية، حيث لا جدوى إقتصادية من وراء توصيل الرسائل البريدية إليهم.

يمكن أن تكون الخصخصة خطوة عقلانية، إذا كانت الدولة تفتقد للإمكانات المادية للإستثمار، وعندما يكون هناك استعداد من قبل مستثمرون من القطاع الخاص المحلي (أو العالمي) لوضع رأس المال اللازم تحت التصرف. وهذا الوضع شائع في البلدان الفقيرة، حيث تلجأ هذه البلدان إلى التنازل جزئياً عن مهمتها في تزويد مواطنيها ببعض السلع الحيوية من أجل البقاء، مثل تدبير الشأن المائي، لصالح مستثمرين من القطاع الخاص. في العادة يطرأ تحسين على التزويد والإمداد، لكن للزبائن القادرة على تسديد الفواتير فقط، وقد يزيد ذلك من فقدان العدالة في المجتمع.

المشكلة التي ترافق الخصخصة في كثير من الأحيان، تتولد نتيجة ضعف الناظمات التي تفرض على عملية الإستثمار. فمثلاً، تحت ضغط الوقت، قد تضطر دولة قليلة الخبرة في شأن الخصخصة، أن تقبل في مفاوضاتها مع المستثمر بشروط بيع قد تضر بمصالحها. ولطالما إنقادت بلدان، خاصة بلدان الكتلة الشيوعية سابقاً، أمام شركات عالمية كبرى متمرسة بخبراتها، إنقادت إلى فخ القبول بأسعار ومعايير بعيدة عن الواقع الحقيقي. وهذا ما حصل في بلدان شرق أوروبا التي لا تزال في مرحلة التحول، حيث تم بيع شركات الطاقة الحكومية – من بين شركات أخرى – بأسعار زهيدة أقل كثيراً من قيمتها الفعلية.

وكما تم التنويه عنه أعلاه، تطفو المشاكل على السطح أيضاً، إذا افتقدت المنافسة وأخذ إحتكار القطاع الخاص يترعرع على الساحة، مثل ساحة صناعات شبكات البنية التحتية (كالتزويد من خلال شبكة المياه أو شبكة الخطوط الكهربائية) التي لا بدائل لها. عندئذٍ، لا تؤدي الخصخصة إلى الإستفادة المتوقعة من التجديد وتخفيض الأسعار. فسلبيات الإحتكار على الصعيد الخاص أشد وأدهى عادة من الإحتكار على صعيد الدولة.

وهناك مخاطرة أخرى، تتولد من جراء تحويل المجازفات والتكاليف الخارجية. إذ طالما حصل، أنه بعد اكتمال عملية البيع للمستثمر الخاص، تم تحويل المجازفة في تسويق وبيع الإنتاج إلى الدولة. وهكذا تكون الحالة مثلاً، عندما يفرض على الدولة تحمل التكاليف الخارجية للمشروع الناتجة عن متطلبات إضافية، مثل التبعات البيئية الأيكولوجية، بينما ينعم المستثمر بالأرباح التي يجنيها من المشروع. والمثال الناصع في هذا السياق، نجده في تكاليف التبعات البيئية الباهظة لمشاريع الطاقة النووية.

والمشكلة الإضافية المرافقة للإستثمارات الخاصة، تتمثل في إحتمالية إهمال الإدامة طويلة الأمد والحفاظ على إستمرارية النوعية، اللتان تؤديان في بعض الحالات إلى إنهيار البنية التحتية، التي كانت صيانتها قبل ذلك تتم بالإنفاق عليها من قبل القطاع العام. والمثل المعروف على ذلك هي سكة القطارات الحديدية البريطانية. فبعد خصخصتها، أهمل المستثمرون صيانة شبكة الخطوط بشكل تسبب في حوادث مروعة، مما أدى قصراً لإعادة تأميمها.

في مقدمة الأسباب من وراء الإقدام على الخصخصة في الغالب، أسباب تكمن في السياسة المالية للدولة: من خلال إيرادات الخصخصة تأمل الحكومة أن تسد الثغرات في الموازنة العامة. ويمكن أن يكون لذلك تأثيرات إيجابية على حقول سياسة أخرى. فقد باعت الحكومة المحلية لمدينة دريزدن – على سبيل المثال – موجوداتها من الشقق والبيوت السكنية التي كانت تربو على ١٠٠,٠٠٠ وحدة، لتصبح بذلك المدينة الكبرى الوحيدة في ألمانيا المحررة من المديونية. وحجم الوفر المالي البالغ حوالي ٨٠ مليون يورو سنوياً، الذي كانت تنفقه في السابق قصراً لتسديد الفوائد البنكية، يمكنها أن توظفه – بعد خصم الفرق بين الدخل من الإيجارات والإنفاق على الصيانة لتلك السكنات – في إستثمارات تتعلق بمهام عامة مثل التعليم والتأهيل على سبيل المثال.

يوصي نادي روما بأن يتم أولاً إعداد قائمة مراجعة لما يجب أخذه بعين الإعتبار قبل اللجوء إلى الخصخصة، وطرح الأسباب الموجبة للخصخصة للمناقشة في أوساط الرأي العام حتى يمكن تفادي إجراء الخصخصة لمجرد كونها هدفاً في حد ذاته. تحتوي القائمة على ما يلي:

- إطار ناظمات يعتمد عليه مع تحديد الهدف للمستثمر
- لا، للخصخصة لأسباب إيديولوجية، لأي خدمات ومهام تقوم بها الدولة بأداء جيد
- سيطرة ديمقراطية من خلال دائرة إشراف رسمية
- حينما لم تعد الدولة صاحبة الملك، ينبغي أن تمارس نفوذها على السوق من خلال وضع الناظمات المناسبة
- إيلاء حماية خاصة للسلع العامة والإمدادات الحيوية: يجب تمحيص كافة الأمور الداعية للخصخصة بعناية فائقة
- ميثاق إجتماعي لحماية المعوزين: حكومة دريزدن المحلية تعطي مثالاً يحتذى به، حين ربطت بيع عقاراتها بحقوق خاصة لحماية المستأجرين
- شفافية الخصخصة والنزاهة في العطاءات
- التحقق فيما إذا كان هناك طريق ثالث، يتمثل في شكل من أشكال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص أو بتشكيل تعاونيات

٧,٤. العمل الجيد والمشاركة في صنع القرار:

سياسة العمل الجيد

بقلم فولفجانج شرويدر *(Wolfgang Schroeder)*

لكل مجتمع مفهومه الخاص به للعمل. وفي داخل كل مجتمع تنشأ كذلك مجابهات بين أشكال الفكر عن العمل، وبالأحرى عن ما يفهم تحت تعبير «العمل الجيد». كيف يتم تنظيم العمل في الوقت الحاضر؟ وكيف سنمارس العمل في المستقبل؟ ما هي أهمية الدور الذي يلعبه العمل في حياتنا وفي الحفاظ على تماسك المجتمع. وهل ظاهرة إستقطاب علاقات العمل نحو الأجور غير الآمنة بالتزامن مع مشاهد عمل محبطة على جانب، ونحو ما يقابلها من مستويات أجور عالية، بالتزامن مع أوضاع عمل مريحة وطموحة على الجانب الآخر، هل هي ظاهرة مؤقتة عابرة؟ أم أن الأمر يدور حول بدايات لتطور كارثي؟ هذه الأسئلة، اكتسبت حضوراً ساخناً: بدون أخذها بعين الإعتبار، لا يمكن تطوير مشاريع مستقبلية على الصعيدين الفردي والمجتمعي. لقد فقد هؤلاء الذين يمثلون فكرة «العمل يحتضر» الكثير من قوة صوتهم. فقد حاججوا، بأن العمل من أجل كسب العيش في المجتمع العصري آيل إلى النفاذ، وبأن مقومات التشغيل الكامل لم تعد واردة أيضاً. لكن هذه الفرضية يمكن ضحدها بسهولة، وليس أخيراً عن طريق الأخذ بمثال البلدان الاسكندنافية، التي ترتبط فيها مستويات عالية من التشغيل مع مستويات إجتماعية مرتفعة. وكذلك في ألمانيا أمكن خفض معدلات البطالة بشكل واضح بعد سنوات طويلة من الركود. بيد أنه، وفي ظل الأزمة الإقتصادية العميقة المعلنة، اكتسب موضوع البطالة الكاسحة حضوراً أكثر سخونة في الرأي العام. ولكن ذلك تزامن مع تفشي المخاوف من الإنجراف في طريق التحول إلى «مجتمع المرونة وحمّى العمل». حتى ولو أن التقدم في الإنتاجية قد ساهم في تخفيض متواصل لأوقات العمل للضرورة، حتى تتسنى مضاعفة حجم الناتج الإجتماعي الإجمالي عدة مرات أكثر مما كان عليه مثلاً قبل ٤٠ عاماً، فإن ذلك كله لا يمثل سوى أحد الأوجه في الجدل الواسع حول تحولات العمل.

التحول في تنظيم العمل

حتى وإن كانت كيفية تشغيل العمل المأجور، تمثل أثناء مراحل معينة وتحت توليفات محددة فقط، موضوع جدل على النطاق المجتمعي الواسع، إلاّ أنها تظل الشغل اليومي الشاغل بالنسبة للمستخدمين. كان أداء العمل في المجال الصناعي محبوكاً بشكل ضيق مع العمل على الحزام المتحرك، وبالأحرى مع العمل الذي تُمليه وتتحكم فيه الآلات. وبالرغم من أن عملية تنظيم العمل المسماة نسبة إلى تايلور «تنظيم العمل حسب تايلور»، – التي كانت تتميز من خلال إستعمال الآلات، وإجراءات السيطرة والتحكم واعتماد المعايير، أي ما يمكن اعتباره أسلوباً علمياً إلى حد ما لتخطيط العمل– لم تقرر الواقع المعاش لكافة العاملين، ألاّ أنه قد تمخض عنها ليس التأثير البالغ فقط على المجتمع كافة، بل كذلك التأثير على أسلوب حياة العاملين بعد العمل أيضاً. وكذلك تاريخ الحركة العمالية، وبالأخص تاريخ النقابات، ليس من السهل فهمهما بدون معرفة تأثير عملية تنظيم العمل التايلورية وطبيعة مجريات العمل في المصانع والمعامل الكبرى.

التايلورية – Taylorism

ترجع إلى فريدريك تايلور (Frederick Taylor) (١٨٥٦-١٩١٥). كان هدفه تنظيم العمل بحيث يصل الأداء إلى أفضل فعالية ممكنة. وكانت وجهة نظره هنا، أن أداء العمل الوظيفي للعامل، يجري حسب نفس المبادئ التي يجري عليها الأداء الوظيفي للآلات، وحاول تبعاً لذلك أن يهيكل مجريات العمل في المصانع لتتحول إلى العمل على حزام متحرك آلياً.

إبان عقد الثمانينات تطور بجانب التايلورية نموذج آخر من الإنتاج الإبداعي المتجدد، وهو ما يطلق عليه تيوتزمية[١٣] (Toyotism). ونموذج الإنتاج هذا الذي سمي نسبة إلى عملية تنظيم العمل الجديدة آنذاك، من خلال العمل بشكل تجمعات لدى مُصنّع السيارات الياباني تويوتا، كان هدفه – من بين أمور أخرى – تسوية سلبيات الأسلوب المتحجر لتجزئة العمل، وإتاحة الإمكانية لتقوية الاندماج المتكامل للمستخدمين مع قدراتهم شاملة. أحد الجوانب الأخرى، الذي كان في نفس الوقت يتوافق مع المطالب الرئيسية للسياسة النقابية المتعلقة بمجريات العمل في المصانع، تمثل في أنسنة العمل المأجور لكسب العيش. وارتبط بمطلب أنسنة العمل هذا، مطالب أخرى، مثل العمل على تحسين ظروف العمل من أجل الربط بين الجودة في نوعية العمل ونوعية الحياة، وإتاحة الفرص للإندماج في نظام رعاية صحية جيد، وتحفيز الثراء المجتمعي بشكل عام.

أبرز مواقع التجديد الإبداعي على صعيد تنظيم العمل كانت في الغالب مصانع السيارات. كانت النبضة المحفزة الهامة في هذا السياق، قد إنطلقت من خلال الأشكال الحديثة للعمل في مجموعات، التي أخذت مجراها في مصانع فولفو السويدية. وكذلك، كان إكتشاف أشكال جديدة من العمل في مجموعات بشكل مستقل كلياً أو بالأحرى جزئياً في بداية عقد الثمانينات كما وإكتشاف وصفات جديدة للإنتاج، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بهذه الصناعة المركزية. بطريقة العمل في مجموعات مستقلة جزئياً، تعلقت الآمال على توطيد حالة من العمل أكثر تنوعاً وأكثر إثارة للشغف وأغنى تأهيلاً، يحظى المستخدمون من خلالها بحيز مناورة فردية أوسع لكيفية توزيع حصتهم في أداء عملهم، وكيفية مشاركتهم في صنع ما يعنيهم من القرارات الهامة. والظاهر كما بدا، أن أسلوب العمل في مجموعات، قد أصبح رمزاً لعالم العمل الجديد، وأن الفرد أصبح يتمتع كإنسان ضمن المجموعة التعاونية بمكانة جديدة جديرة بموقعها.

وبنفس القدر الذي اقترب العمل بمعايير موحدة على الحزام الآلي المتحرك (التايلورية) من حدوده القصوى، أخذت الخلافات تنشأ حول ظروف عمل محسنة، التي وجدت، في سياق التطورات نحو العمل ضمن مجموعات مستقلة جزئياً، تقارباً مع الصورة المثالية «للعمل الجيد». وجدت هذه الطريقة من أساليب العمل في ألمانيا رواجاً واسع النطاق بالمقارنة على الصعيد العالمي، بحيث أن بعض الكتاب أخذوا يتحدثون أيضاً عن الطريقة الألمانية الخاصة، التي ترتكز دعائم أبعادها النوعية على القواعد الأساسية للعمل المؤهل بإختصاصه ولنظام إزدواجي للتأهيل المهني، اللذان تم تطويرهما في سياق التايلورية. وعلى هذا الأساس تبلور إلى حد ما، نوع من التناغم بين الأنسنة والعقلنة، اللتان بدورهما تمثلان المقومات الإنتاجية التي يقوم عليها مشروع التخصص المرن في مجال الصناعات المعتمدة على التصدير. بيد أنه، ومنذ أواسط عقد التسعينات، نشبت طروحات لإعادة النظر في إيجابية طغيان هذا الأسلوب بعينه من العمل في المجال الصناعي، وذلك لأن العوامل الإقتصادية والمالية الإجبارية من ناحية، وتناقض التطور في لحظات من عمل المجموعات من جانب آخر، يضعان على فعالية هذه الطريقة من العمل ومدى تقبلها علامة استفهام كبيرة.

عادت الصحوة في هذه الأثناء. فمع العلم أن إنتشار العمل في مجموعات قد إتسع، إلا أن التوقعات التي ارتبطت به من حيث تعميق الأنسنة في عالم العمل لم تتحقق بعد. بل على النقيض من ذلك: فالفرص والإمكانات المتاحة للمستخدمين من أجل تشكيل أدائهم في مكان العمل في كثير من المجالات، قد تضاءلت

١٣ سميت هكذا نسبة إلى نموذج الإنتاج في مصنع سيارات تويوتا، الذي حاول ربط إنتاج الكم بالجملة مع جودة نوعية التصنيع في ورشات العمل.

لصالح تعزيز العمل بمعايير تقليدية موحدة. وهكذا، ففي يومنا هذا، تقف أنظمة عمل مختلفة في عالم الصناعة، في مجابهة بعضها البعض للتنافس على أعلى درجات الإنتاجية.

بالتزامن مع تلاشي العمل الصناعي على صعيد الصناعات الكبرى، أخذ نمط آخر من العمل يحتل شيئاً فشيئاً مكانة مركزية كموضوع نقاش في الأوساط المجتمعية. ويتمحور الأمر هنا، حول العمل المرن لتقديم الخدمات، الذي يعتمد على المعرفة. وهنا يتم الانطلاق في كثير من الأحيان، من أن الفرد بعمله في هذه المجالات يتمتع بإستقلالية أكثر. وعلى كل حال، فهؤلاء الأفراد لا يعملون في مؤسسات عمل كبيرة، بل في مشاغل ومعامل صغيرة، ويتحملون مسؤولية نتائج أدائهم بشكل أقوى. وهذا الشكل من العمل، يتم ربطه باحتضار أنظمة العمل التقليدية السائدة التي تعتمد على تحديد أوقات الدوام في العمل. وبدلاً من الحديث عن تقصير ساعات العمل أصبح يقال «دوام بلا نهاية». فعلى سبيل المثال، أصبح شيئاً طبيعياً في عصر البريد الالكتروني والهواتف المحموله، أن يتوقع صاحب العمل من الكثير من العاملين، أن يكونوا دوماً على إستعداد، وتحت الطلب خارج أوقات الدوام، وحتى لو تجاوز ذلك المحددات القانونية. في الجدل الدائر بصدد مخاطرات هذا التطور، تلعب مؤهلات المستخدمين دوراً حاسماً عندما يدور الأمر حول المزيد من الإستقلالية في العمل. وتطرح هنا على صعيد المخاطرات، مواضيع جدلية تتعلق بالأشكال الجديدة للضغوطات النفسية، مثل ما يسمى «متلازمة الاحتراق» (burn–out–syndrom) (أي الإنهاك النفسي من التعب في العمل) من جراء إستنفاذ شامل لطاقات الإنسان بلا إستثناء من خلال العمل، وما يترتب عليه من تناقض في منظوره لمعايير نوعية لحياة أفضل.

في السنوات الأخيرة كثر النقاش فيما إذا كان بالإمكان إيجاد عامل من نمط خاص، يتحمل بنفسه، بصفته «مقاول لقوة عاملة» كذلك مسؤولية «القابلية للتشغيل» (employability). بهذا يتم التأكيد على عملية من التطوير، التي تقود إلى تحويل عامل أجرة بروليتاري، عبر عامل متمهنن، وصولاً إلى «مقاول لقوة عاملة متمصنع». الأمور المميزة لمقاول قوة عاملة، الذي ينظم نفسه جزئياً تحت علاقات تكليف مشابهة لعلاقات السوق، يمكن تثبيتها على ثلاثة أبعاد: المؤهلات على صعيد فردي، ورقابة ذاتية منتظمة للعمل، وخطورة الاستغلال الذاتي تحت ظروف حماية إجتماعية متأزمة. وبما أن أمر المقاول لقوة عاملة يدور حول كونه أحد عناصر البنية الإجتماعية، الذي يمثل درجة جديدة من درجات سلم الإقتصاد القائم على قاعدة السوق، توصل عالما الإجتماع فوس/ بونجراتس (٢٠٠٣: ٣٢، (Voss/Pongratz)) إلى وصف للعلاقات السيادية الهرمية داخل أمكنة العمل: «التناقض بين رأس المال والعمل في مؤسسية أرباب العمل الرأسمالية، لا يتلاشى بمجرد دخول نمط «المقاول لقوة عاملة» على الساحة، بل يتحول إلى تناقض بنيوي بين أرباب عمل من أنواع مختلفة» (فوس/ بونجراتز، ٢٠٠٣: ٣٢). حتى وإن لم يتوطد هذا النمط من العامل في مسيرة عالم العمل بعد – كما أبدى بعض الناقدين إعتراضاتهم بحق – إلا أن صفاته المذكورة أصبحت منذ الآن واسعة الإنتشار.

إن التحدي الأكبر لسياسة «العمل الجيد» حالياً، هو إرتفاع أعداد حالات التشغيل غير الآمن. والإشكالية هنا، تتمثل بشكل خاص في أن مسالك طريق الخروج من مأزق هذا القطاع تزداد صعوبة بإستمرار. بالنسبة لمشروع الديمقراطية الإجتماعية، يعتبر «العمل الجيد» من قبيل النظر إلى مصلحة الأفراد المعنيين هاماً لسببين قبل غيرهما: أولاً، يجب العمل على أنسنة العمل السيء، وثانياً يجب مساعدة هؤلاء الذين يعملون في هذا القطاع، لتمكينهم من الخروج ثانية من هذا النطاق وليواصلوا سيرة تطورهم.

لاعبو الأدوار في عملية المشاركة في صنع القرار ومجرياتها

تراجع أهمية نظام العمل على الصعيد الصناعي، مرتبطة مع إستحقاقات جديدة على لاعبي الأدوار في صنع سياسة «العمل الجيد». بجانب الإتحادات والدولة، يكوّن لاعبو الأدوار على صعيد العمل في المصانع العمود الثالث الحاسم الذي تقوم عليه سياسة «العمل الجيد» التي يتم التفاوض عليها. وكانت مساوماتهم حول المسائل المركزية لظروف العمل، تتحرك سابقاً وحتى عقد الثمانينات، ضمن إطار معطيات قياسية، تم التفاوض والإتفاق عليها خارج نطاق العمل داخل المصانع، كما تم وضع معاييرها على الصعيد الحكومي. من حيث ذلك، تبلور في ألمانيا نظام إجتماعي على صعيد العمل في المصانع، يتقيد بأنماط تنظيم من خارج نطاق هذا الصعيد، دون تفهمها. يتيح النموذج الألماني المجال لطيف واسع من مختلف التوليفات للتعامل على صعيد العمل في المصانع ولمختلف النماذج التبادلية. بيد أنه يتم تحديدها من خلال شروط أطرية. إذ يجب على إدارة مؤسسة العمل (الشركة) في سياستها المتعلقة بشؤون الموظفين، أن تأخذ بالحسبان مصالح المستخدمين ومجالس تمثيل العاملين فيها، بنفس القدر الذي توليه لمتطلبات مراجع بمستوى أعلى من مستوى مجريات العمل في المصنع، أي للمتطلبات التعاقدية في عقود تعرفة الأجور وللمتطلبات الحكومية. وبعكس هذه الصورة، يتوجب على مجلس تمثيل العمال أن يربط ممارسة وظيفته لتمثيل مصالح العمال، مع ممارسة للمشاركة في تحمل مسؤولية تجاه إنتاجية الشركة ونجاحها. ونموذج المشاركة في صنع القرار على صعيد العمل في المصانع هذا، وما يرافقه من التعاون، تم إدخاله كذلك ضمن ورقة العمل لإعداد قانون دستور العمل في المصانع بصيغة نص بارزة بإمتياز: «صاحب العمل ومجلس تمثيل العمال فيه يتعاونان، تحت إحترام إتفاقيات تعرفة الأجور السارية المفعول، في العمل بروح الثقة المتبادلة، وبفعالية تأثير مشترك مع كل من النقابات وروابط أرباب العمل الممثلة في المصنع، من أجل كل ما يجلب الخير لصالح المستخدمين وصالح المصنع (مادة ٢، فقرة ١ من قانون دستور العمل في المصانع).

يفصل نموذج تمثيل المصالح في ألمانيا شكلاً بين مجلس تمثيل العمال في المصنع وتمثيلهم في النقابة، أي أنه ليس بالشرط أن يكون عضو المجلس عضواً في النقابة، وليس للنقابة نفوذ مباشر على المجلس.

وعلى ضوء هذا الفصل الشكلي، حصل أكبر إنجاز للنموذج الألماني، يتمثل في تراجع المنافسة القابلة لتجاوزها بين الطرفين، مع نشوء قدر أكبر بكثير من التشابك بينهما في الممارسات الدنيوية اليومية. هناك، ومنذ ستة عقود من الزمن يوجد ما يزيد على ٧٠٪ من أعضاء المجالس العمالية ينتمون في نفس الوقت إلى عضوية النقابات، ويمارسون فيها أعمالاً وظيفية فخرية مرموقة. فبينما يتفاعل مجلس تمثيل العمال في المصنع مع الأمور في حقل من التوتر بين رؤوس المثلث المكون من العاملين والإدارة والنقابة في المصنع «كمؤسسة تأخذ موقعها على حدود الحقل» فورستنبرغ (Fuerstenberg، ٢٠٠٠ [١٩٥٨])، تتأرجح الإدارة المسؤولة عن مجريات العمل في المصنع مكرهةً كالبندول بين المستخدمين ومجلس تمثيل العمال من ناحية، ومصالح الشركة الحاسمة، وبالأحرى متطلبات رئاسة مؤسسة العمل ورابطة أرباب العمل المعنية بها من ناحية أخرى. والتناقضات في المصالح بين مجلس تمثيل العمال وقيادة الشركة، يتم التعامل معها على شاكلة عملية إجرائية، ويندر أن يتصاعد الخلاف إلى نزاعات مفتوحة. وحيثما تنشأ بصدد سياسة التوزيع والتشكيل نزاعات مفتوحة، يأتي في كثير من الأحيان دور فعاليات أخرى من خارج نطاق مؤسسة العمل للتدخل فيها. مجلس تمثيل العمال والإدارة التنفيذية، يعتبران أهم اللاعبين الأساسيين على ساحة الرابطة التي يُحسب كل منهما عليها، ولكل منهما صفة قانونية مختلفة عن الأخرى، ومصادر قوة غير متكافئة، بشكل لا يوحي غالباً بأن هنالك لعب أدوار متكافئ في ساحة سياسات علاقة العمل ضمن القطاع الصناعي. لاعبو الأدوار

على صعيد العمل في المصانع يتخلون، في مجال سياسة التعاقدات حول تعرفة الأجور عن الحقوق في إدخال التعديلات عليها، لصالح مستويات صنع القرار على صعيد الإتحادات المعنية، وهم يحتذون بذلك حذو نموذج مؤسسي ذي نمو تاريخي، قد عمل حتى الآن على تعزيز النهج التعاوني، الذي يمكن التفاضل بين مكوناته على الصعدين السياسي والإقتصادي.

التحديات الماثلة في سبيل المشاركة في صنع القرار

نموذج مقاسمة العمل للمشاركة في صنع القرار على صعيد العمل في المصانع من خلال مجالس تمثيل العمال، ومن خلال التأثير جزئياً في بعض الشؤون الإقتصادية، عبر جلوس ممثليها مع نقابيين متفرغين في مجالس الإدارة والإشراف، هذا النموذج يقف اليوم أمام تحديات جديدة.

١. قوى الربط بين لاعبي الأدوار على صعيد المشاركة في صنع القرار آخذة بالتحلل.

إن قبول الفعاليات على مستوى العمل في المصنع لفعاليات من الخارج أرفع مستوى، للمشاركة في عملية صنع القرارات في مجالات سياسة العمل، هذا القبول لا يعتبر إطلاقاً أمراً بديهياً، بل هو بمثابة تعبير كذلك عن أساليب ممارسات تبلورت تاريخياً، وعن الموازين السائدة للقوى السياسية حالياً. إذ حيثما ترى الإدارات التنفيذية للشركات أي فرصة، لتسير في طريق سياستها الخاصة لتحديد الأجور، فهي تحاول السير فيه طالما أنه لا يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على السلام في مكان العمل وعلى قدرة الإنجاز الإقتصادي، كما حصل ذلك في السنوات الماضية مراراً وتكراراً. بيد أنه من الوضوح بمكان بالنسبة لمشروع الديمقراطية الإجتماعية، إن مشاركة المستخدمين ليست مسألة مواءمة، بل أن الأمر يدور هنا حول حق أساسي مدوّن في المشاركة، لا يجوز طرحه للتفاوض في أي حال من الأحوال.

من المهم، فيما يتعلق بشرعية وقبول سياسات من خارج نطاق مكان العمل، أن يرى لاعبو الأدوار على مستوى الإتحاد من ممثلي القوى العاملة، إن تأثيرهم ومصالحهم تؤخذ بما يكفي في هذه السياسات بالحسبان، الأمر الذي يعتبر إحدى المقومات المسبقة للإتحادات، لكي تنال قدراً عالياً من الولاء وقابلية الإلتزام من قبل أعضائها. وكانت التقاليد هنا بمثابة قوة ربط هامة، طالما صبغت بلونها الدور السياسي للعلاقات على صعيد القطاع الصناعي،إلا أن هذه التقاليد فقدتمن أهميتها سريعاً إبان العقدين الأخيرين. طيلة عقود سنين ماضية، ساد في العديد من المصانع الألمانية أسلوب من توزيع المهام، الذي أثبت وجوده، ولم يكن من حيث المبدأ عرضة للسؤال عن جدواه، طالما إعتادت الأجيال على تداوله فيما بينها. كما يبدو، أخذت قوة الروابط الثقافية التقليدية بين الإتحادات ولاعبي الأدوار على صعيد مكان العمل، تفقد من تأثيرها: فمن الثابت، ومنذ عقد الثمانينات، أن هناك مايشير إلى إستضعاف قوة تعبير النقابات. وسواء الإدارة أو مجلس تمثيل العمال، فكل يذهب في طريقه، وكل منهما يحاول أن يعلل تعبيره في العلن، عن عدم إرتياحه من القرارت التي تؤخذ على صعيد الإتحادات، وبالتالي يمتنعان عن التقيد بها.

٢. مجلس تمثيل العمال هو الشريك المرجعي للحوار وهو الممثل لمصالح المستخدمين كافة.

إحدى التحديات الكبرى تتمثل في ايلاء أهمية لتمثيل مصالح القوى العاملة الأساسية والهامشية على حد سواء. إذ أن تركيبة المستخدمين في الشركات قد تغيرت جذرياً في السنوات الأخيرة. إزداد عدد العاملين بعقود عمل مؤقتة، والعاملين بدوام جزئي، والعمال المستعارين بشكل محسوس. هذه الظاهرة، قد تحمل في طياتها أسباباً كامنة للمنازعات في مكان العمل، بحيث تدخل عملية المشاركة في صنع القرار على صعيد

مكان العمل في مجابهة أمام مشاكل على صعيد الوساطة والتضامن. فمجلس تمثيل العمال، عليه أن يمثل مصالح مجموعة من العاملين التي تتغير مكوناتها بإستمرار، حيث يصطدم هنا من حين لآخر بمشاكل إستثنائية، ليتسنى له تمثيل مصالح فئات العاملين تحت شروط أمان سيئة، بنفس القدر من النجاح في تمثيله لمصالح فريق العاملين الدائمين في مكان العمل.

٣. نموذج المشاركة في صنع القرار في مجابهة مع أشكال من مسؤوليات أرباب العمل تتباعد عن بعضها البعض.

أثناء فترة نشأة قانون دستور العمل، كان القائمون على صنع القرار على صعيد مجريات العمل في المصنع، هم نفسهم الذين تحملوا المجازفة الإقتصادية. ومع العلم أن مشاركة مجلس تمثيل العمال في صنع القرار، محصورة على قضايا تنظيم العمل وشؤون العمال في المصنع، إلا أن هناك في العادة إمكانية لمناقشة القرارات الإقتصادية كذلك، وإذا إقتضى الأمر لتخفيف حدتها. وفي سياق العولمة، ومن خلال الفصل بين ملكية المصانع والقائمين على إدارتها، تزايد عدد القرارات الإقتصادية المتعارضة مع صالح العاملين العام، ومع مصالح المصنع نفسه أيضاً، والتي تقرّ في العادة دون أن تتاح الفرصة لفعاليات المصنع للتأثير عليها مسبقاً قبل إقرارها. ومع العلم أنه يمكن التوصل إلى تسوية للتخفيف من الأضرار الإقتصادية التي تلحق بالعاملين من جراء هذه القرارات بفضل جهود مجلس تمثيل العمال في المفاوضات، إلا أن التطورات الجارية وتوجه الشركات للاعتماد على «تحكم أسواق المال»، أصبحت بمثابة تحديات جديدة في وجه نموذج المشاركة في صنع القرار.

٤. عولمة الشركات تتطلب عولمة المشاركة في صنع القرار.

من أهم المحاججات لتعليل إزدياد سوء ظروف العمل تبقى حجة المنافسة على الموقع، وكثيراً ما تكون هذه المنافسة بين موقعي عمل يتبعان لنفس المجموعة من الشركات. فعلى سبيل المثال، تعلن الشركة الأم الكبرى على صعيد مواقع أعمالها الواسعة، مناقصة لتصنيع طراز حديث لأحد أنواع السيارات، وتستغل بهذا المنافسة بين مواقع التصنيع التابعة لها من أجل تخفيض الأجور وتخفيض الإستحقاقات الإجتماعية للعاملين. ومع ذلك، فهناك أيضاً مؤشرات إيجابية لبوادر تجارب تضامنية – كالتي حصلت بين المواقع الأوروبية لصناعة سيارات شركة جنرال موتورز، عندما هددت الإدارة المركزية للشركة الأم بإغلاق أحد مواقعها في أوروبا. وهكذا قامت مع وجود مجالس تمثيل العمال الأوروبية مؤسسة هامة فوق القومية، يمكن إستغلال طاقاتها منذ الآن بشكل عقلاني. هذا، وإن كان لا بد من إدخال تحسينات قانونية عليها، لتمكين ممثلي العمال من المشاركة في الحوار ندّاً بندّ. وهناك حلبة أخرى من حلبات المشاركة في صنع القرار، التي تتعين من خلال المتطلبات العالمية، تتمثل في الشركة المساهمة الأوروبية. ومن أجلها، بات من الضروري تطوير إستراتيجيات وأفكار تخطيطية، بهدف إستغلال الفرص المتاحة وتقليص المجازفات في نفس الوقت. والمنطق بسيط هنا ويقول: من أجل تأمين حقوق المشاركة في صنع القرار، لا بد من تقوية التعاون الأوروبي تحت مشاركة الفعاليات على مختلف المستويات. والنتائج هنا ستكون مرضية بقدر نجاح التوصل إلى ذلك.

٧,٥. السجال حول الحد الأدنى للأجور

بقلم كلاوديا فاينكوبف[١٤] *(Claudia Weinkopf)*

هل تمثل الحصة المتزايدة للأجور المتدنية بين الأجور مشكلة تدق جرس إنذار الحاجة إلى علاج سياسي، أم أنها مكوّن ضروري من مكونات إستراتيجية فعالة لتخفيض البطالة؟ الآن وكما كان في السابق، تتضارب الآراء حول هذا الموضوع في ألمانيا بشكل حاد. وبالرغم أن الكثير من الدراسات في السنوات الأخيرة أثبتت بشكل متوافق إلى حد ما، أن نسبة الأجور المتدنية قد تفاقمت إلى حد يثير الإنتباه (قارن على سبيل المثال: Schaefer ٢٠٠٣، Rhein/Gartner/Krug ٢٠٠٥، Goebel/Krause/Schupp ٢٠٠٥، Eichhorst ٢٠٠٥)، إلا أنه ما زال هنالك مطالبات لتوسيع دائرة التشغيل بأجور متدنية، حتى أن هناك أصوات متعالية على صعيد فردي تطالب «بإعتماد» خلق وظائف مؤقتة بأجور متدنية[١٥].

إلا أنه ومنذ وقت قريب، تحول الجدل إجمالاً ليتمحور بشكل أقوى حول السؤال فيما إذا كان الأمر من مهام الدولة (وحدها) أن ترفع من مستوى الأجور المتدنية، بحيث تؤمن، ضمن مفهوم التدبير الإقتصادي المنزلي، مداخيل تضمن العيش الكريم، أو فيما إذا أصبح من الضروري تحديد حد أدنى للأجور على مستوى تعرفة الأجور أو على المستوى القانوني، الذي يضمن عدم إمكانية لجوء أرباب العمل إلى ضغط الأجور نحو الأسفل. فيما يلي سيتم عرض لبعض الحجج النمطية مع وكذلك ضد الأجور المتدنية، وبالأحرى بخصوص الحد الأدنى للأجور وتمحيصها من حيث منطقيتها والتعليق عليها من حيث رؤية النوع الإجتماعي (الجندر) المستقبلية.

يشار في كثير من الأحيان، إلى جانب الفائدة المرجوة من إعتماد الوظاف المؤقتة متدنية الأجر، على أنها منصة القفز في مياه التشغيل الدائم بأجور أفضل. بيد أن نتائج بعض الدراسات للواقع الحالي، تقلل من التفاؤل من هذا التوجه: فما يطلق عليه «التحرك نحو الأعلى» من الوظاف متدنية الأجور، إنخفض في ألمانيا بشكل واضح في السنوات الماضية (قارن: Rhein/Gartner/Krug، ٢٠٠٥). وهذا ما أكدته دراسة تقييمية، بالإعتماد على معلومات من الوكالة الاتحادية للعمل (BA)، حيث تتبعنا فيها السؤال عن نسبة العاملين بدوام كامل، الذين كانوا في عام ١٩٩٨ يتقاضون أجوراً تحت السقف المعياري للأجور المتدنية، وتمكنوا حتى عام ٢٠٠٣ من الصعود للعمل بأجور أعلى (أي فوق السقف المعياري للأجور المتدنية). من هؤلاء في ألمانيا، تمكن عدد تبلغ نسبته ٣٤,٤٪ - أي ما يعادل أكثر من ثلث القوى العاملة من اللذين كانوا

١٤ هذه المساهمة في الموضوع تم نشرها في برلين بنفس الصيغة تقريباً تحت عنوان «الجدل السياسي حول الأجور المتدنية والحد الأدنى من الأجور مع التعليق عليها من حيث رؤية النوع الإجتماعي المستقبلية» ضمن فصل من فصول المقالة: «الأجور المتدنية والحد الأدنى لها: بتحليل من وجهة نظر النوع الإجتماعي» المنشورة في: Friederike Maier, Angela Fiedler، ٢٠٠٨: حالات مثبتة من الإنحراف. تحاليل إقتصادية بصدد علاقة الجنسين.

نشكر الناشر سيجما كما نشكر الكاتبة على السماح لنا بالاقتباس.

١٥ من الصعب إيجاد إقتباسات تصيب جوهر هذا الموضوع. ففي معظم المنشورات ذات العلاقة، يصار بشكل أو آخر إلى طرح تعليلات مؤيدة للمطالبات بالمزيد من التشغيل في أعمال مؤقتة بأجر متدني. وهكذا مثلاً يدور الحديث عن تسعيرة أجور أشد حزماً، أو السماح لأجور قابلة للتنافس للأعمال التي لا يحتاج أداؤها سوى مؤهلات متدنية، أو العودة إلى إتباع «وصية المفارقة في الأجور»، أو حتى «إغلاق ثغرة الخدمات» مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتم الزعم، أن المثال النموذجي في هذا الصدد، هو ما يتم إقتباسه من تقرير الخبرة السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ عن مجلس الخبراء: «لكن في مجال الأعمال الخدمية، ينفتح الباب لفرص تشغيل كثيرة، كما أظهرت ذلك التجارب في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة، وكما أن العبرة من الماضي علمتنا في هذا البلد، أن أعداداً كبيرة من أماكن العمل في مجال الخدمات بأجور متدنية، قد اختفت بسبب التكاليف المرتفعة» (مجلس الخبراء ٢٠٠٦: ٣٧٠)

في عام ٢٠٠٣ لا زالوا على رأس عملهم. غير أن هذه النسبة تتفاوت بشكل كبير، متوقفة على نوعية الشريحة من العاملين/العاملات الصاعدة: أكبر قدر من النجاح للوصول إلى مكان عمل بأجر أفضل، كان من نصيب شريحة الشبيبة (تحت سن ٢٥ سنة ٦٢,٣٪)، ثم شريحة أصحاب المؤهلات العالية (الأكاديميون ٥٣,٦٪) والرجال (٥٠,٤٪). أما شريحة النساء فقد تمكنت واحدة من أربع فقط من الخروج من دائرة الأجور المتدنية (٢٧,١٪) (Bosch/Kalina، ٢٠٠٧: ٤٥).

كما أن هناك تضارب قوي في الآراء حول تقييم ظاهرة الأجور المتدنية أيضاً من حيث السياسة الإجتماعية: فبينما يحاجج البعض من جانبهم، بأن المدخول من العمل بدوام كامل، يجب أن يكفي لتأمين عيش كريم لذاته، وأن الفقر رغم العمل بدوام كامل لا ينبغي القبول به، يشير البعض الآخر، إلى أن العمل بأجر متدني لا يقود بالضرورة إلى الفقر. حتى أن البعض من هؤلاء يؤيد وجهة النظر، بأن ظاهرة العمل بأجور متدنية منتشرة غالباً بين أشخاص يريدون فقط تحقيق «كسب إضافي» (قارن: Brinke/Eichhorst، ٢٠٠٧). ولكن في كلا الموقفين يتم التنويه بأن لا إشكال فيما يتعلق بالشريحة النسائية التي تعمل بأجور متدنية. وهكذا يستحوذ رب العائلة على مكانة مركزية للفت الإنتباه السياسي، وكذلك لدى بعض المؤيدين / المؤيدات لحد أدنى للأجور أيضاً، فرب العائلة هذا رغم العمل بدوام كامل (وإذا إقتضى الأمر لعمل ساعات إضافية)، يتقاضى أجراً متدنياً بشكل لا يستطيع به إعالة عائلته. أما لدى الشريحة النسائية فالمشكلة أقل وطأة: إذا كانت أعداد النساء اللاتي يعملن بدوام جزئي أو في أعمال محدودة صغيرة كثيرة. فالأمر قد يدور هنا – هكذا قد يتبادر لأذهان الكثيرين – حول كسب دخل إضافي لغالبيتهن، واللاتي لا يلحق الفقر بهن رغم الأجر المتدني، لأنه وفي أسوأ الحالات يوجد هناك أيضاً شخص آخر كزوج أو شريك في الحياة يكسب أجراً أفضل.

إذا كان هناك ما يوجد من الصواب في هذه الأفكار، فهو مجرد أن ليس جميع العاملين بأجور متدنية يعانون من الفقر، لأنه من الممكن – ضمن مفهوم التدبير المنزلي الإقتصادي، أن يتم الجمع بين أكثر من مدخول واحد، بحيث أن إيرادات الموازنة المنزلية بمجموعها تقع فوق سقف الفقر. حقيقة، أن البطالة وعدم ممارسة العمل بوجه خاص هما أساس الفقر، بينما أن الدخول المتدنية من ممارسة العمل لا تسهم في الفقر سوى بشكل جزئي محدود فقط. ولكن مع ذلك، فقد وصلت نسبة الفقراء من الذين يعملون في قطاع الأجور المتدنية في ألمانيا أثناء عقد التسعينات إلى ٤١٪، أي إلى حد أعلى من المعدل البالغ ٣٧٪ ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي (Marlier/Ponthieux، ٢٠٠٠). وكذلك الإدعاء، بأن النساء اللاتي يعملن بأجور متدنية، مؤمنات ضمن مفهوم مجمل الموازنة المنزلية يبدو أنه إدعاء مثير للتساؤل والريبة: فحسب التحاليل التي أجراها بيكر (Becker، ٢٠٠٦a)، لكن على شريحة النساء اللاتي يعملن حصراً بدوام كامل، تبين أن نسبة النساء اللاتي يعملن بأجور متدنية ويقعن بذلك تحت خط الفقر ضمن مفهوم الموازنة المنزلية، تصل بنسبة ١٩٪ إلى حد أقل قليلاً من نظيرتها نسبة الرجال العاملين بأجور متدنية والبالغة ٢٢٪. والتحاليل المرتبطة بمجرد إعتبارات الموازنات المنزلية، تهمل حقيقة أن إستحقاقات الفوائد الإجتماعية للعاملين، مثل التقاعد، وتعويضات العطالة عن العمل، يتم إحتسابها أصلاً على أساس حجم الدخل المتدني من ممارسة العمل. وليس آخراً، يجب الأخذ بعين الإعتبار، أن الأمن من الفقر عن طريق شريك الحياة، ليس بالضرورة أن يكون دائماً ومستقراً. فالبطالة أو الإنفصال أو الطلاق بين الشركاء قد تقلب الأمور سريعاً على أعقابها بشكل دائم.

يتكرر الإعتراض ضد مأسسة الحد الأدنى للأجور قانونياً، بحجة أن الأجور المتدنية هي تعبير عن إنتاجية متدنية، وأن تحديد الحدود الدنيا للأجور من قبل الدولة سيقود إلى فقدان في حجم التشغيل. وخاصة الفرص المتاحة في سوق العمل للعمالة متدنية التأهيل ستسوء تبعاً لذلك إلى حد بعيد. لكن ظاهرة الأجور المتدنية في ألمانيا، لا تصيب في معظم الحالات العمالة متدنية الأجر قبل غيرها. بل أكثر من ذلك، فإن ما يقارب ثلاثة أرباع العاملين بأجور متدنية، هم من أنهوا تعليمهم المهني وحتى من خريجي الجامعات. وكذلك، تتضارب الآراء كثيراً حول تأثير اعتماد حد أدنى للأجور على معدلات التشغيل. ففي بريطانيا، عندما تم اعتماد حد قانوني أدنى للأجور عام ١٩٩٩، بدأ التخوف من فقدان أماكن عمل بشكل مقلق، لكن في الواقع، إرتفعت معدلات التشغيل هناك إبان السنوات الماضية بشكل قوي، رغم رفع سقف الحد الأدنى للأجور بشكل واضح (Bosch/Weinkopf، ٢٠٠٦). في الولايات المتحدة الأمريكية طالب عام ٢٠٠٦، ما يزيد على ٦٥٠ عالم /عالمة (من بينهم خمسة من حملة جائزة نوبل)، طالبوا برفع سقف الحد الأدنى السائد هناك للأجور رفعاً محسوساً (Economic Policy Institute، ٢٠٠٦).

لم تتبلور مواقف تفاضلية واضحة في ساحة التنظير الإقتصادي الألماني بعد. فالغالبية العظمى من أساتذة الجامعات المختصين، يؤيد الفكرة بأن إعتماد حد أدنى للأجور في حد ذاته، له مؤثرات سلبية على معدلات التشغيل. هكذا، أدلى على سبيل المثال، رئيس مركز الأبحاث الإقتصادية الأوروبية (ZEW) فولفجانج فرانس (Wolfgang Franz) في إحدى التصريحات الصحفية يوم ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥: «بالكاد أن نجد مسألة موضوعية في علم الإقتصاد الجمعي، تحظى بتوافق أكثر من التوافق على سلبيات مؤثرات إعتماد حد أدنى للأجور» (اقتباس حسب شولتن (Schulten)، ٢٠٠٥: ١٩٠).

وبشيء من هذا القبيل، حاججت أيضاً جمعية الإقتصاد البافاري (٢٠٠٦: ٧) بالرجوع إلى تجارب التحديد القانوني للحد الأدنى للأجور في بلدان أخرى: «إلا أن أيّاً من التقارير عن المؤثرات الإيجابية له لم توجد بعد».[١٦]

لكن بالفعل، فليست العوامل المؤثرة على التشغيل من جراء إعتماد الحد الأدنى للأجور، محددة نظرياً، كما أن الدراسات المتوفرة حول الموضوع، تتوصل في الغالب إلى نتائج متباينة إلى حد بعيد (قارن: Bosch/ Weinkopf, b٢٠٠٦). من الأمثلة الناصعة التي يمكن ذكرها هنا، هو ما بينه مجلس المستشارين الإقتصاديين (Council of Economic Advisors) (وهو الهيئة الأمريكية التي تقابل مجلس الخبراء لتقديم الرأي في تطور الإقتصاد الكلي في ألمانيا) في تقريره السنوي للرئيس الأمريكي عام ١٩٩٩: «ثقل الدلائل المعيارية لدينا، يوحي بأن إرتفاعاً بقدر معتدل على سقف الحد الأدنى للأجور، سيكون له القليل من التأثير على معدلات التشغيل، هذا إن لم يكن تأثيره معدوماً كلياً» (إقتباس حسب شولتن (Schulten)، ٢٠٠٥: ١٩٨).

١٦ يتم الزعم في هذا الصدد (من قبيل المغالطة) أن تحديد الحد الأدنى للأجور في بريطانيا العظمى وايرلنده «لا ينطبق وبالذات على العمالة متدنية التأهيل» (جمعية الإقتصاد البافارية ٨: ٢٠٠٦). والحقيقة في المقابل: حصل في بريطانيا أنه وأثناء فترة بدء العمل التجريبية والتأقلم على مجريات العمل في المصانع التي قد تصل إلى ستة شهور، حيث كان يجري خلالها تدريب وتأهيل المبتدئين في العمل، حصل وان كانت تدفع لهم أجور أقل من الحد الأدنى المعتمد بما يسمى «development rate» (قارن: Bosch/Weinkopf، ٢٠٠٦) لكن ذلك ليس قط بممارسة لتعليمات إستثنائية عامة على ذوي المؤهلات المتدنية.

وكذلك الأمر أيضاً كما ورد في أحد تقارير الخبرة من بوفنجر من بين آخرين (Bofinger، ٢٠٠٦): «وحيث أن الدراسات المبينة على التجارب العملية، لا تظهر صورة متجانسة، فليس بإمكان المرء أن ينطلق من أن الحد الأدنى من الأجور يؤثر سلباً بشكل عام على معدلات التشغيل. وينطبق هذا على الأقل، طالما كان إختيار سقف الحد الأدنى في حدود الاعتدال».

من وجهة نظرنا، يوجد هنالك حجتان لهما وزنهما يستدعيان اعتماداً قانونياً للحد الأدنى للأجور في ألمانيا: الحد من ظاهرة انتفاخ عضلات الأجور التي تشتشري في ألمانيا، وبالتالي الحد من ما يرتبط بها من دعم حكومي متزايد لذوي الدخل المتدني ضمن إطار تأمين أساسي للعيش الكريم. كما أن تصاعد نسبة العاملين بأجور متدنية في ألمانيا، يعطي مؤشراً أن نظام التعاقدات على تعرفة الأجور، الذي ساهم لمدة طويلة من الزمن في ضمان حد أدنى من مستويات الأجور على مستوى الفروع القطاعية، لم يعد يقدم حماية فعالة ضد الأجور المتدنية، ولا حتى ضد أدنى قدر من الأجور. والتقيد بتعرفة الأجور في شرق وغرب ألمانيا آخذ في التراجع، ولكن الأجور أصبحت أيضاً بمقتضى التعرفة منخفضة جداً في بعض الحالات (قارن: مجلس النواب الألماني (بوندستاغ)، ٢٠٠٤).

بناء على حساباتنا، هناك ٥,٥ مليون من العاملين في ألمانيا (عام ٢٠٠٦) تقاضوا أجوراً قدرها إجمالاً أقل من ٧,٥ يورو/الساعة – وهو الحد الأدنى من الأجور الذي تطالب النقابات حالياً بإعتماده كحد قانوني، ومنهم ما يقارب ثلثي العدد من النساء (أي ما يعادل ١٩,٨٪ من مجموع النساء العاملات في ألمانيا). حتى أن ١,٩ مليون من هؤلاء العاملين كانوا يتقاضون أجراً أقل من ٥ يورو /الساعة (Kalina/Weinkopf). وإذا قورن هذا الأجر بمعدل الأجور لساعة العمل في ألمانيا، فهو يعادل ٣٣٪ تقريباً فقط. وبهذا، فهؤلاء العاملون يكسبون أجراً أقل حتى من السقف الأسفل المسموح به في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الحد الأدنى المعتمد من الدولة يتراوح حول هذا المستوى – وهو بهذا وذاك، يعتبر حداً رمزياً بالمقارنة على الصعيد العالمي – (هذا ومن المفروض أن يتم في المستقبل القريب رفع هذا السقف بشكل محسوس).

هناك من مجموع ٢٧ دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، ٢٠ دولة يتم إعتماد الحد الأدنى للأجور فيها قانونياً، وفي بقية البلدان الأخرى، يتم تطبيق آليات تؤمن التقيد بتعرفة أجور أعلى بكثير مما هو عليه الحال في ألمانيا. فالبلدان الأخرى مثل فرنسا، هولندا، بريطانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، وايرلنده، اعتمدت كلها في خريف ٢٠٠٧ حدّاً أدنى للأجور يتراوح بين ٨-٩ يورو لساعة العمل.

حتى في معسكر أرباب العمل الذي – بإستثناء قطاع البناء – يرفض تدخلات الدولة لإيجاد حل لتحديد الأجور، حتى في هذا المعسكر، تعلو في هذه الأثناء المطالبات لاعتماد مستويات معينة للأجور، من أجل وضع حد لإستشراء إنتفاخ الأجور في الأسواق. والفعاليات الناشطة بشكل خاص هنا، هي الاتحادات الممثلة لمجالات أعمال النظافة في المباني والأعمال بأوقات دوام جزئية – أي للمجالين اللذين تتفاوت فيها نسبة العاملين من النساء بشكل واضح. هذا، وقد تم منذ وقت قريب شمل قطاع العمل في نظافة الأبنية ضمن قانون إنتداب العمالة، مما يعني أن التقيد بعقود تعرفة الأجور أصبح إلزاماً، وينطبق كذلك على العمال الأجانب العاملين في هذا القطاع. كذلك، هناك اتحادان من الاتحادات الثلاثة في قطاع الأعمال بأوقات دوام جزئية، يطالبان بوضع ناظمات لتحديد الحد الأدنى للأجور على نطاق القطاع، من أجل وضع حد لاستشراء الأجور المتصاعد في أسواق العمل، ومن أجل ضمان أن موجة العمال والعاملات الأجانب، التي قد تداهم

سوق العمل في ألمانيا، سيتم احتضانها في قانون إنتداب العمالة، لإلزام هذه العمالة بالتقيد بمستويات الحد الأدنى للأجور (قارن للتفاصيل: Weinkopf، ٢٠٠٦).

الحجة الأخرى التي تدعو إلى مأسسة الحد الأدنى للأجور قانونياً، تجد مرجعيتها في القواعد الأساسية لتمويل الدولة الإجتماعية: مؤسسات أرباب العمل في ألمانيا ترتكن حتى الآن على الحقيقة، بأن الدولة تأخذ على عاتقها كفالة التعويض عن الإنتقاص في مستحقات العاملين بأجور متدنية، من خلال، على سبيل المثال إستحقاقات التعويض بدل البطالة إذا تبين أن الإحتياجات بمفهوم الموازنة المنزلية لا يمكن تغطيتها من المدخول الشخصي وحده.

تبين في تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠٦، حسب إحصائيات الوكالة الإتحادية للعمل، أن ٢٠,٩٪ من مجموع العاملين المحتاجين لمساعدات، يستحقون مساعدات تكميلية لتأمين عيشهم الأساسي بالأرقام (١,١١٧ مليون من مجموع ٥,٣٣٩ مليون عامل). كانت أكثرية هؤلاء من العاملين الذين يلقبون في اللغة الدارجة «بالمزايدين»، يخضعون إلى التأمين الإجتماعي الإلزامي (ما يعادل ١١,٣٪ من مجموع المحتاجين، أي ٦٠١,٥٣٣ عاملاً وعاملة). حتى أن عدداً من هؤلاء بلغ ٤٤٠,٠٥٥ شخصاً (ما يعادل ٨,٣٪ من مجموع ما يتلقون مساعدات تكميلية) كانوا متفرغين للعمل بدوام كامل. أما نسبة النساء بين العاملين تحت التأمين الإجتماعي الإلزامي اللذين يتقاضون هذه المساعدات فقد بلغت ٤٨,٤٪، بينما بلغت هذه النسبة ٥٥,١٪ بين العاملين بشكل متقطع. وحسب دراسة أجراها بيكر (Becker،b٢٠٠٦)، تبينأن عدد العاملين الذين يستحقون مساعدات الدولة التكميلية لتأمين العيش الأساسي، قد تتعدى هذه الأرقام بشكل محسوس، ولكنهم لم يستعملوا حقهم للمطالبة بها. إن إعتماد حد أدنى للأجور قانونياً، لا يؤدي بالضرورة وفي كل حالة إلى الإستغناء عن دعم الدول لذوي الدخل المحدود، إذ أن هناك عوامل أخرى بجانب الأجور المتدنية لساعات العمل، مثل فترات العمل القصيرة والمتقطعة، إضافة إلى عدد أفراد العائلة في الموازنات البيتية التي تلعب دورها هنا، لكنه بلا شك سيؤدي إلى تخفيض نفقات الدولة لتمويل هذا النوع من المداخيل المركبة بشكل محسوس، ويسد الباب في وجه ممارسات تخفيض أجر العاملين على حساب الدولة في نهاية المطاف.

يدعي البعض تكراراً، أن الذين يتلقون مساعدات لتكمل تأمين عيشهم الأساسي، في حين أنهم لا يلتحقون سوى بأعمال طفيفة أو متقطعة، يحاولون إستغلال هذه التركيبة من المساعدات ومن مدخول عملهم لتأمين دخل لهم على الوجه الأفضل – بمعنى يلتحقون بأعمال فقط ليأتي عليهم بمدخول إضافي، إذا جُمع مع تلك المساعدات تصح معادلة ما يحتاجونه من الدخل، حيث يطلق على مثل هذه الأعمال «وظائف قبعة التورية» (جرابوفسكي وآخرون، (Grabowsky)، ٢٠٠٦). لكن هذا الادعاء لم يأخذ بالإعتبار، إذ أن من الأسباب وراء إزدياد اللجوء إلى الأعمال الطفيفة والمتقطعة، أسباب تكمن في المتغيرات التي طرأت على إستراتيجيات الشركات المتعلقة بشؤون الاستخدام وتشغيل اليد العاملة، ولذا، فلا يصح التعميم بأن هؤلاء العاملين يلجأون لهذه التركيبة ترفاً بمحض إرادتهم وحريتهم. ففي مجال أعمال النظافة في المباني على سبيل المثال، يتم إشغال الشواغر الوظيفية في هذه الأثناء، وخاصة لكوادر العمل في مهام إإرشادية، تحت مظلة التأمين الإجتماعي الإلزامي (Hemming وآخرون، ٢٠٠٥، Jahrling/Weinkopf، ٢٠٠٦). ومن هذا المنطلق يبدو من المشكوك فيه، إن كان من الممكن تغيير ذلك، بمجرد تغيير معاملات حسبة الجمع بين الدخل من العمل وتلقي المساعدات لضمان الأمن الأساسي لصالح علاقات عمل أكثر مكسباً كالتي إقترحها بوفنجر وآخرون (٢٠٠٦) على سبيل المثال. إذ أنه من خلال ذلك، ستكون وطأة المعاناة أكبر

بكثير على الأشخاص ذوي الكسب الإضافي الأدنى (IMK-WSI-Arbeitskreis Kombilohn، ٢٠٠٧)، حيث تكون للنساء النسبة الأعلى بينهم بإمتياز.

من وجهة نظرنا بشكل إجمالي، هنالك الكثير من المعطيات التي تدعو في ألمانيا إلى ضرورة إعتماد معايير إلزامية للحد الأدنى لبدل الأجور. من بين الأشكال المختلفة المتاحة هنا من حيث المبدأ، يمكن، ومن منظور تطلعات النساء المستقبلية، أن يكون اعتماد حد أدنى قانونياً للأجور هو أفضل الإحتمالات للحل، حيث أن من خلاله يمكن تحديد حد أدنى ثابت وملزم في كافة مجالات التشغيل. أما اعتماد الحدود الدنيا على صعيد تعرفة الأجور، فلا يمثل بديلاً لذلك الحل، بل مجانحة له على كل الأحوال، لأن المقومات المسبقة لإعلان إلتزام عام، والرجوع إلى قانون الإنتداب لا يعتمدان فعلاً، سوى في ما قل من فروع قطاعات العمل. وفي هذه الحالة تبقى مجالات العمل تحت بدل أجور متدنية، حيث تعلو نسبة النساء من العاملين فيها، تبقى هذه خارج اللعبة.

والأمر الذي تتضارب الآراء فيه، هو أن مجرد الحد الأدنى القانوني للأجور وحده، لا يؤدي بالضرورة تلقائياً إلى تأمين العيش المستقل للنساء، إذ أن الأجر حتى بمبلغ ٧,٥ يورو /الساعة كحد أدنى، لا يكفي في كثير من الأحيان لذلك، وخاصة أن السواد الأعظم من النساء الألمانيات، يمارسن في العادة أعمالاً بأوقات دوام جزئية أو أعمالاً طفيفة (Mini-jobs).

٨. دعوة لمواصلة التفكير

تقدم كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية بوصلة للمسائل المبدأية للديمقراطية الإجتماعية، ونقاطاً للتوجه في المجالات السياسية المختلفة. لكنها لا تستطيع، بل ولا تريد أن تعطي أجوبة ملزمة تصلح لكل زمان ومكان. فطريق الديمقراطية الإجتماعية – أي كفكرة وكأداء سياسي – يجب مراجعته دوماً وتكراراً، كما يجب مواءمته وإعادة التفكير فيه، إذا ما أريد السير فيه بخطىً موفقة.

هذه الخلاصة تتبنى الدعوة إلى مواصلة التمعن والتفكير، وتريدها قبل كل شيء. وبالذات تدعو إلى التفكير في مسألة كيف يمكن للديمقراطية الإجتماعية أن تكلل سياستها الإقتصادية بالنجاح، وأمام أي تحديات تقف إبان القرن الحادي والعشرين.

إن التحدي المركزي لسياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية في الوقت الحاضر، هو توطيد توازن جديد بين الدولة والسوق على الصعيد المجتمعي. وهنا يقدم «برنامج هامبورغ» للحزب الديمقراطي الإجتماعي الألماني، دفعة محفزة هامة في هذا الاتجاه:

> «يمثل السوق لنا وسيلة ضرورية ومتفوقة أيضاً على أشكال أخرى من التنسيق الإقتصادي. بيد أن السوق الذي يترك وشأنه يظل أعمى البصيرة إجتماعياً وأيكولوجياً. فهو، بالإعتماد على ذاته فقط، ليس في وضع يؤهله بأن يوفر السلع العامة بالقدر مناسب. ولكي يستطيع السوق، أن يتفتح للإنطلاق بفعاليته الإيجابية، يحتاج إلى ناظمات تقرها دولة قادرة على فرض العقوبات، وإلى قوانين أكثر فاعلية وإلى إعتماد أسعار منصفة» (برنامج هامبورج، ٢٠٠٧: ١٧).

في ضوء التحديات الجديدة، يصبح من الواجب على الديمقراطية الإجتماعية أن تواصل العمل على تطوير نفسها. وهي ستكون قادرة على ذلك، لما تتمتع به من وعي لمبادئها الأساسية، وبنظرتها الثاقبة إلى الحقائق على أرض الواقع.

وبنفس القدر، ينطبق ذلك على سياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية. يريد هذا الكتاب أن يقدم توضيحاً، بأن القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية، كما وردت بالتحديد في حزمة مواثيق الحقوق الأساسية للأمم المتحدة، تعكس صورة واضحة لواجهة السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية. فهي بوصلة التوجه لسياسة إقتصادية حديثة تتقيد بالقيم، وتقوم على مبادئ النمو الإقتصادي النوعي، وعلى التسوية الإجتماعية والاستدامة.

مراجع وأدبيات

Josef Ackermann (2008), Finanzkrise: Ackermann fordert mehr Regulierung, in: manager-magazin online vom 18.03.2008.

Jennifer Amyx (2004), Japan's Financial Crisis: Institutional Rigidity and Reluctant Change, Princeton.

Masahiko Aoki und Gary R. Saxonhouse (2000), Finance, Governance, and Competitiveness in Japan, Oxford.

Masahiko Aoki, Gregory Jackson, Hideaki Miyajima (Hg.) (2007), Corporate Governance in Japan: Institutional Change and Organizational Diversity, Oxford.

Ernst Baier u. a. (2002), Lebens- und Arbeitsbedingungen des Industrieproletariats, Duisburg.

Irene Becker (2006a), Mindestlöhne – ein Instrument (auch) zur Förderung der Gender-Gerechtigkeit?, in: Gabriele Sterkel, Thorsten Schulten, Jörg Wiedemuth (Hg.), Mindestlöhne gegen Sozialdumping. Rahmenbedingungen – Erfahrungen – Strategien, Hamburg, S. 61–79.

Irene Becker (2006b), Armut in Deutschland: Bevölkerungsgruppen unterhalb der ALG-II-Grenze. Johann-Wolfgang-Goethe-Universität. Arbeitspapier des Projektes „Soziale Gerechtigkeit«, Nr. 3, Frankfurt am Main.

Peter Bofinger (2007), Grundzüge der Volkswirtschaftslehre, 2. Aufl., München.

Peter Bofinger, Martin Dietz, Sascha Genders, Ulrich Walwei (2006), Vorrang für das reguläre Arbeitsverhältnis: ein Konzept für die Existenz sichernde Beschäftigung im Niedriglohnbereich. Gutachten für das Sächsische Ministerium für Wirtschaft und Arbeit (SWMA), o. O.

Gerhard Bosch und Thorsten Kalina (2007), Niedriglohnbeschäftigung in Deutschland, in: Gerhard Bosch, Claudia Weinkopf (Hg.), Arbeit für wenig Geld: Niedriglohnbeschäftigung in Deutschland, Frankfurt am Main, S. 20–105.

Gerhard Bosch und Claudia Weinkopf (2006a), Mindestlöhne in Großbritannien – ein geglücktes Realexperiment, in: WSI-Mitteilungen, 3, S. 125–130.

Gerhard Bosch und Claudia Weinkopf (unter Mitarbeit von Thorsten Kalina) (2006b), Gesetzliche Mindestlöhne auch in Deutschland? Expertise im Auftrag der Friedrich-Ebert-Stiftung, Gesprächskreis Arbeit und Qualifizierung, Bonn.

Karl Brenke und Werner Eichhorst (2007), Mindestlohn für Deutschland nicht sinnvoll, in: DIW-Wochenbericht, 9, S. 121–131.

Bundesagentur für Arbeit (2006), Beschäftigung von erwerbsfähigen Hilfebedürftigen, Oktober 2006, Nürnberg.

Bündnis 90/Die Grünen (2002), Die Zukunft ist Grün, Grundsatzprogramm von BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN, beschlossen auf der Bundesdelegiertenkonferenz am 15.–17. März 2002 in Berlin.

Hans Martin Bury und Thomas Schmidt (1996), Das Bankenkartell: die Verflechtung von Geld, Macht und Politik, München.

CDU (2007), Freiheit und Sicherheit. Grundsätze für Deutschland, Grundsatzprogramm der CDU, beschlossen auf dem 21. Parteitag am 3.–4. Dezember 2007 in Hannover.

Hansgeorg Conert (2002), Vom Handelskapital zur Globalisierung. Entwicklung und Kritik der kapitalistischen Ökonomie, 2., überarbeitete Aufl., Münster.

Herman Daly (1996), Beyond Economic Growth: The Economics of Sustainable Development, Boston.

Herman Daly und John Cobb (1989), For the Common Good, Boston.

Alistair Darling (2008), Darling invokes Keynes as he eases spending rules to fight recession in: The Guardian, Ausgabe vom 20. Oktober 2008, S. 4.

Michael Dauderstädt (2009), Krisenzeiten: Was Schulden vermögen und was Vermögen schulden, Friedrich-Ebert-Stiftung (Hg.), Bonn.

Michael Dauderstädt (2007), Aufschwung 2007: die Verantwortung der Lohnpolitik, WISO-direkt, Analysen zur Wirtschafts- und Sozialpolitik, Bonn.

Helmut Demes (1998), Arbeitsmarkt und Beschäftigung, in: Deutsches Institut für Japanstudien (Hg.), Die Wirtschaft Japans. Strukturen zwischen Kontinuität und Wandel, Berlin, S. 135–164.

Deutscher Bundestag (1998), Abschlußbericht der Enquete-Kommission „Schutz des Menschen und der Umwelt – Ziele und Rahmenbedingungen einer nachhaltig zukunftsverträglichen Entwicklung«, Deutscher Bundestag: Drucksache 13/11200 vom 26. Juni 1998, Berlin.

Deutscher Bundestag (2004), Wandel der Arbeitswelt und Modernisierung des Arbeitsrechts, Deutscher Bundestag: Drucksache 15/2932, Berlin.

Die Linke (2007), Programmatische Eckpunkte. Programmatisches Gründungsdokument der Partei Die Linke, beschlossen durch die Parteitage von WASG und Linkspartei.PDS am 24. und 25. Mai 2007 in Dortmund.

Daniel Dirks und Silke-Susann Otto (1998), Das „japanische Unternehmen«, in: Deutsches Institut für Japanstudien (Hg.), Die Wirtschaft Japans. Strukturen zwischen Kontinuität und Wandel, Berlin, S. 211–244.

Ronald Dore (2000), Stock Market Capitalism: Welfare Capitalism: Japan and Germany versus the Anglo-Saxons, Oxford.

Ronald Dore, William Lazonick, Mary O'Sullivan (1999), Varieties of Capitalism in the Twentieth Century, in: Oxford Review of Economic Policy, vol. 15, S. 102–120.

Economic Policy Institute (2006), EPI on the Minimum Wage, EPI News, October 27, 2006, Washington, D. C.

Christoph Egle (2006), Deutschland: der blockierte Musterknabe, in: Thomas Meyer (Hg.), Praxis der Sozialen Demokratie, Wiesbaden, S. 273–326.

Werner Eichhorst, Hermann Gartner, Gerhard Krug, Thomas Rhein, Eberhard Wiedemann (2005), Niedriglohnbeschäftigung in Deutschland und im internationalen Vergleich, in: Jutta Allmendiger, Werner Eichhorst, Ulrich Walwei (Hg.), IAB Handbuch Arbeitsmarkt. Analysen, Daten, Fakten, Nürnberg, S. 107–142.

Friedrich Engels (1988), Herrn Eugen Dührings Umwälzung der Wissenschaft (Anti-Dühring), Karl Marx und Friedrich Engels Gesamtausgabe (MEGA), Band 27, Berlin.

Eurostat, Statistische Datenbank der Europäischen Kommis-

أدبيات أخرى مختارة:

نخبة مختارة من الأدبيات مع التعليق عليها، تقدمها أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية على عنوانها في شبكة الإنترنت:
www.fes-soziale demokratie.de/ materialien

هناك دراسات وتحاليل إقتصادية حديثة، يتم إستعراضها في المنشورات الصادرة عن دائرة السياسة الإقتصادية والإجتماعية لمؤسسة فريدريش – إيبرت:
www.fes.de/wiso

sion, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/statistics/search_database.

FDP (1997), Wiesbadener Grundsätze. Für die liberale Bürgergesellschaft, beschlossen auf dem Bundesparteitag der F.D.P. am 24. Mai 1997 in Wiesbaden.

Milton Friedman (1973), Capitalism and Freedom, Chicago.

Thomas L. Friedman (2005), The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century, New York.

Friedrich Fürstenberg (2000 [1958]), Der Betriebsrat als Grenzinstitution, in: Friedrich Fürstenberg (Hg,), Arbeitsbeziehungen im gesellschaftlichen Wandel, München/Mering.

Sigmar Gabriel (2008), Links neu denken. Politik für die Mehrheit, München.

William A. Galston (2008), How Big Government Got Its Groove Back, in: American Prospect, vol. 19, no. 6, Washington, D. C., S. 23–26.

Heide Gerstenberger (2006), Die subjektlose Gewalt. Theorie der Entstehung bürgerlicher Staatsgewalt, 2. Aufl., Münster.

Robert Gilpin (2001), Global Political Economy: Understanding the International Economy Order, Princeton/Oxford.

Jan Goebel, Peter Krause, Jürgen Schupp (2005), Mehr Armut durch steigende Arbeitslosigkeit, in: DIW-Wochenbericht, 10, S. 725–730.

Fabian Grabowsky, Alexander Neubacher, Michael Sauga (2006), Die große Flut. Dank Hartz-Reformen haben Hunderttausende Niedrigverdiener neuerdings Anspruch auf staatliche Hilfe – darunter auch viele Selbstständige, in: Der Spiegel, 19, S. 66–68.

René Haak (Hg.) (2006), The Changing Structure of Labour in Japan, London.

Peter A. Hall und David Soskice (Hg.) (2001), Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage, New York/Oxford.

Hamburger Programm (2007), Grundsatzprogramm der Sozialdemokratischen Partei Deutschlands, beschlossen auf dem Hamburger Bundesparteitag der SPD am 28. Oktober 2007.

Volker Happe, Gustav Horn, Kim Otto (2009), Das Wirtschaftslexikon. Begriffe. Zahlen. Zusammenhänge, Verlag J.H.W. Dietz Nachf., Bonn.

Anke Hassel (2006), Die Schwächen des deutschen Kapitalismus, in: Volker Berghahn, Sigurt Vitols (Hg.), Gibt es einen deutschen Kapitalismus? Die soziale Marktwirtschaft im Weltsystem, Frankfurt am Main, S. 200–214.

Volker Hauff (Hg.) (1987), Unsere gemeinsame Zukunft: der Brundtland-Bericht der Weltkommission für Umwelt und Entwicklung, Greven.

Gustav W. Heinemann (1972), Grußwort auf dem IG-Metall-Kongress „Qualität des Lebens« am 11. April 1972 in Oberhausen, in: IG Metall (Hg.), Aufgabe Zukunft, Band 1: Qualität des Lebens. Beiträge zur vierten internationalen Arbeitstagung der Industriegewerkschaft Metall für die Bundesrepublik Deutschland, 11. bis 14. April 1972 in Oberhausen, Frankfurt am Main, S. 14–17.

Michael Heinrich (2004), Kritik der politischen Ökonomie. Eine Einführung, 1. Aufl., Stuttgart.

Bettina Hieming, Karen Jaehrling, Thorsten Kalina, Achim Vanselow, Claudia Weinkopf (2005), Stellenbesetzung im Bereich „einfacher« Dienstleistungen. Abschlussbericht einer Studie im Auftrag des Bundesministeriums für Wirtschaft und Arbeit, Nr. 550, Berlin.

Lew Hinchmann (2006), USA: Residual Welfare Society and Libertarian Democracy, in: Thomas Meyer (Hg.), Praxis der Sozialen Demokratie, Wiesbaden, S. 327–373.

Gustav Horn (2005), Die deutsche Krankheit: Sparwut und Sozialabbau, München.

IMK-WSI-Arbeitskreis Kombilohn (2007), Was tun im Niedriglohnbereich? Eine kritische Auseinandersetzung mit einem neueren Kombilohnkonzept, IMK-Report, Nr. 18, Düsseldorf.

Thorsten Kalina und Claudia Weinkopf (2008), Neue Berechnung des IAQ zu Niedriglöhnen in Deutschland. 2006 arbeiteten 5,5 Millionen Beschäftigte für Bruttostundenlöhne unter 7,50 €, Manuskript, Gelsenkirchen.

Paul Kevenhörster, Werner Pascha, Karen Shire (2003), Japan: Wirtschaft – Gesellschaft – Politik, Wiesbaden.

John Maynard Keynes (1966), Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, München/Leipzig.

John Maynard Keynes (1926), The End of Laissez-Faire: The Consequences of the Peace (Neuauflage 2009), New York.

Philip Lawn (2003), A theoretical foundation to support the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW), Genuine Progress Indicator (GPI), and other related indexes, in: Ecological Economics 44, S. 105–118.

James R. Lincoln und Michael L. Gerlach (2004), Japan's Network Economy: Structure, Persistence, and Change, Cambridge.

Eric Marlier und Sophie Ponthieux (2000), Low-Wage Employees in EU Countries, European Commission, Statistical Office: Statistics in Focus/Population and Social Conditions, 11/2000, Luxemburg.

Karl Marx (1991), Kritik der politischen Ökonomie, Karl Marx und Friedrich Engels Gesamtausgabe (MEGA), Band 10, Berlin.

Karl Marx und Friedrich Engels (1987), Manifest der Kommunistischen Partei, Berlin (West).

Donella Meadows u. a. (1972), Die Grenzen des Wachstums – Berichte des Club of Rome zur Lage der Menschheit, München.

Wolfgang Merkel u. a. (2003), Defekte Demokratie, Band 1: Theorie, Opladen.

Thomas Meyer (2006), Praxis der Sozialen Demokratie, 1. Aufl., Wiesbaden.

Thomas Meyer (2005a), Theorie der Sozialen Demokratie, 1. Aufl., Wiesbaden.

Thomas Meyer und Nicole Breyer (Mitarbeit) (2005b), Die Zukunft der Sozialen Demokratie, Bonn.

Hyman P. Minsky (1986), Stabilizing an Unstable Economy, New Haven.

Alfred Müller-Armack (1947), Wirtschaftslenkung und Marktwirtschaft, Hamburg.

Joachim Münch und Mikiko Eswein (1998), Bildung, Öffentlichkeit und Arbeit in Japan. Mythos und Wirklichkeit, Berlin.

أدبيات أخرى مختارة:

المزيد من الخلفيات والنصوص حول قيم وجذور «الديمقراطية الإجتماعية» في موقع On Line لأكاديمية مؤسسة فريدريش – إيبرت:
www.fes-online-akademie.de

المقدمات المبدئية حول كافة المسائل الإقتصادية وأخبارها يقدمها «قاموس الإقتصاد: مصطلحات، أرقام، وترابطات» من تأليف: فولكر هوبه، وجوستاف هورن وكيم أوتو (أنظر صفحة ١٨).

Werner Pascha (Hg.) (2004), Systemic Change in the Japanese and German Economies. Convergence and Differentiation as a Dual Challenge, London/New York.

Matthias Platzeck, Peer Steinbrück, Frank-Walter Steinmeier (2007), Auf der Höhe der Zeit, Berlin.

OCED, Organisation für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, OECD.Stat Extracts,http://stats.oecd.org.

Hans J. Pongratz und G. Günther Voss (2003), Arbeitskraftunternehmer: Erwerbsorientierung in entgrenzten Arbeitsformen, Berlin.

Robert Reich (2008), Superkapitalismus. Wie die Wirtschaft unsere Demokratie untergräbt, Frankfurt am Main/New York.

Thomas Rhein, Hermann Gartner, Gerhard Krug (2005), Niedriglohnsektor: Aufstiegschancen für Geringverdiener verschlechtert. IAB-Kurzbericht vom 10. März 2005, Nürnberg.

Jörg Rössel (2005), The Semantic of Social Structure: An International Comparison, Köln.

Dani Rodrik (1997), Has Globalization Gone Too Far?, Washington, D. C.

Sachverständigenrat (2005), Die Chance nutzen – Reformen mutig voranbringen, Sachverständigenrat zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung, Jahresgutachten 2005/06, Wiesbaden.

Sachverständigenrat (2006), Widerstreitende Interessen, ungenutzte Chancen, Sachverständigenrat zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung, Jahresgutachten 2006/07, Wiesbaden.

Claus Schäfer (2003), Effektiv gezahlte Niedriglöhne in Deutschland, in: WSI-Mitteilungen, 56, S. 420–428.

Fritz W. Scharpf (1987), Sozialdemokratische Krisenpolitik in Europa, Frankfurt am Main/New York.

Manfred G. Schmidt (2000), Immer noch auf dem mittleren Weg? Deutschlands politische Ökonomie am Ende des 20. Jahrhunderts, in: Roland Czada, Helmuth Wollmann (Hg.), Von der Bonner zur Berliner Republik, Wiesbaden, S. 491–513.

Thomas Schulten (2005), Gesetzliche Mindestlöhne in Europa. Institutionelle Regelungen und ökonomische Konsequenzen, in: Eckhard Hein (Hg.), Löhne, Beschäftigung, Verteilung und Wachstum, Marburg, S. 185–208.

Joseph A. Schumpeter (1950), Kapitalismus, Sozialismus und Demokratie, München.

Amartya Sen (1999), Development as Freedom, New York.

Hans-Werner Sinn (1986), Risiko als Produktionsfaktor, in: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, München, S. 557–571.

Adam Smith (1974), Der Wohlstand der Nationen. Eine Untersuchung seiner Natur und seiner Ursachen, München.

Robert Solow und Charles Wyplosz (2007), in: Ronald Schettkat, Jochem Langkau (Hg.), Aufschwung für Deutschland. Plädoyer international renommierter Ökonomen für eine neue Wirtschaftspolitik, Bonn, S. 35–47.

Joseph E. Stiglitz (2002), Die Schatten der Globalisierung, Berlin.

Wolfgang Streeck (1995), German Capitalism. Does it exist? Can it survive?, Köln.

Wolfgang Streeck und Kozo Yamamura (Hg.) (2003), The End of Diversity? Prospects for German and Japanese Capitalism, Ithaca, New York.

Simon Vaut (2007), Hoffnung wagen, Berliner Republik 3/2007, Berlin, S. 78–83.

Simon Vaut (2008), Amerikas Hoffnung, Berliner Republik 1/2008, Berlin, S. 79–81.

Vereinigung der Bayerischen Wirtschaft (2006), Mindestlöhne – Gefahr für den Arbeitsmarkt. Argumentation. Die Stimme der Wirtschaft vom 14.3.2006, München.

Gert G. Wagner und Wolfgang Wiegard (2002), Volkswirtschaftliche Forschung und Politikberatung, in: Irene Becker u. a. (Hg.), Soziale Sicherung in einer dynamischen Gesellschaft, Frankfurt am Main, S. 770–788.

Klaus Peter Weinert (2008), Auf lange Sicht sind wir alle tot. Die Wirtschaftsprognosen des John Maynard Keynes, Deutschlandradio Kultur, Radiofeuilleton Kalenderblatt, Sendung vom 5. Juni 2008, URL: (zuletzt eingesehen am 8. Januar 2009).

Claudia Weinkopf (2006), Mindestbedingungen für die Zeitarbeitsbranche? Expertise im Auftrag des Interessenverbandes Deutscher Zeitarbeitsunternehmen (iGZ). Institut Arbeit und Technik, Gelsenkirchen.

Ernst Ulrich von Weizsäcker (2006), Grenzen der Privatisierung, Stuttgart.

Steward Wood (2001), Business, Government, and Patterns of Labour Market Policy in Britain and the Federal Republic of Germany, in: Peter A. Hall, David Soskice (Hg.), Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage, New York/Oxford, S. 247–274.

إثنا عشر كلمة هامة كروؤس أقلام

المساواة (صفحة: ٦٥، ٦٩)
العولمة (صفحة: ٤٧)
الحقوق الأساسية (صفحة: ٥٤)
القيم الأساسية (صفحة: ٥١)
العمل الجيد (صفحة: ١٠، ١٢٦)
رأسمالية (صفحة: ١٨، ٢٢، ٣٩، ٤٢)
إقتصاد السوق (صفحة: ٤٥)
الحد الأدنى للأجور (صفحة: ١٣٢)
المشاركة في صنع القرار (صفحة: ٣٨، ٧٠، ١٢٩)
الإستدامة (صفحة: ٦٣)
التسوية الإجتماعية (صفحة:٦٩)
النمو الإقتصادي (صفحة: ٦٠)

ملف مؤسسة فريدريش – إيبرت (EES): أزمة الأسواق المالية

يتضمن حزمة لكافة التحاليل، وتقارير الخبرة، والندوات لمؤسسة فريدريش – إيبرت حول أزمة الأسواق المالية: **w www.fes.de/ inhalt/ in_finanzkrise.htm**

تعليقات على الطبعة الأولى

«كتاب إعلامي. كتاب القراءة ٢ يستحق القراءة. لم يتم إعداده لهذا الغرض بالتحديد، لكنه جاء في الوقت المناسب جداً في زمن النظام الرأسمالي المتغول، فالسياسة الإقتصادية المستندة إلى القيم هي موضوع هذا الكتاب، وهي مطلبه، فهو يطرح سياسة – للديمقراطية الإجتماعية – تضع الإنسان في قلب الحدث. سياسة تضع نصب عينيها مستوىً عالٍ من الرفاه للجميع كهدف وتعمل على الوصول إليه، وذلك بشكل مستدام – ناجحة على الصعيد الإقتصادي، عقلانية على الصعيد الإيكولوجي، ومستقرة على الصعيد الإجتماعي، وتفي بكل إستحقاقاتها، ولتكون بوصلة التوجيه للسير في الطريق نحو الأمام»

فرانس مونتفيرنج، رئيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) حتى عام ٢٠٠٩ (Franz Muentefering)

«كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية تعرض حيثيات المواضيع المعقدة في نقاطها الهامة بشكل سريع سهل المنال. من، وماذا، وكيف، وقبل كل شيء لأي سبب: نظرة شاملة مكثفةذات قيمة ذهبية للتغيير من الروتين اليومي».

ديانا كوستر (Dianne Koester)، سكرتيرة نقابة

«كتاب «قراءة الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» يقدم نظرة مفصلة مثيرة للاهتمام، في الترابطات بين مجريات العمليات الإقتصادية ونموذج الديمقراطية الإجتماعية.وفي ضوء الأزمة المالية بالذات، أصبح التعرف على الأنماط والأنظمة الإقتصادية، وخاصة المبادئ الاقتصادية الأساسية، وكذلك التعرف على برامج الأحزاب السياسية، ضرورة لا غنى عنها».

تورستن شيفرـجومبل (Thorsten Schaefer–Guembel) الرئيس القطري للحزب الديمقراطي الإجتماعي في ولاية هسن، ورئيس جناح الحزب في مجلس نواب ولاية هسن

«كتاب قراءة «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية»، هو عبارة عن مصافحة موفقة لأيدي الناس الذين يستحثّون بنات أفكارهم، فيما إذا كانت حياتهم الإقتصادية، أو تجاربهم المهنية أو ما يمارسونه في حياتهم كمستهلكين، يتطابق فعلاً مع وصية الدولة الإجتماعية، كما قصدها القانون الأساسي».

يوزف فوكت (Josef Vogt)، عضو مخضرم في حزب (SPD)، نقابة IG-Metall و AWO

«بالتزامن مع إجتياح الأزمة المالية بالذات، صدر كتاب مؤسسة فريدريش إيبرت «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» كمرجع لرؤوس أقلام مواضيع ساخنة لا يستغنى عنه. فالكتبة يحللون فيه بشكل مختصر مفهوم نظريات الإقتصاد المركزية، ويناقشونها على يد أمثلة واقعية، ومن ثم يسألون كيف يمكن أن تظهر صورة سياسة إقتصادية عصرية للديمقراطية الإجتماعية. وبهذا يصبح هذا الكتاب بمثابة أداة من الأدوات الحيوية للتثقيف السياسي. حيث أن تشكيل السياسة والمشاركة فيها هي المحرك الآلي للديمقراطية الإجتماعية».

د. بيتر شتروك (Dr. Peter Struck) رئيس جناح حزب (SPD) في المجلس النيابي الاتحادي (بندستاغ) حتى عام ٢٠٠٩

«في أوقات الأزمة العارمة تتغير أشياء كثيرة. فالنظريات والأدوات لتوجيه وتنسيق الرأسمالية، تعود لتعيش فترة تنوير ثانية. والديمقراطية الإجتماعية تقدم صورة نموذجية، يطغى تأثيرها أيضاً على توجه السياسة الإقتصادية. فالقيم الأساسية والحقوق الأساسية، يكتسبان إعترافاً أكثر في التعاملات السياسية والإقتصادية. والذي يريد أن يفهم المتحولات الجارية وأن يساهم في تشكيلها، إليه يقدم كتاب القراءة «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» لقمة سائغة. فهو يقدم أمثلة عملية ومبادئ نظرية تتيح الإمكانية للتوجه نحو المنعطف الصحيح. وفيه ما يكفي من المغريات لتعميق الفكر من جديد وللإنتماء للعمل. والإقتصاد لا يخضع لقوانين الطبيعة، بل يتم تشكيله سياسياً من قبل الإنسان».

أولا شميدت (Ulla Schmidt)، عضو المجلس النيابي الاتحادي (MdB)، وزيرة إتحاد الصحة سابقاً

نود دعوتكم للمشاركة في مناقشة الديمقراطية الإجتماعية. تقوم أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية التابعة لمؤسسة فريدريش – إيبرت بتوفير حيزاً ملائماً لهذا الغرض، إذ نقدم إمكانية المشاركة في ثمانية ندوات، ستتداول السجال حول القيم الأساسية والحقول العملية للديمقراطية الإجتماعية:

- المبادئ الأساسية للديمقراطية الإجتماعية
- الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية
- الدولة الإجتماعية والديمقراطية الإجتماعية
- العولمة والديمقراطية الإجتماعية
- أوروبا والديمقراطية الإجتماعية
- الاندماج الإجتماعي، الوفادة والديمقراطية الإجتماعية
- الدولة، المجتمع المدني والديمقراطية الإجتماعية
- السلام والديمقراطية الإجتماعية

عن المؤلفات والمؤلفين

يوخن دام (Jochen Dahm) (مواليد ١٩٨١)، مقرر في الأكاديمية السياسية لمؤسسة فريديريش إيبرت. دراسته الجامعية في مدينة مونستر وفي ملقة الإسبانية في العلوم السياسية وعلوم الاتصالات وقانون الحق العام.

د. ميشائيل داودرشتد (Dr. Michael Dauderstaedt) (مواليد ١٩٤٧)، يعمل لمؤسسة فريدريش ايبرت منذ عام ١٩٨٠. منذ عام ٢٠٠٦، رئيس قسم السياسة الإقتصادية والإجتماعية، وقبل ذلك قسم التحاليل السياسية على الصعيد العالمي. دراسته الجامعية كانت رياضيات وإقتصاد وسياسة التنمية في مدينة آخن وباريس وبرلين.

بيتر فرانس (Peter Franz) (مواليد ١٩٥٣)، يعمل منذ ١٩٨٨ في الوزارة الإتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة في المفاعلات النووية. منذ ١٩٩٩ أصبح في موقع عمله في برلين الرئيس المقرر لقسم «البيئة والإقتصاد، التجديد الإبداعي والتشغيل، المحاسبة البيئية». درس علم الإقتصاد وعلوم الإدارة.

توبياس جومبرت (Tobias Gombert) (مواليد ١٩٧٥)، يعمل في تنظيم ندوات لمجالس ممثلي العمال. بالإضافة لذلك فهو مدرب في ندوات حول الاتصالات والنظريات. ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ كان رئيس شبيبة الحزب الديمقراطي الإجتماعي (Juso)، على صعيد الإتحاد. ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ عضو القيادة الإتحادية (Juso) وكان في هذه الفترة من المساهمين في تأسيس «مدرسة رابطة Juso».منذ عام ٢٠٠٧ يعمل كمدرب في أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية. وهو المؤلف الرئيسي لكتاب القراءة «القواعد الأساسية للديمقراطية الإجتماعية». الأبحاث العلمية حتى الآن عن جان جاك روسّو، والنظرية الماركسية، وفلسفة الأخلاق.

د. ايرك جورجسديز (Dr. Erik Gurgsdies) (مواليد ١٩٤٤)، كان من ١٩٩٣– ٢٠٠٩ رئيس مكتب مؤسسة فريدريش – ايبرت في ولاية ميكلنبورغ – فوربومرن. درس علم الإقتصاد والإجتماع. بعد ذلك، محاضر في علم الإقتصاد في المعهد الأهلي العالي في مدينتي بيرغ نويشتات وآرنسبورغ، وفي المعهد العالي للإقتصاد والسياسة في هامبورغ.

د. كريستيان كرل (Dr. Christian Krell) (مواليد ١٩٧٧)، من العاملين في مؤسسة فريدريش – ايبرت ومسؤول عن أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية فيها. درس علوم السياسة، والتاريخ وعلوم الإقتصاد والإجتماع في جامعتي زيجن ويورك. أعد بحث الدكتوراه في العلوم السايسية في موضوع السياسة الأوروبية لكل من الحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب العمال وبارتي سوسياليست (Parti Socialiste).

د. فلوريان ماير (Dr. Florian Mayer) (مواليد ١٩٧٥)، يعمل كمقرر قسم في الوزارة الإتحادية للبيئة، وحماية الطبيعة، وسلامة المفاعلات النووية، ومقرر قسم «البيئة والإقتصاد، التجديد الإبداعي والتشغيل، والمحاسبة البيئية»، كما أنه محاضر في جامعة هايدلبرغ. درس علوم الإقتصاد وعلوم الإجتماع.

بروفيسور د. فيرنر باشا (Prof. Dr. Werner Pascha) (مواليد ١٩٥٧)، يعمل منذ ١٩٩٢ كأستاذ في إقتصاد شرق آسيا واليابان وكوريا في جامعة دوزبورغ – إسن. دراسته الجامعية كانت في مدرسة لندن للإقتصاد (LSE)، وفي ناجويا/ اليابان، وبشكل خاص في مدينتي فرايبورغ وبرايسجاو حيث درس علم الإقتصاد، وأعد لشهادة الدكتوراه ومن ثم لمؤهلات أستاذ جامعي.

بروفيسور د. فولفجانج شرودر (Prof. Dr. Wolfgang Schroeder) (مواليد ١٩٦٠)، منذ عام ٢٠٠٩ أمين عام وزارة شؤون العمل والشؤون الإجتماعية وشؤون المرأة والعائلة في ولاية براندنبورغ، ومنذ عام ٢٠٠٦، يحاضر في مدينة كاسل حول موضوع «نظام كيان الدولة السياسي في ألمانيا الإتحادية في صدد التحول». قبل ذلك التحق بأعمال أخرى من بينها وظائف متنوعة في مجلس إدارة نقابة IG–Metall، كما كان يحاضر ويقوم بالبحث العلمي في كل من فرانكفورت/ نهر ماين ودارمشتادت وجامعة هارفرد. درس العلوم السياسية في ماربورغ، فينا، كوبنجن وفرانكفورت، وحصل على الدكتوراه في مدينة جيسن.

شتيفان تيدوف (Stefan Tidow)، يعمل في قسم «البيئة والإقتصاد، التجديد الإبداعي والتشغيل، والمحاسبة البيئية» في الوزارة الإتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة في المفاعلات النووية. وهو الآن مجاز، ويعمل لدى جناح حزب الخضر / إئتلاف ٩٠ في المجلس النيابي الإتحادي.

سيمون فاوت (Simon Vaut) (مواليد ١٩٧٧)، مقرر في وزارة ولاية براندنبورغ لشؤون العمل، والشؤون الإجتماعية وشؤون المرأة والعائلة. وكمدرب في أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية، يترأس الندوات في مواضيع الإقتصاد والعولمة. وقام بأعمال لصالح معهد الأبحاث الإجتماعية والإقتصاد الإجتماعي، ومدرسة هيرتي للحكم الرشيد، ولمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

د. كلاوديا فاين كوبف (Dr. Claudia Weinkopf) (مواليد ١٩٦٣)، تعمل كنائبة للمديرة التنفيذية ورئيسة قسم أبحاث «المرونة والأمان» (FLEX) في كلية العمل والتأهيل في جامعة دوزبورغ – إسن. كانت دراستها الجامعية في دورتموند تخصص علم الإقتصاد، وفرعي علم الإجتماع، وأعدت فيهما شهادة الدكتوراه.

السياسة تحتاج إلى توجه واضح. فقط الذي يستطيع تعريف أهداف أعماله بشكل واضح دون لبس، يمكنه الوصول إليها ونيل إعجاب الآخرين بها. ولذا فكتاب القراءة هذا «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» يطرح السؤال: كيف يمكن ممارسة سياسة إقتصادية حديثة ملتزمة بالقيم الديمقراطية الإجتماعية بإنجاز ناجح؟ أي مبادئ تمثل القواعد التي ترتكز عليها؟ وكيف يمكن تطبيقها في الواقع العملي؟

مواضيع كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية تستند إلى ندوات أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية. أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية هي برنامج يعرض تقديم الإستشارات والتأهيل من قبل مؤسسة فريدريش – ايبرت للمهتمين في السياسة والاندماج للعمل فيها.

معلومات أخرى عن الأكاديمية تحت عنوان: www.fes-soziale-demokratie.de

«كتاب يثري بالمعلومات. كتاب القراء ٢ يستحق القراءة».
فرانس مونترفيرنج (Franz Muentefering) رئيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) حتى عام ٢٠٠٧

«من، وماذا، وكيف وقبل كل شيء لأي سبب: نظرة عامة مكثفة لها قيمة ذهبية للتغيير من الروتين اليومي».
ديان كوستر (Dianne Koester) – سكرتيرة نقابة

«بالتزامن مع إجتياح الأزمة المالية بالذات، صدر كتاب مؤسسة فريدريش – ايبرت «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» كمرجع لرؤوس أقلام مواضيع ساخنة لا غنى عنه».
د. بيتر شتروك (Dr. Peter Struck) رئيس جناح الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) في المجلس النيابي الإتحادي حتى عام ٢٠٠٩

أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية
مؤسسة فريدريش إيبرت
الطبعة الثالثة المحدثة

ISBN: 978-9957-484-17-0